



المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب

علمية - دورية - محكمة

في هذا العدد

- رد الاعتبار في قانون الإجراءات الجزائية
اليميني
- ارتباط الجرائم في الشريعة الإسلامية
و القانون الجنائي الوضعي «دراسة مقارنة»
- الآثار الاقتصادية لانتشار ظاهرة المخدرات
- قواعد عامة لنشر أخبار الجرائم والحوادث
في الصحف
- الأمن الغذائي ومحدداته: السودان نموذجاً
- ترتيب الأولويات بين الثوابت والمتغيرات
ودوره في تحسين الأداء في الأجهزة الأمنية
- منهجية التدريب: الأسس والتطبيقات
العملية.
- د. إلهام محمد حسن العاقل
- أ. علي عدنان الفيل
- أ. ميامي علي جلميران
- د. مفرج سعد الحقباني
- د. أمين أحمد المغامسي
- د. صديق الطيب منير
- د. عبدالعزيز مالك المالك
- د. محمد عبدالله البكر

السنة

١٧

رد الاعتبار في قانون الإجراءات الجزائية اليمني والتشريعات العربية

د. إلهام محمد حسن العاقل (*)

١ - تقديم:

« إذا أضعت ثروتك لم تفقد شيئاً ، وإذا أضعت شرفك فقدت كل شيء »
(حكمة هولندية) .

كان رد الاعتبار فيما مضى يسمى بترضية الشرف ، وكان يطالب به بعض الفلاسفة للمجنى عليه وليس للجاني لأن المجنى عليه هو الذي كان يُحقر ويصيبه العار ، وقد قال : « بنتام » في ذلك « من الغريب أن الناس لا يهتمون بمعرفة حال المجنى عليه وهل يستحق الظلم أم لا ، فالفاعل ينتصر وترى الناس منكبين على تجسيم الضرر كأنهم يرون فخراً في الشدة على الضعفاء ، وكأن ما لحق بذلك المسكين من العار بسبب الجريمة قد اسقطه عن أمثاله وصار لا يليق بالإجتماع معه ، ومن هنا يتبين لك أن الضرر الحقيقي آت من الناس أكثر من المجرم لأن المجرم إنما دل على الغنيمة والناس يفترسونها فهو كالأمر بالعذاب وهم المنفذون » ، وقد ضرب « بنتام » مثلاً على ذلك بقوله : « أن شخصاً يأخذ منه الغضب فيتفل في وجه آخر فهل ضرر ذلك الفعل أكثر من ضرر قطرة ماء تُنسى إذا مسحت ، ولكنها قطرة ماء تنقلب سريعاً إلى سم قتال يؤلم المصاب طول الحياة فإن بحثت عن

(*) إستاذ القانون الجنائي المساعد بجامعة صنعاء - الجمهورية اليمنية .

مسبب هذا الانقلاب وجدته الرأي العام الذي يقسم الشرف والعار كيف يشاء بين الناس وذلك الشرير اللعين كان يعرف جيداً أن فعله نذير هذه الحالة»^(١).

كما جاء في مؤلف «بتنام» الجزء الأول منه الفصل الرابع عشر تحت عنوان «في ترضية الشرف» . . . أما أثر هذه الجرائم في النفس عند الأمم المتمدنية في عصرنا هذا فهو أنها تضيع على المجنى عليه جزءاً من شرفه، بمعنى أنه بعد وقوع الجريمة يصير أقل اعتباراً بين الناس فيفقد بقدر ذلك النقص من لذائذه وما كان يناله من الخدم وحسن المقابلة والملاينة في أشغاله كثيراً ويكون عرضة لما عساه يطرأ من إحتقارهم له . وحيث أن الضرر الحقيقي إنما يوجد بهذا التغير الحادث في أنفس القوم وجب أن تعتبرهم كأنهم هم الذين أحدثوه إذا الجانى لم يجرح إلا جرحاً خفيفاً يتضمّد إذا ترك وشأنه لكن الناس الذين يحشونه سماً حتى يصير خطراً ربما تعذر شفاؤه»^(٢).

ولكن موضوع رد الإعتبار شأنه شأن كل موضوع ذى بال، قد كان محلاً للإختلاف بين الفلاسفة فقد نادى به «تشيزارى بكاريا» ولكن للجانى وليس للمجنى عليه، كما نادى به «بتنام»، ويرى: «إن الشخص الذى إتهم بجريمة ما، وأودع الحبس ثم برأت ساحته، لا ينبغى أن يفقد إعتباره، فكم نجد من الأشخاص الرومانيين الذين إتهموا بجرائم جسيمة، ثم تبينت بعد ذلك براءاتهم، قد حظوا بتبجيل الجماهير، وبتكريم الهيئات الرسمية

(١) بتنام: أصول الشرائع، ج ٢، ترجمة: أحمد أفندي فتحي زغلول: المطبعة الأميرية العامرة، القاهرة، ١٣٠٩ هـ، ص ٢١١.

(٢) بتنام: المرجع السابق، ص ٢١٠، ٢١١.

لهم ! إذن ، فما السبب الذي يجعل مصير الشخص البرئ مختلفاً في عصرنا؟^(١).

ونرى أن ما نادى به الفلاسفة من مئات السنين كان رد الاعتبار للمجني عليه ، أو للمتهم الذي تظهر برأته ، وليس للمحكوم عليه كما هو الوضع الآن .

كما نرى أن ما نادى به «بتنام» قد يكون صحيحاً في بعض القضايا ، وخاصة قضايا الشرف^(٢) ، وما حدث في اليمن في قضية ما يسمى بسفاح الجامعة يصدق عليه ما نادى به «بتنام» ، وهو رد اعتبار المجنى عليه ، حيث أن المجنى عليهن لم يكتف الرأى العام بموتهن ولكنه أضاف التشنيع وإلصاق كل السيئات بهن ، ومن هنا نتساءل هل الحكم على الجانى وتنفيذ الحكم عليه كاف لرد اعتبار المجنى عليهن وأسرهن أم أنه يتعين على المشرع إعادة النظر في منح رد الاعتبار للجانى ومنحه للمجنى عليه ؟ .

كما إن « تشيزارى بكاريا » لا يعرف أن رد الاعتبار أصبح الآن منصوباً عليه في كل قوانين الدول تقريباً وليس ذلك فقط بل أصبح قضائياً أيضاً حيث تمنحه المحكمة التي أصدرت الحكم على الجانى إذا توافرت شروط

(١) تشيزاري بكاريا : الجرائم والعقوبات ، ترجمة . د . يعقوب محمد حياتي : مؤسسة الكويت للتقدم العلمى ، الكويت ، ١٩٨٥ ، ص ٣٩ .

(٢) « ويقصد بالشرف مجموعة الميزات أو المكنات التى تمثل قدراً أدنى من القيم الأدبية التى يفترض توافرها بالضرورة لدى كل فرد بحكم كونه شخصاً آدمياً » أحمد جمعة شحاتة : « جرائم الإعتداء على الحق فى السمعة والشرف والاعتبار ، الجزء الأول ؛ جرائم القذف والسب » مجلة المحاماة ، القاهرة ، السنة ٧١ ، العدد ٣ ، ٤ ، مارس وابريل ١٩٩١ م ، ص ٢٣ .

معينه نص عليها القانون ، ولكن ليس للمتهم البرئ ولكن للمحكوم عليه الذى أنهى فترة عقوبته .

٢ - لمحة تاريخية عن رد الاعتبار

إن ترضية الشرف أو محو البصمة^(١) أى رد الاعتبار بالمفهوم الحديث بعد أن تناوله الفلاسفة والمفكرون قد عرف أيضاً عند الرومان حيث كان يعرف تحت الاسم اللاتينى (Restitution in integrum) . «إعادة الحال إلى سابق عهده» ، كمنحة من السلطة العامة .

كما عرفه التشريع الفرنسى القديم باسم «خطاب إعادة الأهلية» (lettres de rehabilitation) ثم باسم «إكمال المواطنة» ، (bapteme civique) حيث كان الملك يملك بسلطته المطلقة حق تطبيق العدالة ، فموجب المادة السادسة عشرة من مرسوم صدر في فرنسا عام ١٦٧٠م ، كانت تصدر خطابات العفو عن المذنب من الملك ، وتتضمن إستعادته لإعتباره ولسمعته الطيبة^(٢) .

(١) «الوصمة هي علامة الاستهجان العام الذى يحرم المتهم من الاعتبار العام ، ومن الثقة التى توليها بلاده له ، ومن المودة الأخوية التى يستلهمها المجتمع ، وهي لا يمكن أن تتحدد بالقانون» ونجد أن تشيزارى بكاريا قد ربط بين جرائم الشرف وبين رد الاعتبار حيث يقول : «... ولا يجب أن تطبق العقوبات الجسدية والمؤلمة على الجرائم القائمة على الكبرياء لأنها تستمد المجد والمعيشة من الألم ذاته ، كما هو الحال بالنسبة لجريمة التعصب التى ينبغى أن تجابه بعقوبة السخرية أو فقد الاعتبار» . أنظر : تشيزارى بكاريا . المرجع السابق ، ص ٨١ .

(٢) حسن صادق المرصفاوي : رد الاعتبار للمجرم التائب فى الدول العربية ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ١٩٩٠م ، ص ٤٦ . رؤوف عبيد : مبادئ القسم العام من التشريع العقابي ، ط ٤ ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٧٩م ، ص

ونص على رد الاعتبار القانوني لأول مرة كحق مقرر للمحكوم عليه في قانون العقوبات الفرنسي الصادر في سنة ١٧٩١ م ، ثم انتقل من قانون العقوبات إلى قانون تحقيق الجنايات الصادر في سنة ١٨٠٨ م ، لكنه ظل حتى سنة ١٨٨٥ م ، عملاً تشترك في البت فيه السلطان القضائية والإدارية معاً ، فكانت محكمة الاستئناف التي يقيم في دائرتها طالب رد الاعتبار تبدى مجرد رأى على العريضة المقدمة منه ، ومتى كان هذا الرأى في مصلحته يحول الملف من النائب العام إلى وزير العدل وهذا بدوره يستصدر الأمر من رئيس الدولة^(١) .

وبصدور قانون (١٤) أغسطس سنة ١٨٨٥ م إنتقلت السلطة المخولة لرئيس الدولة إلى محكمة الاستئناف ، فصارت هي التي تفصل في الطلب بعد سماع أقوال النائب العام والمحكوم عليه أو المحامى عنه ، ثم صدر قانون في ١٠ مارس سنة ١٨٩٧ م يجيز رد الاعتبار إلى المحكوم عليهم الذين سقطت عقوبتهم بالتقادم . وأخيراً أدخل رد الاعتبار القانوني في التشريع الفرنسي بالقانون الصادر فى ٥ أغسطس سنة ١٨٩٩ م والمكمل فى ١١ يولييه سنة ١٩٠٠ م . ثم أصبح منذ هذا التاريخ عملاً قضائياً صرفاً من إختصاص محكمة الاستئناف^(٢) .

ونظراً لأن القانون الفرنسي يعد أحد أهم المصادر التاريخية للقانون المصري فقد إستقى نظام رد الاعتبار منه ، حيث يعتبر المصدر التاريخى له ،

(١) جندي عبد الملك : الموسوعة الجنائية ، ج ٥ ، ط ١ ، دار المؤلفات القانونية ،

بيروت ، ١٩٤٢ م ، ص ٢٥٢ ، رؤوف عبيد : المرجع السابق ، ص ٨٨٥

(٢) جندي عبد الملك : المرجع السابق ، ص ٢٥٢ . رؤوف عبيد : المرجع السابق ،

ص ٨٨٥ .

وقد أدخل نظام رد الاعتبار في التشريع الجنائي المصري بالمرسوم بقانون رقم (٤١) لسنة ١٩٣١م الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٣١م واقتصر فيه على رد الاعتبار القضائي فقط^(١). ثم صدر قانون الإجراءات الجنائية الحالي رقم (١٥٠) لعام ١٩٥٠م متضمناً أحكام تشريع سنة ١٩٣١م، ومضيفاً إليه نظام رد الاعتبار القانوني، الذي سوف نتبينه من خلال هذا البحث.

أما بالنسبة لليمن فلم يكن هناك وجود لقانون وضعي للإجراءات الجنائية في اليمن قبل عام ١٩٧٦م ثم صدر القانون رقم (٢٣) لعام ١٩٧٦م، الخاص بتنظيم السلطة القضائية، وكانت إجتهدات الفقه الشرعي هي التي تحكم المحاكمة الجنائية حسب أحكام الشريعة الإسلامية^(٢).

وبالنظر إلى لائحة الإجراءات الجنائية الصادرة في عدن وقانون العقوبات - قبل الوحدة - لعام ١٩٧٦م فقد وجدنا أنهما لم يتصا على نظام رد الاعتبار، أما بالنسبة للوضع في صنعاء - قبل الوحدة - فقد جاء قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٢٧) لعام ١٩٧٨م متضمناً قانون الإجراءات الجزائية والذي ألغى بصدر القانون رقم (٥) لعام ١٩٧٩م، متضمناً قانون الإجراءات الجزائية، وقد تضمن هذا القانون أحكام رد الاعتبار القضائي والقانوني في الباب الحادي عشر منه تحت عنوان «في رد الاعتبار»، ونصت عليه المواد من (٤٦٥-٤٧٧)، وقد ظل هذا القانون سارياً حتى صدور قانون

(١) جندي عبد الملك : المرجع السابق، ص ٢٥٣. رؤوف عبيد : المرجع السابق، ص ٨٨٦.

(٢) إلهام محمد حسن العاقل : الإجراءات الجنائية اليمنية، الجزء الأول، ط ١، مؤسسة الثورة للطباعة والنشر، صنعاء، ١٩٩٩م، ص ١١، ١٢، والمراجع التي رجعنا إليها.

الإجراءات الجزائية الموحد لعام ١٩٩٤ م - والمعمول به الآن في الجمهورية اليمنية والذي الغيت بموجبه القوانين التي كانت نافذة قبل الوحدة سواءً في عدن أو صنعاء - وقد تضمن هذا القانون نظام رد الاعتبار القضائي والقانوني في الباب الحادي عشر منه تحت عنوان «في رد الاعتبار» والذي سوف نتناوله ونشير إليه في صلب هذا البحث إن شاء الله تعالى .

أما بالنسبة لتشريعات الدول العربية وتاريخ وضعها لنظام رد الاعتبار فقد وجدنا فيما تيسر لنا جمعه^(١) تفاوتاً، سوف نشير إليه حين تناولنا له من خلال هذا البحث إن شاء الله .

٣ - رد الاعتبار في التشريعات الحالية:

رأينا إن رد الاعتبار فيما مضي ربطه الفلاسفة بجرائم الشرف ، حيث أشار إلى ذلك «بكاريا» حين تناوله «جرائم الشرف» ، ورأي : «إن الأضرار الشخصية التي تنال من الشرف ، بإعتباره ذلك الجزء العادل من الإحترام الذي يجب أن يستحقه كل شخص من قبل الآخرين ينبغي أن تواجه بعقوبة الوصمة التي تفقد صاحبها إعتباره»^(٢) .

وقد أشرنا سابقاً إلى أن «بنتام» أعتبر رد الاعتبار ترضية الشرف أو محو الوصمة وقد قال تحت عنوان «الجرائم التي تضر بالشرف أو الصيت : إنما يآلم المرء في شرفه أو صيته من جهة واحدة وهي ضياع قسم من عطف

(١) لقد وجدنا صعوبة كبيرة في تجميع التشريعات العربية ، والتي حصلنا عليها لا نعرف الجديد أو التعديل الذي طرأ عليها . ونعتقد إن هذه مشكلة تعوق لباحث عن تتبع الجديد والإطلاع عليه فيما بين الدول العربية .

(٢) تشيزاري بكاريا : المرجع السابق ، ص ١٠١ .

الناس بالنسبة إليه ويمكن أن يفقد ذلك القسم أولاً بسيره الخصوصي، ثانياً بسير غيره بالنسبة إليه، فإن عزی إلى المرء عمل نتيجة تقليل تعطف الغير عليه فهو القذف، وإن قيل في حقه كلام أو أشير إليه بإشارة يؤخذ منه أو يفهم منها الإحتقار وكان ذلك مقلداً من إعتباره لدى غيره فهو التحقير، وكما أنه يمكن للغير أن يضع على الإنسان تعطف الناس به كذلك يمكنه أن يحول بينه وبين نوال ذاك التعطف بمنع شرف وجب نواله أو بسد طرق الوصول إليه، ومن هنا نأخذ أربعة أنواع من الجرائم المضرة بالشرف وهي:

- ١- القذف.

- ٢- المقالات السبائية أو الإشارات السبائية.

- ٣- إغتصاب صيت الغير.

- ٤- منع الغير عن إكتساب الصيت^(١).

وبالنظر إلى ما قاله «بتام» وتقسيمه للجرائم المضرة بالشرف ووضعه لجريمة القذف على رأس الجرائم التي تضر بالشرف نرى أن ربط الإعتبار بمفهوم الشرف لا يزال حتى عصرنا هذا، وبما أن فكرة الإعتبار فكرة نسبية تختلف من فرد لآخر طبقاً لمركزه الإجتماعي، إلا أن هناك قدراً أدنى من الإعتبار يتوافر لدى كافة الأفراد وذلك لمجرد وجود الفرد في مجتمع ما، ويتوقف تحديده على ما يحتله الفرد من مكانة أدبية في البيئة المحيطة به، فالإعتبار الذي يعترف به لمن يزاوِل مهنة القضاء أو يرأس وزارة أو معهداً علمياً وخلافه، يختلف بطبيعة الحال عن الإعتبار الخاص بفرد ينتمى إلى عصابة إجرامية أو فرد يعتمد على مورد غير شرعي في معيشته. ويترتب

(١) بتام: المرجع السابق، ص ٨٤.

على هذه الصفة النسبية للإعتبار أن فعلاً أو قولاً معيناً قد يكون ماساً بإعتبار شخص في مجتمع ما ، ولا يعتبر كذلك بالنسبة لشخص آخر في نفس المجتمع^(١).

ولكن السؤال : ما الجرائم المخلة بالشرف أو الأمانة ؟ وما الجرائم غير المخلة بالشرف أو الأمانة ؟

الحقيقة إن الجرائم المخلة بالشرف أو الأمانة غير معروفة وغير محددة سلفاً سواء في القانون الجنائي أو القانون الإداري ، وذلك في رأي البعض يرجع إلى الأسباب التالية^(٢) :

- ١ - إن المشرع ينأى عن عمل الفقه - قدر جهده - لاسيما في مجال التعريف .
- ٢ - إن الأمر في إعتبار الجريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو غير مخلة بهما يتصل بإعتبارات عديدة ، منها طبيعة الوظيفة ، ونوع العمل الذي يؤديه الموظف ، ونوع الجريمة وظروف ارتكابها ، ومدى كشفها عن ضعف الخلق وإنحراف الطبع والتأثر بالشهوات والنزوات وسوء السيرة . ومن أمثلة الجرائم التي إعتبرت مخلة بالشرف أو الأمانة في القضاء المصري السرقة والشروع فيها وإخفاء الأشياء المسروقة والتزوير وغش الموازين

(١) للمزيد في موضوع الشرف والإعتبار أنظر : عبد الرحمن محمد خلف : الحماية الجنائية للحق في الشرف والإعتبار ، ط ١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٢ م ، ص ٣٤ وما بعدها ، د . آمال عبد الرحيم عثمان : « جريمة القذف » مجلة القانون والاقتصاد ، العدد ٤ ، السنة ٣٩ ، عام ١٩٦٩ م ، ص ٧٣٩ .

(٢) في الموضوع : زكي النجار : « أثر الحكم الجنائي في الوظيفة العامة » ، المجلة الجنائية القومية ، القاهرة ، العدد ١ ، المجلد ٢٤ ، ١٩٨١ م ، ص ٢٩ ، وللمؤلف أيضاً « أثر الحكم الجنائي في إنهاء خدمة العامل دراسة تطبيقية على ضباط الشرطة » ، مجلة الأمن العام ، القاهرة ، العدد ١١٣ ، عام ١٩٨٦ م ص ٧١ وما بعدها .

وغش المواد الغذائية وفتح محال للعب القمار؛ ومن الجرائم غير المخلة بالشرف أو الأمانة طبقاً لأحكام القضاء المصري؛ الجرائم السياسية وجرائم الرأي والسب والضرب وإحراز سلاح بدون ترخيص، كما أن هناك طائفة من الجرائم قد تكون وقد لا تكون مخلة بالشرف أو الأمانة ومنها الجرائم العسكرية وجرائم التبديد والمخدرات والشيك بدون رصيد.

٣- إن عدم التعريف يجعل الموضوع مرئياً متطوراً مع تطورات المجتمع، وهو ما قرره فتاوى مجلس الدولة المصري مراراً.

٤- أنه يجب البحث في كل جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة على حده.

ولهذا: «يلعب الحكم الجنائي دوراً خطيراً في مجال الوظيفة العامة، ويترتب عليه إذا كان صادراً بعقوبة الجنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، إمتناع جهة الإدارة من تعيين الشخص ما لم يكن قد رد إليه إعتباره، أو إنهاء خدمته لمن كان قد التحق بالخدمة دون الحاجة إلى صدور قرار إداري بإنهاء خدمته»^(١).

ومن هنا نستطيع القول بأن أغلب التشريعات العربية راعى هذه النسبية في الإعتبار فوضع في قوانينه نصوصاً تتضمن شرط عدم فقد الشخص لإعتباره وذلك بالنسبة لإلتحاقه ببعض الأعمال وإستمراره فيها والتي يفترض أنها حساسة ومؤثرة. فمثلاً نجد أن الدستور المصري لعام ١٩٧١م، نص في المادة (٩٦) منه على أنه «لا يجوز إسقاط عضوية أحد أعضاء المجلس إلا إذا فقد الثقة والإعتبار، . . .». كما نصت المادة من المرسوم المصري

(١) زكي النجار: المرجع السابق، ص ١٩.

بقانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٥٢ م، على أنه يشترط فيمن يعين خبيراً الآتي :
« . . . ألا يكون قد حكم عليه من المحاكم أو مجلس التأديب لأمر مخل
بالشرف ، أن يكون محمود السيرة حسن السمعة »^(١) .

وتشترط تشريعات أخرى أن يكون الشخص غير محكوم عليه بأية عقوبة
كما في قانون المحاماة السوري رقم (٣٩) الصادر في ٢١ / ٨ / ١٩٨١ م، حيث
نصت المادة (٩ / ٦ ، ٧) منه : « يشترط فيمن يطلب تسجيله في جدول المحامين
أن يكون : . . . غير محكوم بأية عقوبة جنائية . - غير محكوم بأية عقوبة من
أجل جريمة تتنافي مع واجبات المهنة وكرامتها » .

والمادة (٥ / ٥) من قانون المحاماة المغربي الصادر في ١٠ / ٩ / ١٩٩٣ م
نصت على أنه : « يشترط في المرشح لمهنة المحاماة : . . . أن لا يكون محكوماً
عليه بعقوبة قضائية أو تأديبية أو إدارية بسبب إرتكابه أفعالاً منافية للشرف
والمروءة أو حسن السلوك » .

وباستقراءنا للقوانين اليمنية وجدنا إن قانون الانتخابات اليمني رقم
(٢٧) لسنة ١٩٩٦ م قد نص في المادة (٢٢ / هـ) منه على مايلي : « يشترط

(١) حيث إن هناك من يرى « أنه نظراً لحساسية عمل الخبير وقيمه على أساس مايمليه
عليه ضميره من مبادئ ومثل عليا وما يحوط به من إغراءات ، فإنه متى حكم عليه
في جريمة من الجرائم المخلة بالشرف أو الأمانة فإنه لا يعين في أعمال الخبرة ، كما
ينبغي أن يحرم من مزاولة المهنة حتى ولورد إعتباره أو أعفى عنه ، حيث تكون
سمعته قد مست وتصبح أعماله محل شك مما يبعد عنه الثقة بأعماله ، كما أن مثل
هذا الحكم قد يهز ضميره أو تؤثر في صفاته الشخصية كالنزاهة والصدق ، ولا
يقف في سبيل إختيار الخبراء سوابقهم فقط وإنما يؤثر في إختيارهم مجرد سوء
السمعة » . أنظر . د . عادل حافظ غانم . « واجبات الخبراء » مجلة الأمن العام ،
القاهرة ، العدد ٤٧ ، عام ١٩٦٩ م ، ص ٣٤ ، هامش (١) .

فيمن يرشح في اللجنة العليا للانتخابات أن تتوفر فيه الشروط الآتية :
... أن لا يكون قد صدر ضده حكم قضائي بات في أى من جرائم
الانتخابات ، أو في جريمة مخلة بالشرف والأمانة .

كما تشترط التشريعات العربية أيضاً للكثير من الوظائف أن يكون المتقدم
للعمل قد رد إليه إعتباره في حالة الحكم عليه بعقوبة ، حيث نجد إن المادة
(٤٢/ج) من الدستور القطرى لعام ١٩٧٢م ، نصت على أنه «يجب أن تتوافر
في عضو مجلس الشورى الشروط الآتية : ... : ألا يكون قد سبق الحكم
عليه في جريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد إليه إعتباره طبقاً للقانون» .

والمادة (١٣/٤ ، ٥) من قانون المحاماة المصرى رقم (٩٨) لسنة ١٩٩٢م
نصت على أنه : «يشترط فيمن يطلب قيد اسمه في الجدول العام ...
ألا يكون قد سبق صدور حكم عليه في جناية أو جنحة ماسة بالشرف أو
الأمانة أو الأخلاق ما لم يكن قد رد إعتباره إليه . وأن يكون محمود السيرة
حسن السمعة أهلاً للإحترام الواجب للمهنة وألا تكون قد صدرت ضده
أحكام جنائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو إنقطعت صلته بها
لأسباب ماسة بالشرف أو الأخلاق» .

ولكننا نرى أن محكمة النقض المصرية حكمت في أحد أحكامها بأن
رد الإعتبار لا يكسب طالب القيد بجدول المحاماة حقاً خالصاً في القيد ،
لأن الأمر في ذلك تقديرى يرجع فيه إلى الهيئة التي تفصل في طلبات القيد
متى كان تقديرها سائغاً^(١) .

(١) (الطعن رقم (٢) لسنة ٣٩ق ، جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩م ، س ٢٠ ص ٩٩٩) عن :
حسن الفكهانى ، وعبد المنعم حسنى ، الموسوعة الذهبية ، الجزء العاشر ، الدار
العربية للموسوعات ، القاهرة ، ١٩٨٢م ، ٢٦٦ .

والمادة (٣٥/أ) من القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٩م بشأن تنظيم مهنة المحاماه اليمني نصت على أن : «يشطب المحامى من الجداول في الحالات التالية : . . . إذا فقد الأهلية أو صدر ضده حكم بات مخل بالشرف والأمانة أو بجرime مخلة بكرامة المهنة وآدابها مالم يرد إليه إعتباره» .

أما بالنسبة للدستور اليمني لعام ١٩٩٤م ، فقد جاء في المادة (٦٣/٢/د) : «يشترط في المرشح لعضوية مجلس النواب الشروط الآتية : « . . . أن يكون مستقيم الخلق والسلوك مؤدياً للفرائض الدينية وأن لا يكون قد صدر ضده حكم قضائي بات في قضية مخلة بالشرف والأمانة مالم يكون قد رد إليه إعتباره» .

وبالرجوع إلى القوانين اليمنية المختلفة وجدنا إن أغلبها تضمن النص على شرط رد الإعتبار بالنسبة لمن صدر ضدهم حكم قضائي بات في قضية مخلة بالشرف والأمانة مالم يرد إليه إعتباره^(١) .

(١) فالمادة (٥/١، ٣) من القرار الجمهوري رقم (١٩٢) لعام ١٩٩٩م ، بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على شركات ووسطاء التأمين رقم (٣٧) لعام ١٩٩٢م وتعديلاته ، نصت على أن : «يشترط فيمن يدير إحدى الشركات المنصوص عليها في المادة (٤) من هذه اللائحة مايلي : «أن لا يكون قد حكم عليه في جريمة مخلة بالشرف والأمانة مالم يكن قد رد إليه إعتباره . وألا يكون قد سبق الحكم عليه بالإفلاس مالم يرد إليه إعتباره» ونصت المادة (٣٦/٣) من اللائحة على أن : «يشترط في المحاسب الأخصائي مايلي . . . أن لا يكون قد حكم عليه في جريمة مخلة بالشرف والأمانة مالم يكن قد رد إليه إعتباره» .

والمادة (٦/ز) من القانون رقم (٣٤) لعام ١٩٩٧م بتعديل بعض مواد القرار بالقانون رقم (٢٩) لعام ١٩٩٢م

بشأن التوثيق ، نصت على أنه : «يصدر الترخيص بمزاولة مهنة الأمين طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون ويشترط فيمن يرخص له بمزاولة مهنة الأمين مايلي . أن لا يكون قد صدر ضده حكم قضائي =

كما إن الدستور اليمني لم ينس إشتراط رد الاعتبار أيضاً بالنسبة لمن

= بات في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة إلا إذا رد إليه إعتباره». .
كما إن المادة (٤ / ٧) من القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠ م، بشأن الصحافة
والمطبوعات اليمني. يشترط في من يزاول العمل الصحفي مايلي : «أن لا يكون
قد صدر ضده حكم قضائي في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة مالم يكن قد رد
إليه إعتباره وفقاً لأحكام القانون».

كما تشترط المادة (٢ / ٧٧) في مدير المطبعة المسؤول مايلي : «... أن لا يكون
قد صدر ضده حكم في عقوبة جنائية بهذه المهنة مالم يكن قد رد إليه إعتباره وفقاً
للقانون».

كما إن المادة (١ / ٨٨) أوجبت في مالك النشر الشروط التالية : «أن لا يكون قد
صدر في حقه حكم قضائي في جريمة تتعلق بهذه المهنة مالم يكن قد رد إليه إعتباره
وفقاً للقانون»

والمادة (٥ / ٢٢) من قانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠ م. بشأن الصحافة والمطبوعات
اليمني. توجب أن يتوفر في المتقدم للترشيح الشروط الأساسية التالية : «... أن
لا يكون متهماً أو محكوماً عليه بعقوبة في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة مالم
يكن قد رد إليه إعتباره».

والمادة (١٨ / د) من القانون رقم (٩) لسنة ١٩٩٧ م، بتعديل بعض مواد القانون رقم
(٣٧) لسنة ١٩٩٢ م، بشأن الإشراف والرقابة على شركات ووسطاء التأمين
تشترط في وسيط التأمين مايلي : «... أن لا يكون قد حكم عليه في جريمة مخلة
بالشرف أو الأمانة مالم يكن قد رد إليه إعتباره».

والمادة (٤ / ٢٨) من القانون رقم (٢) لعام ١٩٩١ م بشأن السلك الدبلوماسي
والقنصلي إشتراط فيمن يلتحق في وظائف الكادر مايلي : «ألا يكون قد حكم
عليه بعقوبة جنائية مخلة بالشرف أو الأمانة أو صدر بحقه قرار تأديبي من مجلس
مختص ولم يرد إليه إعتباره».

والمادة (٦ / ط) من قانون التوثيق اليمني لعام ١٩٩٢ م نصت على أن «يصدر
الترخيص بمزاولة مهنة الأمين طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في اللائحة ويشترط
فيمن يرخص له بمزاولة مهنة الأمين مايلي : أن لا يكون قد صدر ضده حكم
قضائي بات في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة مالم يكن قد رد إليه إعتباره».

يرشح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية، حيث تضمنت المادة (١٠٦/د) منه على مايلي : «كل يمني تتوفر فيه الشروط المحددة فيما يأتي يمكن أن يرشح لمنصب رئيس الجمهورية، . . . أن يكون مستقيم الأخلاق والسلوك ومحافظاً على الشعائر الإسلامية وأن لا يكون قد صدر ضده حكم قضائي بات في قضية مخلة بالشرف أو الأمانة مالم يكن قد رد إليه اعتباره» .

وهنا نشيد بإتجاه المشرع العماني^(١) في تحديده للوظائف التي لا يجوز للمحكوم عليه توليها حتى لو رد إليه اعتباره والتي حددها في القضاء أو عضوية مجلس الأمة والوزارات، وذلك إذا كان الشخص محكوماً عليه في أى من الجرائم التالية : الإختلاس والرشوة وسوء الائتمان وجميع الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب والثقة العامة .

ونود أن نشير هنا إلى أن المشرع اليمني نص على أن الموظف الذي يرتكب جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة يفصل أو يعزل من الخدمة، وهذا ما نصت عليه المادة (١٢٥/ب) من قانون الخدمة المدنية اليمني لعام ١٩٩١م، حيث جاء فيها ما يلي : «تنتهي خدمة الموظف بالفصل أو العزل . . . إذا حكم على الموظف في جناية^(٢) مخلة بالشرف أو الأمانة كالرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير والتلاعب بالمال العام والشهادة

(١) المادة (٣٦٥/٥) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العماني رقم (١٥) لسنة ١٩٩١م المعدل

(٢) ونحن نعيب على المشرع اليمني هنا استخدام مصطلح جناية، حيث إن تقسيم الجرائم التي تأخذ به اليمن في قانون العقوبات اليمني هو التقسيم الشرعي، حيث يقسم الجرائم إلى جرائم جسيمة وغير جسيمة ولذا وجب التنبيه لتغيير المصطلح لكي يتناسب مع بقية المصطلحات الموجودة في القانون النافذ .

الكاذبة أو غيرها من محكمة مختصة اعتبر معزولاً من وظيفته حكماً شريطه إكتساب الحكم الدرجة القطعية» .

كما إن محكمة القضاء الإداري المصرية قد حكمت في أحد أحكامها بما يلي : «إن خدمة الموظف الذي يحكم عليه في جناية تنتهي بقوة القانون دون حاجة إلى إصدار قرار بالفصل . . . ولا يعتبر مثل هذا القرار من القرارات الإدارية، سواء تلك التي تصدر عن إرادة مقيدة أو تكون من إطلاقات جهة الإدارة، بل ما هو إلا من قبيل الإجراءات التنفيذية التي تتخذها الإدارة لتنفيذ أحكام القانون، دون أن يكون لها في هذا الشأن أية سلطة . . . فلا محل إذن للقول بضرورة عرض قرار الفصل وإستصداره من مجلس التأديب، إذ أن الفصل على هذه الصورة لا ينطوي على عقوبة تأديبية مما يختص بنظرها مجلس التأديب أو أية سلطة تأديبية أخرى، بل قد تم بالفعل منذ اللحظة التي أصبح فيها الحكم نهائياً»^(١).

إذن تنتهي خدمة الموظف في مصر نتيجة للحكم عليه بعقوبة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف والأمانة، فالعلاقة الوظيفية تنتهي حتماً وبقوة القانون دون حاجة إلى إصدار قرار بالفصل أو العزل، لأن المشرع هو الذي رتب هذه النتيجة، وليست وليدة إرادة الإدارة، ومن ثم فإن الفصل ينتج أثره حين يصبح الحكم نهائياً»^(٢).

(١) وقد أضافت محكمة القضاء الإداري إلى الحكم السابق إن الطعن بالنقض في الحكم لا يترتب عليه وقف آثار الحكم وفقاً للمادة ٤٦٩ من قانون الإجراءات الجنائية المصري. عن : سليمان محمد الطماوي : الجريمة التأديبية، دراسة مقارنة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٥م، ص ٢٥١.

(٢) سليمان محمد الطماوي : المرجع السابق، ص ٢٥١، وأشار إلى ذلك : وحيد محمود إبراهيم : حجية الحكم الجنائي على الدعوى التأديبية، دراسة مقارنة، بدون ناشر، بدون تاريخ، ص ٤٦٤ وما بعدها.

ونرى أن الحكم الجنائي في الجرائم الجسيمة بالنسبة للقانون اليمني يتعين أن ينهي خدمة الموظف أيضاً بعد صدور الحكم وصيرورته نهائياً كما جاء في قانون الخدمة المدنية .

٤ - الهدف من البحث

لفت إنتباهنا ما تضمنته التشريعات في نصوصها من إشتراطها للكثير من الوظائف «أن يكون المتقدم للعمل قد رد إليه إعتباره في حالة الحكم عليه بعقوبة» ، ومن هنا كان إختيارنا لهذا الموضوع «رد الإعتبار في قانون الإجراءات الجزائية اليمني والتشريعات العربية» في هذا البحث الذي لم يلق حظه بعد في الدراسة والتحليل في كثير من نصوصه ، وذلك من خلال مقارنة غيره من التشريعات العربية ، محاولين معرفة القواعد الأساسية والشروط الواجب توافرها لرد الإعتبار الجنائي في التشريعات العربية ، ومعرفة القواعد المشتركة في هذا الموضوع ، كما سنتعرف على مدى إعمال هذا النظام المنصوص عليه في أغلب التشريعات العربية تقريباً على الواقع العملي ومدى إفادته للمحكوم عليه من عدمه ، محاولين دعوة المشرع العربي إلى توحيد التشريعات كخطوة جادة نحو توحيد الأمة العربية التي لديها الكثير من مقومات الوحدة الشاملة .

٥ - خطة البحث :

إن خطتنا الرئيسة لموضوع «رد الإعتبار في قانون الإجراءات الجزائية اليمني والتشريعات العربية» ، سوف تتكون من مبحثين وذلك كما يلي :

المبحث الأول : ماهية الاعتبار .

المبحث الثاني : شروط الاعتبار وآثاره .

المبحث الأول: ماهية الاعتبار

إن نظام رد الاعتبار هو من الأنظمة الحديثة نسبياً حيث أنه يعتبر من أساليب السياسة الجنائية الحديثة، التي تسعى إلى تمهيد السبيل أمام من حكم عليه بعقوبة للعودة إلى الاندماج في المجتمع، فهو نظام يهدف لإزالة كل أثر في المستقبل للحكم الذي سبق صدوره عليه، فيسترد بذلك إعتباره الذي تأثر بالحكم الصادر عليه، وبذا يسهل للمحكوم عليه العودة للانندماج في الهيئة الاجتماعية من جديد.

وفي هذا المبحث سوف نبحث ماهية الاعتبار وذلك في مطلبين:

المطلب الأول: تعريف الاعتبار وتمييزه عن غيره.

المطلب الثاني: أنواع رد الاعتبار.

المطلب الأول: تعريف رد الاعتبار وتمييزه عن غيره.

رأينا أن رد الاعتبار قد عرف عند بعض الفلاسفة بترضية الشرف وعند البعض الآخر بمحو الوصمة، لكن في العصر الحديث عرف برد الاعتبار في بعض التشريعات وبإعادة الاعتبار في البعض الآخر، ومن هنا سوف نحاول تبيان تعريف رد الاعتبار في اللغة والفقه والتشريعات العربية، ثم نميزه عن غيره من المصطلحات القانونية الأخرى في الفرعين التاليين:

الفرع الأول : تعريف رد الاعتبار.

أولاً: تعريف الاعتبار في اللغة:

ردد : الرد : صرف الشيء ورجعه . والرد : مصدر رددت الشيء .
ورده عن وجهه يرده ردًا ومردًا وترداداً^(١) .

العبرة : العجب . واعتبر منه : تعجب . وفي التنزيل : ﴿ فاعتبروا يا
أولى الأبصار ﴾ ؛ أى تدبروا وانظروا فيما نزل بقريظة والنضير ، فقيسوا
فعالهم واتعظوا بالعذاب الذى نزل بهم . وفي حديث أبى ذر : فما كانت
صحف موسى ؟ قال : كانت عبراً كلها ؛ العبرُ : جمعُ عبرة ، وهي كالموعظة
مما يتعظ به الإنسان ويعمل به ويعتبر ليستدل به على غيره .

والعبرة : الاعتبارُ بما مضى ، وقيل : العبرة الاسم من الاعتبار^(٢) .

ثانياً: تعريف رد الاعتبار لدى شراح القانون:

إذن فالرد لغةً هو صرف الشيء ورجعه . والإعبار هو العظة ، ويعنى
ذلك أن الشخص اتعظ بما مر به واعتبر .

فقد عرف البعض^(٣) الاعتبار «يقصد بالإعبار حصيلة الرصيد الأدبي
أو المعنوي الذي يكون الشخص قد أكتسبه تدريجياً من خلال علاقاته بغيره» .

(١) أبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم أبى منظور . لسان العرب : المجلد ٣ ،
ط ١ ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٠ م ، ص ١٧٢

(٢) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي : القاموس المحيط ، ط ٢ ، مؤسسة
الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٧ م ، ص ٥٥٩ . لسان العرب . المرجع السابق ، المجلد
٤ ، ص ٥٣١ .

(٣) أحمد جمعة شحاتة . المرجع السابق ، ص ٢٣

كما عُرِفَ الإعتبار بأنه «حقاً بمقتضاه يطلب الفرد من الآخرين مراعاة القواعد التي تحكم السلوك الفردي عامة، والتي تبدو أهميتها في حماية الروابط والعلاقات بين الأفراد في مجتمع معين»^(١).

وفي شرح مفهوم رد الإعتبار في القانون الجنائي، هناك من يرى أن إعتبار الشخص حالة معنوية خاصة لصيقة به، وأن القانون الجنائي تشريع عام يستهدف الصالح العام وأمن الجماعة، فإن عنى بالفرد فإعتباره عضواً في المجتمع فحسب، وهذا بعكس القانون المدني، فهو قانون خاص يعنى أساساً بالمصالح الفردية ويتولي حمايتها، ولذلك فهو يقضى بالتعويض، عما يلحق الشخص من أضرار مادية أو أدبية لا يجيزها العرف ولو لم تكن في متناول القانون الجنائي، وهو في هذا يتلاءم مع الإعتبار الاجتماعي ويضفي عليه حمايته^(٢).

وقد عرفه بعض الشراح^(٣) كذلك بأنه «إزالة حكم الإدانة بالنسبة للمستقبل على وجه تنقضى معه جميع آثاره، ويصبح المحكوم عليه إبتداءاً من رد إعتباره في مقام من لم تسبق إدانته»، ويعنى ذلك أن من يحصل على رد إعتباره يجتاز مرحلتين: الأولى، هي السابقة على رد الإعتبار،

(١) آمال عبد الرحيم عثمان : «جريمة القذف»، المرجع السابق، ص ٧٣٩.

(٢) عبد السميع سالم الهرواي : «ضوابط الإعتبار القانوني»، مجلة الأمن العام، القاهرة، العدد ٦١، عام ١٩٧٣م، ص ٦٧.

(٣) يطلق عليه «إعادة الإعتبار» كل من : محمود نجيب حسنى : شرح قانون العقوبات اللبناني، القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤م، ص ٨٧٩، أنور العمروسي : رد الإعتبار في القانون الجنائي والقانون التجاري، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ط ١، ٢٠٠٠م، ص ٩، ١٠. عدلي خليل : العود و رد الإعتبار، ط ١، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨م، ص ٨١.

وفيها يكون حكم الإدانة قائماً منتجاً آثاره . أما المرحلة الثانية : فهي اللاحقة على حصوله على رد إعتباره ، وفيها يزول حكم الإدانة وتنتهي جميع آثاره» .

وفسر رد الإعتبار القانوني بأنه هو الذي يحصل بحكم القانون بغير حاجة إلى طلب من المحكوم عليه أو صدور حكم به ، فيكتسب حتماً بدون وساطة القضاء بمجرد مرور زمن معين من تاريخ إنقضاء العقوبة أو سقوطها بالمدة الطويلة ، إذا لم يصدر أثناء المدة المذكورة حكم بعقاب جديد ومرار هذه المدة الطويلة - دون أن يصدر خلالها عقوبة معينة - قرينة على حسن السلوك^(١) .

وعُرف رد الإعتبار القضائي بأنه «نظام يسمح لمن حكم عليه بعقوبة بالحصول بحسن سلوكه على محو الحكم القاضي بإدائته بحكم قضائي»^(٢) .

أما التشريعات العربية فالحقيقة إن أغلبها لا تضع تعريفاً لأغلب المسائل التي تنظم أحكامها ، - لأن التعريف يأتي من الفقه - وموضوع رد الإعتبار^(٣)

(١) عدلي خليل : المرجع السابق ، ص ١١٩ .

(٢) جندي عبد الملك : المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .

(٣) نود أن نشير هنا إلى أن هناك بعض التشريعات العربية لم تتضمن نظام رد الإعتبار سواء القوانين العقابية أو الجنائية وهناك قوانين الغيت من بين نصوصها نظام رد الإعتبار وهذه القوانين هي كما يلي :

١ - قانون أصول المحاكمات الحقوقية الأردني رقم (٤٢) لسنة ١٩٥٢ م .

٢ - قانون أصول المحاكمات الشرعية الأردني رقم (٣١) لسنة ١٩٥٩ م .

٣ - قانون العقوبات الأردني لسنة ١٩٦٠ م .

٤ - قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني رقم (٩) لسنة ١٩٦١ م .

٥ - قانون أصول المحاكمات الجزائية البحريني لعام ١٩٦٦ م .

٦ - قانون العقوبات التونسي رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٨ م .

من بين الموضوعات التي لم يضع لها التشريع تعريفاً، ومع ذلك فقد رأينا أن أثر رد الاعتبار يمكن أن يسد النقص في التعريف، ومن هنا سوف نبين ما قاله بعض التشريعات العربية في رد الاعتبار^(١)، فقد جاء في قانون

= ٧ - قانون الإجراءات الجنائية السوداني لسنة ١٩٧٤ م.

٨ - قانون العقوبات السوداني لسنة ١٩٧٤ م.

٩ - قانون العقوبات لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لعام ١٩٧٦ م.

١٠ - لائحة الإجراءات الجنائية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لعام ١٩٧٦ م.

١١ - كان في العراق القانون رقم (٣) لسنة ١٩٦٧ م الخاص برد الاعتبار، ثم أستر في ظل القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ م الخاص بأصول المحاكمات الجزائية العراقي، ثم ألغيت المواد الخاصة برد الاعتبار بموجب قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٩٩٧) الصادر في ٣٠ / ٧ / ١٩٧٨ م وأصبح القانون خالياً من نظام رد الاعتبار، لهذا لن نشير إليه في بحثنا باعتباره ملغياً.

(٢) عرف رد الاعتبار بأنه «يُطل للمستقبل مفاعيل جميع الأحكام الصادرة وتسقط العقوبات الفرعية أو الإضافية والتدابير الاحترازية وما ينجم عنها من فقدان أهلية». المادة (١٦٠ / ١) من قانون العقوبات السوري رقم (١٤٨) لعام ١٩٤٩ م، والمادة (١٦١) من قانون العقوبات اللبناني لعام ١٩٤٣ م، ويستخدم القانون السوري والقانون اللبناني مصطلح إعادة الاعتبار.

كما عُرِف بأنه «محو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل، وزوال كل ما يترتب عليه من إنعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية». المادة (٥٥٢) من قانون الإجراءات الجنائية المصري لعام ١٩٥٠ م.

وعُرِف بأنه : «إنقضاء الحكم والعقوبات التبعية وسائر الآثار الجنائية الأخرى المتعلقة به دون أن يؤثر ذلك في الالتزامات المدنية المترتبة على الحكم بالإدانة». المادة (٤٨١) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي لعام ١٩٥٤ م.

والفصل (٧٣٠) من قانون المسطرة الجنائية المغربي لعام ١٩٥٩ م. نص علي أن «يمحور رد الاعتبار هذا فيما يخص المستقبل العواقب الناجمة عن عقوبة عادلة والحرمان من الأهليات المترتب عنها».

كما عُرِف بأنه : «محو الحكم بالإدانة بالنسبة إلى المستقبل وزوال كل ما يترتب =

الإجراءات الجزائية اليمني المادة (٥٥٢) منه إنه يترتب على رد الاعتبار القانوني والقضائي «محو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ماترتب من آثار جزائية دون مساس بحقوق الغير» .

ونخلص من إستقراءنا للتشريعات العربية وبعض آراء الفقه أيضاً ؛ إلا أنهما اتفقا على أن رد الاعتبار - سواء كان قضائياً أو قانونياً أو عسكرياً - هو نظام تمنحى بمقتضاه آثار الحكم الجنائي المستقبلية ويصبح المحكوم عليه في حكم من لم يصدر في حقه حكم أصلاً ، أو هو «محو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ماترتب من آثار جنائية . . .» .

فرد يهدف إلى محو الوصمة التي علقت بالشخص بسبب إرتكابه الجريمة والحكم عليه فيها .

= عليه من آثار جنائية ، ولكن لا أثر له في حقوق الغير» . المادة (٢٤٤) من قانون الإجراءات والمحاكمة الجزائية الكويتي رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠م وعُرف أيضاً بأنه . «سقوط الحكم القاضي بالإدانة في أى جريمة جنائية أو جناحية ، ومحو جميع آثاره بنسبه للمستقبل بما في ذلك الحرمان من الحقوق وأى آثار جرمية أخرى» . المادة (٧/٤٧) من قانون العقوبات العماني رقم (١٥) لسنة ١٩٩١م المعدل . ويستخدم القانون العماني مصطلح إعادة الاعتبار . وعُرف رد الاعتبار القضائي العسكري بأنه «محو آثار الحكم الصادر بالإدانة من المحاكم العسكرية بالنسبة إلى المستقبل ، بحيث يصبح المحكوم عليه إبتداء من رد إعتباره كأي مواطن عادى لم تصدر ضده أحكام عسكرية» . نص المادة (١) من القرار الجمهوري رقم (٢) لعام ١٩٦٩م بشأن رد الاعتبار عن الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية المصرية . عن : عدلي خليل : المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

الفرع الثاني: تمييز رد الاعتبار عن غيره من المصطلحات القانونية

إن تمييز رد الاعتبار عن غيره مما يشبهه يوجب بيان أمرين :

١ - تحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بين رد الاعتبار وغيره من المصطلحات القانونية.

٢ - وضع تكييف قانوني لرد الاعتبار على مقتضى ذلك التحديد.

أولاً : أوجه الاتفاق والاختلاف بين رد الاعتبار وغيره

١ - رد الاعتبار والعفو العام أو العفو الشامل^(١):

بما أن رد اعتبار المحكوم عليه نظام يهدف إلى محو آثار الحكم الجنائي الصادر عليه وإزالة كافة آثاره المحتومة، وبوجه خاص تلك الماسة بحقوقه المدنية وبأهليته، حتى يستعيد مكانته السابقة في المجتمع. فإن العفو العام هو تجريد الفعل من الصفة الإجرامية بحيث يصير في حكم الأفعال التي لم يجرمها المشرع أصلاً، ويتفق رد الاعتبار والعفو العام في أنهما يمحيان أثر الجريمة للمستقبل، وما عدا ذلك فهما يختلفان من حيث^(٢):

(١) العفو نوعان : عفو عن الجريمة ويعبر عنه بالعفو الشامل أو العام، وعفو عن العقوبة ويعبر عنه بالعفو الخاص، وهو بنوعيه تنازل من الهيئة الاجتماعية عن كل أو بعض حقوقها المترتبة على الجريمة. أنظر : إدوار غالي الدهبي : حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني، ط ٢، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٨٠م، ص ٢١٣، السيد صبري : «حق العفو» مجلة القانون والاقتصاد، العدد الأول، السنة التاسعة، ١٩٣٩م، ص ٦٦١.

(٢) محمود محمود مصطفى : شرح قانون العقوبات القسم العام، ط ١٠، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٣م، ص ٦٩٩، أحمد محمد بدري يوسف : النظرية العامة للعفو الشامل في التشريع المصري والمقارن، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ١٩٨٤م، ص ٧٢ وما بعدها، رؤوف عبيد : المرجع السابق، ص ٨٨٥، عدلي خليل : المرجع السابق، ص ٨٦.

- ١- إن رد الاعتبار يمنحه المشرع لكل محكوم عليه إذا توافرت شروطه ، بينما العفو العام يمنحه المشرع لوقائع معينة لإسدال الستار على أحداث كانت ثمرة لظروف سيئة .
- ٢- إن رد الاعتبار مكافأة شخصية عن حسن سلوك المحكوم عليهم ، بينما يكون العفو العام في غالب الأحيان تدبيراً سياسياً يتخذ لغرض عام بقصد تسكين الخواطر وإسدال ستار النسيان على بعض الحوادث .
- ٣- إن رد الاعتبار يستلزم تنفيذ العقوبة ولا يمحو الحكم بل يرفع آثاره للمستقبل فقط دون الماضي ، بينما العفو العام يترتب عليه وقف تنفيذ العقوبة ومحو الحكم في الماضي والمستقبل ووقف إجراءات الدعوى .
- ٤- إن رد الاعتبار نص عليه المشرع مسبقاً وأصبح ضمن نصوص القانون ، أما العفو العام فلا يكون إلا بقانون يصدر بمناسبة .
- ٥- إن رد الاعتبار لا يكون إلا بعد مضي مدة كافية من تنفيذ الحكم أو سقوطه بمضي المدة . أما العفو العام فقد يصدر قبل المحاكمة والحكم .
- ٦- يعتبر رد الاعتبار إجراءً عادياً مستديماً ، بينما العفو العام إجراء استثنائي قد يتحقق من آن إلى آخر .
- ٧- يعتبر رد الاعتبار حقاً مكتسباً للمحكوم عليه إذا استوفي شروطه ، أما العفو العام فإنه منحة تتوقف على رغبة المشرع .
- ٨- إن رد الاعتبار يحدث أثره للمستقبل دون الماضي ، بينما العفو العام له أثر رجعي .
- ٩- إن رد الاعتبار من شروطه براءة ذمة الطالب من جميع الإلتزامات المالية وهي الغرامات والرد والتعويض والمصاريف القضائية ، أما العفو العام فلا تحصل معه الغرامات والمصاريف المستحقة للحكومة وإذا كانت قد حصلت ترد إلا إذا نص قرار العفو على عكس ذلك .

٢ - رد الاعتبار ووقف تنفيذ العقوبة

يتطلب رد الاعتبار أن يوفي المحكوم عليه دينه بالنسبة للجماعة ابتداءً، ثم يوضع تحت الاختبار لمدة معينة تختلف حسب الأحوال، فإن مرت بسلام يرد إليه إعتباره سواء قضاءً أو قانوناً، وتخرج صحيفة سوابقه خالية من ذلك الحكم، أما وقف تنفيذ العقوبة فإن المحكوم عليه لا يدخل السجن أصلاً وإنما يوضع بدلاً من ذلك في فترة تجربة فإن تخطاها دون أن يلغى الوقف اعتبر الحكم الصادر ضده كأن لم يكن. ومن هنا يتميز رد الاعتبار عن وقف تنفيذ العقوبة بما يلي^(١):

- ١- أن رد الاعتبار يتطلب إنهاء المحكوم عليه فترة حكمه، أما وقف التنفيذ فإن الشخص لا ينفذ في حقه الحكم أصلاً.
- ٢- إن رد الاعتبار يسمح للشخص بدخول السجن لتنفيذ مدة حكمه، أما وقف التنفيذ فإن الشخص لا يدخل السجن أصلاً.
- ٣- إن رد الاعتبار يتطلب من الشخص مرور فترة زمنية محددة بعد انتهاء تنفيذ الحكم لكي يُعاد إليه إعتباره ويرفع الحكم من صحيفة سوابقه، أما وقف التنفيذ فإنه لا يتطلب بعد إنتهائه فترة اختبار لكي يعتبر الحكم الصادر في حقه كأن لم يكن^(٢).

(١) حسن صادق المرصفاوي : رد الاعتبار . . . المرجع السابق، ص ٣٢.

(٢) وهناك تشريعات تعفى في حالة وقف العقوبة من الإلتزام بتنفيذ العقوبة، مع بقاء حكم الإدانة قائماً بما يتبع ذلك من إعتباره سابقة في العود، ويتعين على المحكوم عليه كي يتخلص منه أن يتخذ الإجراءات القانونية الخاصة برد الاعتبار، أنظر في ذلك : حسنين إبراهيم عبيد : النظرية العامة للظروف المخففة، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧٠م، ص ٣٥٤، ٣٥٥.

٣ - رد الاعتبار والإفراج تحت شرط :

إن رد الاعتبار يقتضى للعمل به أن تكون العقوبة قد نفذت أو سقطت بمضى المدة، أما الإفراج الشرطى فإنه يقتضى تنفيذ جزء من العقوبة داخل المؤسسة العقابية وهو الجزء الأكبر ثم قضاء بقية المدة المحددة من العقوبة تحت المراقبة خارجها. ولذا يتميز رد الاعتبار عن الإفراج الشرطى بما يلى^(١) :

١- إن رد الاعتبار يأتى لاحقاً على تنفيذ العقوبة، بينما الإفراج الشرطى يكون معاصراً لتنفيذ العقوبة.

٢- إن الإفراج الشرطى لا يغنى عن رد الاعتبار، بل يتطلب بعد تنفيذ العقوبة كاملة أن يرد إليه إعتباره سواء قضاءً أو قانوناً.

٤ - رد الاعتبار والعفو عن العقوبة

إن رد الاعتبار هو محو آثار الحكم للمستقبل، ولذا فهو لا يغنى عن تنفيذ العقوبة بل يشترط تنفيذها أو سقوطها. الخ، أما العفو عن العقوبة فهو إعفاء المحكوم عليه من تنفيذ العقوبة كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها. ومن هنا يتميز رد الاعتبار عن العفو عن العقوبة بما يلى^(٢) :

(١) حسن صادق المرصفاوي . رد الاعتبار . . المرجع السابق، ص ٣٣ ، ٣٤

(٢) رمسيس بهنام : النظرية العامة للمجرم والجزاء، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩١ م، ص ٢٠٣ . كما إن هناك أيضاً العفو القضائى وتختص بتقديره السلطة القضائية، فى الموضوع . عبد العظيم مرسى وزير : دور القضاء فى تنفيذ الجزاءات الجنائية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧٨ م ص ٥٢٩ . محمود نجيب حسني . دروس فى العقوبة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٩ م، ص ١٣٧ ، عدلى خليل : المرجع السابق، ص ٨٤ .

١- إن رد الاعتبار نظام منصوص عليه في التشريعات بصفة عامة، بينما العفو عن العقوبة سلطة يختص بها رئيس الجمهورية ويصدر فيه قراراً فردياً باسم شخص معين أو أشخاص معينين وذلك حسب كل حالة^(١) :
٢- إن أساس رد الاعتبار هو محو كل أثر في المستقبل للحكم الذي سبق صدوره ضد المحكوم عليه بعقوبة لمنحه الفرصة اللازمة للعودة للحياة الاجتماعية العادية، فيسترد بذلك إعتباره الذي تأثر لوقت ما بالحكم المذكور، بينما العفو عن العقوبة هو رفع العقاب المحكوم به عن فرد معين دون محو الجريمة نفسها وأساسه أن مصلحة المجتمع تتحقق بعدم تنفيذ العقاب.

٣- إن رد الاعتبار هو حقاً للمحكوم عليه وتطبيقه - رد الاعتبار القضائي - يعود إلى المحكوم عليه الذي يتمسك به، أما العفو عن العقوبة فإنه لا يتوقف تطبيقه على تمسك صاحب الشأن به، أو التنازل عنه، لأن أسباب إنقضاء العقوبة يعتبر من النظام العام.

٤- إن رد الاعتبار هو محو كل أثر في المستقبل للحكم بالإدانة، بينما العفو عن العقوبة يتضمن معنى الإعفاء عن تنفيذ العقوبة فحسب، فلا تسقط العقوبات التبعية ولا الآثار الجنائية الأخرى المترتبة على الحكم بالإدانة، ما لم ينص في أمر العفو على خلاف ذلك، فالحكم يظل قائماً محتسباً سابقة في العود، ومستتبعاً جميع آثاره المحتومة الأخرى المتعلقة

(١) مثال ذلك القرار الجمهوري رقم (٦) لسنة ١٩٩٩م بتاريخ ٢٤/٣/١٩٩٩م المتعلق بإسقاط بقية العقوبة المحكوم بها على "....." حيث نص في المادة (١) منه على أن "يتم إسقاط العقوبة المتبقية على المحكوم عليه/..... ويفرج عنه"

بالعقوبات التبعية كالحرمان من بعض الحقوق أو المزايا، بل إن أمر العفو قد يستتبع بذاته في بعض الصور الوضع تحت مراقبة البوليس^(١). ولهذا فإن قرار العفو عن العقوبة لا يغني عن نظام رد الاعتبار.

٥- أن رد الاعتبار منصوص عليه مسبقاً ومرتبطاً بإنقضاء مدد محددة من تاريخ تنفيذ العقوبة ويكون أثره مستقبلياً، بينما العفو عن العقوبة يسري أثره من يوم الأمر به وفي أي وقت بعد صيرورة الحكم باتاً، حتى ولو كان المحكوم عليه يقوم بتنفيذ العقوبة، ولكن أثره يسري أيضاً للمستقبل فقط.

٦- إن رد الاعتبار - القضائي - يستلزم تقديم طلب برد الاعتبار إلى النيابة العامة. بينما لم يعلق القانون العفو عن العقوبة على طلب من المحكوم عليه.

٧- إن رد الاعتبار يخضع لرقابة القانون والقضاء من حيث توافر الشروط والمدد وحسن السلوك وغير ذلك، بينما العفو عن العقوبة عمل من أعمال السيادة ولا يخضع لرقابة ما، فلا يملك القضاء المساس به أو التعقيب عليه.

٥ - رد الاعتبار والاختبار القضائي

يرتبط رد الاعتبار بالتحديد الحديث لأغراض العقوبة التي تستهدف في المقام الأول تأهيل المحكوم عليه وتمكينه من إستعادة مركزه في المجتمع كمواطن شريف : وذلك بإزالة وصمة الإجرام والإدانة عنه وتمكينه من أن

(١) رؤوف عبيد . مبادئ القسم العام . . . ، المرجع السابق، ص ٨٧٦ .

يساهم في نشاط المجتمع وإزدهاره على الوجه الطبيعي المألوف . بينما الإختبار القضائي نظام يلجأ إليه القاضى حين يستشعر الأمل في إصلاح شأن الجانى وأنه لو وضعت له الرعاية وحسن الإشراف والتوجيه في مجتمعه لبعد عن طريق الجريمة ، فهو يعين له من يسمى بضابط الإختبار القضائي وهو شخص مؤهل تأهيلاً خاصاً للقيام بهذه المهمة ، يكون له مرشداً وموجهاً بالإضافة إلى مراقبة سلوكه في المجتمع ، فإن نجح المحكوم عليه في السير بعيداً عن طريق الجريمة لا توقع عليه عقوبة^(١) ويتميز نظام رد الإعتبار عن نظام الإختبار القضائي بما يلي^(٢) :

١- إن نظام رد الإعتبار يأتى دوره بعد تنفيذ العقوبة ، أما الإختبار القضائي فيأتى دوره أثناء تنفيذ العقوبة وذلك بإبعاد مرتكب الجريمة عن تنفيذ العقوبة داخل السجن .

٢- إن نظام رد الإعتبار يزيل وصمة الجريمة والإدانة ، بينما نظام الإختبار القضائي لا يزيل وصمة الجريمة وتظل باقية في سجل سوابقه ، حيث لا يترتب عليه محوها . ومعنى ذلك إن نظام الإختبار القضائي لا يغنى عن نظام رد الإعتبار .

(١) «إن نظام الإختبار القضائي يتوقف على التجربة التى لم تطبق عملاً فى المجتمعات العربية حتى يمكن أن يؤخذ منها حكم على صلاحيته للتطبيق فيها من عدمه ، بل أنه فى الدول المتقدمة لا يزال موضع نقاش» . أنظر : حسن صادق المرفاوي رد الإعتبار . . . المرجع السابق ، ص ٣٦

(٢) محمود نجيب حسني : شرح قانون العقوبات اللبناني ، المرجع السابق ، ص ٨٧٩ ، حسن صادق المرفاوي : رد الإعتبار . . . المرجع السابق ، ص ٣٦ .

٦ - رد الاعتبار والحصانة

إن نظام رد الاعتبار يزيل وصمة الجريمة والإدانة، بعد إجراءات المحاكمة وصدور الحكم وتنفيذه، بينما الحصانة الأصل فيها أن لا يتخذ قبل المتمتع بها أى إجراء جنائى ولا يقدم للمحاكمة وبالتالي لا يصدر قبله حكم يقوم بتنفيذه وهذا يتعلق بالحصانة الموضوعية والمطلقة، ومن هنا يتميز نظام رد الاعتبار عن الحصانة بما يلى^(١):

١ - إن نظام رد الاعتبار نص عليه المشرع لإزالة وصمة الجريمة والإدانة، أما الحصانة فهي أصلاً تمنع اتخاذ أى إجراء جنائى قبل الشخص المتمتع بها، لذا فلا يكون هناك حكم، ولهذا لا يكون هناك آثار جنائية تستحق رد الاعتبار.

٢ - إن نظام رد الاعتبار نص عليه المشرع بغرض فتح الطريق أمام المحكوم عليه لكى يزيل ما علق به من وصمة الجريمة والحكم، أما الحصانة فقد شرعت أصلاً من أجل حماية المتمتع بها، وذلك لكى يتمكن من أداء عمله في جو من الحرية وعدم الخوف من الكيد له، وليست من أجل الإعتبارات التي أخذ بها في تقدير رد الاعتبار.

٣ - إن رد الاعتبار يأتى لاحقاً على تنفيذ العقوبة، بينما الحصانة تكون مانعة لإتخاذ أى إجراء قبل المتمتع بها.

٤ - إن رد الاعتبار يعتبر حقاً للمحكوم عليه وتطبيقه - الاعتبار القضائي -

(١) للمزيد فى موضوع الحصانة أنظر : إلهام محمد حسن العاقل : الحصانة فى الإجراءات الجنائية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م، ص ١٥٣ وما بعدها.

يعود إلى المحكوم عليه الذي يتمسك به أم لا ، بينما الحصانة تعتبر من النظام العام فلا يجوز التنازل عنها من قبل صاحب الشأن ، لأنها شرعت للمصلحة العامة وليس لمصلحته الشخصية .

٧ - رد الاعتبار وإعادة نظر الدعوى

إن رد الاعتبار إجراء ترفع به وصمة الجريمة قانوناً واجتماعياً من على عاتق الفرد المحكوم عليه وهو نظام يمنح للمحكوم عليه ، الذي ارتكب الجريمة فعلاً ، ونفذ العقوبة الصادرة ضده ، ويفترض أن المحكوم عليه بعد تنفيذ عقوبته قد إنصلح حاله ليعود عضواً نافعاً في المجتمع ، أما نظام إعادة نظر الدعوى ، فهو نظام يهدف إلى إلغاء الحكم الصادر بالإدانة والقضاء ببراءة المتهم ، ولذا فإن حكم البراءة في هذه الحالة أبلغ أثراً في إعادة الكرامة إلى المحكوم عليه ، حيث أثبت الحكم بياض صحيفته دوماً ، بينما رد الاعتبار يفيد باليقين ارتكاب الشخص للجريمة^(١) .

ونخلص مما سبق إلى أن رد الاعتبار لا يعتبر عفواً عاماً ، ولا وقف تنفيذ للعقوبة أيضاً ، كما أنه لا يعتبر إفراجاً تحت شرط ، وليس عفواً عن العقوبة ، كما لا يعتبر إختباراً قضائياً ، كما أنه ليس حصانة ولا إعادة نظر الدعوى ، وإنما نعتبره نظام محو وصمة الجريمة وعقوبتها وما يترتب عليها من آثار .

ثانياً: التكيف القانوني لرد الاعتبار

من خلال تناولنا لتعريف رد الاعتبار في الفقه لم نجد تكييفاً قانونياً لهذا

(١) حسن صادق المرصفاوي : المرجع السابق ، ص ٤٤ .

المصطلح ، حيث أن أغلب الفقهاء تناول موضوع رد الاعتبار عند الحديث عن أسباب إنقضاء العقوبة ، بالرغم من أن رد الاعتبار يأتي بعد مرحلة تنفيذ العقوبة بفترة يحددها القانون ، كما أن أغلب التشريعات قد نص على أحكام رد الاعتبار في صلب الأحكام الجنائية وليس العقابية ، كما جاء في كتابات الفقهاء .

وبما أن رد الاعتبار قد كتب فيه أغلب الفقهاء وأعتبروه^(١) من أسباب إنقضاء العقوبة وهي : تنفيذها ، وفاة المحكوم عليه ، والتقادم ، والعفو عن العقوبة ، ورد الاعتبار ، والعفو الشامل وتم تأصيلها بأن بعض هذه الأسباب يقتصر تأثيرها على الالتزام بتنفيذ العقوبة فينهيها ، ومن ثم لا يمس الوجود القانوني لحكم الإدانة ، وهي الوفاة ، وتقادم العقوبة ، والعفو عن العقوبة ، بحيث يظل الحكم قائماً منتجاً لجميع آثاره عدا الالتزام بتنفيذ العقوبة ، أما البعض الآخر من هذه الأسباب فيزول به حكم الإدانة ذاته ، فيغدو المحكوم عليه في وضع شخص لم يجرم ولم يحاكم ولم يدان ، وزوال حكم الإدانة

(١) أنظر : محمود محمود مصطفى : شرح قانون العقوبات القسم العام ، ط ٦ ، دار مطابع الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٤م ، ص ٥٩٢ ، محمود نجيب حسني : شرح قانون العقوبات ، القسم العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط ٦ ، ١٩٨٩م ، ص ٩٠٥ ، أحمد فتحي سرور : الوسيط في قانون العقوبات ، القسم العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩١م ، ص ٧١١ ، رؤوف عبيد : مبادئ القسم العام . . . ، المرجع السابق ، ص ٨٧٢ ، أحمد عبد العزيز الألفي : شرح قانون العقوبات ، القسم العام ، بدون ناشر ، ١٩٨٣م ، ص ٦٥٦ سمير الشناوي : النظرية العامة للجريمة والعقوبة في قانون الجزاء الكويتي ، دراسة مقارنة ، بدون ناشر ، ط ٢ ، ١٩٩٢م ص ٢٩٦ ، رمسيس بهنام : النظرية العامة للقانون الجنائي ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٦٨م ص ١٠٧٨ ، رمسيس بهنام : النظرية العامة للمجرم والجزاء ، المرجع السابق ، ص ٢٠٠ .

يعنى أن تزول معه جميع آثاره ومن بينها تنفيذ العقوبة وذلك هو رد الاعتبار والعفو الشامل .

وقسم بعض الفقهاء^(١) أسباب إنقضاء العقوبة إلى أسباب طبيعية وأسباب عارضة^(٢) والأسباب الطبيعية للإنقضاء تتمثل في التنفيذ، فالقاعدة العامة أن العقوبة تنقضى بتنفيذها، أما الأسباب العارضة فيقصد بها الأحوال التي يسقط فيها حق الدولة في إقتضاء العقوبة قبل تمام تنفيذها، وتتمثل هذه الأسباب في : التقادم، وفاة المحكوم عليه والعفو، ففي هذه الحالات تسقط العقوبة ولكن يظل الحكم منتجاً لجميع آثاره الجنائية الأخرى، بحيث لا تزول تلك الآثار إلا ببرد الاعتبار .

ومن كل ما سبق سرده يتضح أن أغلب الفقهاء قد جعل رد الاعتبار سبباً من أسباب أنقضاء العقوبة فقالوا إن رد الاعتبار يعتبر من أحوال إنقضاء العقوبة بسبب التنازل الجزئي عن سلطة الدولة في العقاب، إذ يؤدي إلى إلغاء العقوبة

(١) مأمون محمد سلامة : قانون العقوبات القسم العام، ط ٣، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٨٣م، ص ٦٩٧ .

(٢٥) وهناك من قسمها إلى أسباب يقتصر أثرها على إنهاء العقوبة دون الجريمة مثل موت الجانى بعد إدانته وقبل تنفيذ العقوبة عليه، وتقادم العقوبة بعد صدور الحكم نهائياً، وإلغاء عقوبة الإعدام بتشريع لاحق إذا نص على أن يفيد منه من ادينوا ولم ينفذ الحكم فيهم بعد، والإفراج تحت شرط . الخ، وأسباب تنهى الجريمة والعقوبة معاً، ويسمى بالأسباب الماحية، وتنقسم إلى عامة وخاصة، والأسباب العامة مثل موت الجانى قبل إدانته، والعفو العام والتقادم قبل صدور حكم مبرم، . الخ، والأسباب الخاصة مثل صفح المجنى عليه فى جريمة الزنا فى بعض التشريعات العربية، وتقادم العقوبة . أنظر : د. عبد الفتاح مصطفى الصيفى : القاعدة الجنائية . مطابع مؤسسة الاهرام، القاهرة ١٩٦٧م، ص ١٦٠، ١٦١ .

التبعية وكافة الآثار الجنائية التي تترتب على الأحكام الصادرة بالإدانة»^(١).

ونحن لا نتفق مع هذا الاتجاه الذي يضع رد الاعتبار ضمن أسباب إنقضاء العقوبة ويعتبره سبباً من أسباب إنقضائها وذلك للأسباب الآتية :

١- إن أسباب إنقضاء العقوبة متعددة ، ورغم تعدد أسباب إنقضاء العقوبة إلا أن الإنقضاء الطبيعي للعقوبة هو تنفيذها ، وتنفيذ العقوبة لا يسقط الآثار القانونية للحكم ، وإذا أراد الشخص الذي نفذ العقوبة أن ينهي الآثار الجنائية للحكم فعليه أن يتبع الإجراءات القانونية الخاصة بنظام رد الاعتبار .

٢- أن الأسباب العارضة لإنقضاء العقوبة كالتقادم ، ووفاء المحكوم عليه ، والعفو عن العقوبة ، يترتب عليها سقوط حق الدولة في تنفيذ العقوبة على المحكوم عليه ، ولكن لا تسقط معها الآثار القانونية للحكم ويظل الحكم منتجاً لآثاره القانونية كإعتباره سابقة في العود ، ويظل مسجلاً في صحيفة الحالة الجنائية ، ولا يتخلص من هذه الآثار إلا برد الاعتبار^(٢).

٣- جعل الفقهاء رد الاعتبار في نفس درجة العفو العام ويأخذ حكمه من حيث أنه سبب في إنقضاء العقوبة ، وقد سبق أن تناولنا العفو العام ورد الاعتبار في المطلب السابق ، وبيننا أوجه الخلاف بينهم ، كما رأينا إن

(١) آمال عبد الرحيم عثمان . «النموذج القانوني للجريمة» مجلة العلوم القانونية والإقتصادية، العدد الأول، السنة ١٤، عام ١٩٧٢م، ص ٢٥٩، يسر أنور علي : دراسات في الجريمة والعقوبة، بدون ناشر، ١٩٨٧م، ٤٨، سمير الشناوي : المرجع السابق ، ص ٣٣٢.

(٢) محمود محمود مصطفى : شرح قانون العقوبات . المرجع السابق ، ص ٦٩٩، رؤوف عبيد : المرجع السابق ، ص ٨٨٥ ، عدلي خليل : المرجع السابق ، ص ٨٦ .

أوجه الشبه بينهما هو أن العفو العام يزيل عن الفعل صفة التجريم ، وبهذا يعتبر في حكم المباح ، وبالتالي لا يترتب على صدور العفو العام أي آثار جنائية . وهذا ما يفعله رد الاعتبار ولكن مع مراعاة مايلي :

أ - إن رد الاعتبار يأتي لمحو آثار الحكم بالإدانة ، والعفو العام ليس إدانة بل محو صفة الجريمة وإباحتها .

ب - أن رد الاعتبار يأتي بعد مرحلة تنفيذ العقوبة بفترة يحددها القانون ، والعفو العام يأتي قبل الإدانة ، وحتى قبل البدء في سير إجراءات الدعوى الجنائية ورفعها إلى المحكمة .

ج - أن أساس رد الاعتبار يقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية والرغبة في إصلاح المحكوم عليه^(١) ، بينما العفو العام أساسه سياسي^(٢) .

وبناء على كل ما سبق فلنأخذ نرى :

أولاً : إن رد الاعتبار ليس عفواً عاماً وليس سبباً من أسباب إنقضاء العقوبة أو سقوطها أو غير ذلك ، وإنما هو محو لآثار وصمة الجريمة وعقوبتها وماتبعها من حكم وتنفيذه ، كما أن أغلب التشريعات العربية قد استخدمت كلمة «محو»^(٣) .

(١) حسنى أحمد الجندي : شرح قانون العقوبات اليمنى ، الجزء الثانى ، العقوبة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٩٢م ، ص ٣٥٤

(٢) ومثال ذلك قرار العفو الذى صدر فى اليمن أثناء حرب الانفصال فى يوم ٢٣ / ٥ / ١٩٩٤م إذ أصدر مجلس الرئاسة اليمنى قراراً بإعلان العفو العام عن كل من أشترك فى تلك الحرب عدا من أستثنى بحكم خاص .

(٣) المادة (٥٥٢) من قانون الإجراءات الجزائية اليمنى لعام ١٩٩٤م ، والمادة (٥٥٢) من القانون الجنائى المصرى لعام ١٩٥٠م ، والفصل (٧٣٠) من قانون المسطرة الجنائية المغربى لعام ١٩٥٩م ، والمادة (٢٤٤) من قانون الإجراءات والمحاكمة الجزائية الكويتى رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠م .

كما جاء في مجموعة القانون الجنائي المغربي لعام ١٩٦٢ م، في الباب الثالث تحت عنوان «في أسباب إنقضاء العقوبات والإعفاء منها وإيقاف تنفيذها» الفصل ٦٠ منه مايلي : «ليس رد الاعتبار سبباً من أسباب إنقضاء العقوبة أو الإعفاء منها أو إيقافها، وإنما يمحو فيما يخص المستقبل فقط، آثار الحكم الزجرى وحالات فقدان الأهلية المترتبة عن هذا الحكم»^(١).

ثانياً : أن تناول نظام رد الاعتبار ضمن أسباب إنقضاء العقوبة أو في عناصر التفريد التنفيذي^(٢) ليس في مكانه الصحيح، وأنه من الأوفق أن يوضع هذا النظام في باب أو فصل مستقل بذاته، وضمن موضوعات الإجراءات الجنائية وليكون آخر موضوعاته لأنه لا يعمل به إلا بعد تنفيذ الأحكام بفترة تحددها القوانين حسب نوع الجريمة وغير ذلك من الاعتبارات التي رأها المشرع حين وضعه.

ولذلك نرى أن يوضع تحت عنوان «الرعاية اللاحقة للمحكوم عليهم»، بإعتبار أن موضوع رد الاعتبار مستقل بذاته ولا تبدأ إجراءاته إلا بعد خروج المحكوم عليه من السجن بفترة، ومن هنا يكون المحكوم عليه قد أنهى علاقته بالسجن والعقوبة وطرق تنفيذها . . . الخ.

(١) الفصول (٧٣٠ - ٧٤٧) من قانون المسطرة الجنائية المغربية

(٢) هناك من الفقهاء من تناوله تحت عنوان «في عناصر التفريد التنفيذي»، وهذا الرأي لا نتفق معه أيضاً لأن عناصر التفريد التنفيذي مثل الإشراف القضائي على التنفيذ، ودور العمل العقابي ونظام الإفراج تحت شرط، كلها تكون في مرحلة تنفيذ العقوبة وليس بعدها بمدة كما هو الحال بالنسبة لنظام رد الاعتبار، أنظر: علي راشد . القانون الجنائي، ط ٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤ م، ص ٧١١.

المطلب الثاني: أنواع رد الاعتبار

لقد رأينا في أن نظام رد الاعتبار قد تضمنته تشريعات عديدة منذ زمن بعيد، وأقرته بإعتباره حقاً للمحكوم عليه يحصل عليه إذا توافرت شروط معينة، إما بقوة القانون وعندئذ يقال له رد الاعتبار القانوني، وإما بمقتضى حكم تصدره هيئة قضائية وعندئذ يسمى رد الاعتبار القضائي، وهو في الحالتين متعلق بالأحكام الجنائية ولذا يمكن تسميته برد الاعتبار الجنائي.

وبجانب رد الاعتبار الجنائي هذا يوجد أيضاً رد الاعتبار التجارى الذى يعتبر خارجاً عن موضوعنا، بإعتبار إن المشرع وضع له شروطاً وإجراءات خاصة به، لأنه يتعلق بموضوع القانون التجارى.

ولا ننسى هنا إن هناك في بعض التشريعات العربية كالتشريع المصرى نظام رد الاعتبار العسكرى، وهو خاص بالأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية، ونحن لم نجد في أغلب التشريعات العربية الإشارة لهذا النظام بما في ذلك القانون اليمنى الذى أحال في المادة ٤٢ من قانون العقوبات والإجراءات العسكرى لعام ١٩٩٤م، مالم يرد بشأنه نص إلى قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية، وبهذا يكون رد الاعتبار - بنوعيه - المنصوص عليه في قانون الإجراءات اليمنى هو الذى ينطبق على الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية أيضاً حسب إحالة القانون العسكرى اليمنى.

ولكننا نود أن ننوه هنا إلى الفروق بين رد الاعتبار الجنائى ورد الاعتبار العسكرى وفقاً للقانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٩م بشأن رد الاعتبار من الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية المصرية، وهذه الفروق هي كما يلي^(١):

(١) أنظر: عزت مصطفى الدسوقي: «رد الاعتبار فى الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية للشرطة»، مجلة الأمن العام، القاهرة، العدد ١٢٣، السنة ٣١، عام ١٩٨٨م، ص ٢١، ٢٢.

أولاً : من حيث الاختصاص

إن الجهة المختصة بإصدار الحكم برد الاعتبار في القانون الجنائي المصري هي محكمة الجنايات التابع لها محل إقامة المحكوم عليه طالب رد الاعتبار في حين يعقد الاختصاص للمحكمة العسكرية العليا التابع لها موطن أو وحدة المحكوم عليه في رد الاعتبار العسكري .

ثانياً : من حيث مدة الإعلان

إن المدة اللازمة لإعلان طالب رد الاعتبار بالحضور في القانون الجنائي المصري هي ثمانية أيام على الأقل ، في حين أنها في قانون رد الاعتبار العسكري أربعة وعشرون ساعة على الأقل خلاف مواعيد المسافة .

ثالثاً : من حيث المدة الواجب مرورها بعد تنفيذ العقوبة

تختلف المدة التي يجب إنقضاؤها بعد تنفيذ العقوبة في القانون الجنائي المصري عنها في قانون رد الاعتبار العسكري إذا استثنى الأخير بعض الجرائم وقصر هذه المدة بعد تنفيذ العقوبة الواقعة من أجلها .

هذه هي الفروق التي بين القانونين بالنسبة للتشريع المصري ، وما عدا ذلك فإن أحكام نظام رد الاعتبار - بنوعيه - تقريباً واحده ، ولهذا نكتفي ببيان ماسبق بالنسبة لهذا النظام ونقتصر في هذا البحث على رد الاعتبار الجنائي بنوعيه ، وفقاً للتقسيم التالي :

الفرع الأول : رد الاعتبار القانوني^(١)

الأصل العام الذى نص عليه في التشريعات العربية مثل التشريع اليمني والسوري والمصري والليبي والمغربي والكويتي^(٢) هو أن «كل حكم بعقوبة تظل آثاره الجنائية قائمة إلى أن يسترد المحكوم عليه إعتباره بحكم القانون أو بحكم قضائي».

ولكن التشريع الوحيد الذى وضع إستثناء لرد الاعتبار سواء كان قانونياً أم قضائياً هو التشريع العماني^(٣) الذى إستثنى ممن يرد إعتبارهم المحكوم عليهم في جرائم الخيانة والتجسس ، ولعل المشرع العماني قد وضع هذا الإستثناء لهذه الجرائم لكونها ترتكب من أصحاب العقول الواعية وبعد

(١) بما أن أغلب التشريعات العربية إذا لم يكن كلها قد وضع رد الاعتبار القانوني قبل رد الاعتبار القضائي لهذا سوف نتناول في هذا البحث رد الاعتبار القانوني ؛ أولاً وذلك حسب تناول أغلب التشريعات له ، ثم رد الاعتبار القضائي ، كما ستناول القانون اليمني المعمول به الآن ويعتبر أحدث القوانين العربية ، كما سنتناول التشريعات العربية حسب أسبقية التاريخ في إصدارها .

(٢) المادة (٥٤٠) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني لعام ١٩٩٤ م ، والمادة (١٥٨) من قانون العقوبات السوري رقم (١٤٨) لعام ١٩٤٩ م ، والمادة ٥٣٦ من القانون الجنائي المصري لعام ١٩٥٠ م ، والمادة (٤٨١) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي لعام ١٩٥٤ م ، والفصل (٧٣٠) من قانون المسطرة الجنائية المغربي لعام ١٩٥٩ م ، والمادة (٢٤٤) من قانون الإجراءات والمحاكمة الجزائية الكويتي رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ م .

(٣) نصت المادة (٣٦٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العماني لعام ١٩٩١ م على أنه «بإستثناء المحكومين بجرائم الخيانة والتجسس ومع مراعاة أحكام الفقرة (٣) من هذه المادة يجوز إعادة الاعتبار إلى كل محكوم عليه بجناية أو جنحة بقرار قضائي إذا توفرت الشروط التالية :»

تفكير وروية، كما أن أضرارها كبيرة حيث أنها تضر بمصالح الدولة وأسرارها والأمن العام.

كما إن رد الإعتبار القانوني^(١) يتم بقوة القانون بمجرد توافر شروطه، وهو لذلك حتمي، فلا يتصور الحرمان منه إذا كانت قد توافرت شروطه، بحيث يكتسب حتماً بدون وساطة القضاء وبمجرد مرور زمن معين من تاريخ إنقضاء العقوبة أو سقوطها بمضي المدة، ومضي المدة اللازمة دون صدور حكم بعقوبة جديدة تعتبر قرينة قانونية على حسن السلوك، تكفي لرد الإعتبار بقوة القانون دون حاجة إلى إثبات حسن السلوك أو التحري عنه^(٢).

ورد الإعتبار القانوني في أغلب التشريعات العربية يتم بقوة القانون ودون حاجة لتدخل القضاء إذا توافرت شروطه، ولكن التشريع السوري يتطلب لرد الإعتبار القانوني أن يقدم المحكوم عليه طلباً إلى قاضي الإحالة وذلك حسب نص المادة (٤٢٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية لعام ١٩٥٠ م.

كما أن المشرع اللبناني يفترض تقديم المحكوم عليه طلب رد الإعتبار الذي يعرض على الهيئة الإتهامية، حيث تصدر قراراً بقبوله إذا كانت شروطه متوافرة كلها^(٣).

(١) تطلق عليه بعض التشريعات إعادة الإعتبار الحكمية، مثل القانون السوري والعُماني واللبناني، وكذلك بعض الفقهاء. أنظر: محمود نجيب حسني - شرح قانون العقوبات اللبناني، المرجع السابق، ص ٨٨٠.

(٢) محمود نجيب حسني - شرح قانون العقوبات اللبناني، المرجع السابق، ص ٨٨٠، رمسيس بهنام: النظرية العامة للقانون الجنائي، المرجع السابق، ص ١٠٨٧.

(٣) المادة ١٦٠ من قانون العقوبات اللبناني، ومشار إليه في، محمود نجيب حسني: شرح قانون العقوبات اللبناني، المرجع السابق، ص ٨٨٠.

ويتميز رد الاعتبار القانوني عن رد الاعتبار القضائي بما يلي^(١):

- ١ - أنه في أغلب التشريعات لا يحتاج إلى إجراءات ما . لأنه يتحقق بقوة القانون ودون حاجة إلى طلب من المحكوم عليه أو حكم من المحكمة .
- ٢ - أنه يحفظ للمحكوم عليه ماضية في سرية تامة حيث يغنى الكثيرين ممن يحرصون على إخفاء ماضيهم عن التعويض لكشف هذا الماضي إذا لجأوا للطريق القضائي وما يترتب عليه من تحقيقات هي بذاتها كفيلة بكشف المستور من أمرهم .

الانتقادات التي وجهت لرد الاعتبار القانوني :

وجهت إلى رد الاعتبار القانوني الانتقادات التالية :

- ١ - إنه يعيد للمتهم إعتباره كحق مكتسب ودون ما بحث في سلوكه منذ تنفيذ العقوبة^(٢) .
- ٢ - «أنه يتعارض مع فكرة رد الاعتبار ذاتها، التي تفترض إعادة تأهيل المحكوم عليه وإستقامته وهو ما لا يصلح أن يفترض بناء على مؤشرات سلبية أو قانونية بحتة، فمثل هذه الأمور لا تعنى بالضرورة أن يكون المحكوم عليه قد «استرد إعتباره»، فقد يظل سادراً في غيه سئ الحال والسلوك ومع ذلك يرد إعتباره لمجرد مضي المدة، ولا يمكن أن يستبدل بالضوابط القانونية ضوابط أدبية وأخلاقية، ذلك أنه إذا كانت آثار رد الاعتبار بصفة أساسية قانونية فإن مبرراته لا يمكن أن تكون أساساً أدبية

(١) رؤوف عبيد : مبادئ القسم العام . . . ، المرجع السابق، ص ٨٩١، محمود نجيب حسني : شرح قانون العقوبات اللبناني، المرجع السابق، ص ٨٨٠، عدلي خليل : المرجع السابق، ص ١١٩ .

(٢) رؤوف عبيد : مبادئ القسم العام . . . ، المرجع السابق، ص ٨٩١ .

وأخلاقية . فالشخصية الأخلاقية والأدبية للمحكوم عليه لا يمكن أن يقيمها سوى القاضى بعد التحقق من كل حالة على حدة وبعد التثبت من زوال خطورتها ، وإلا أصبحنا أمام «رد اعتبار دون أن يرد الاعتبار إذا صح القول»^(١) .

ويؤكد الرأى السابق على وجهة نظره بقوله : «ولذا فإن القانون الإيطالي الحالي قد ألغى نظام رد الاعتبار القانوني ، ولعل مشروع قانون العقوبات الفرنسي الآخر كان موفقاً أيضاً إذا ألغى رد الاعتبار بالنسبة للأحكام الصادرة بعقوبة جنائية»^(٢) .

٣ - إنه من رد إعتباره قانوناً يمكن أن يرد إعتباره مرة أخرى^(٣) مادامت قد إنقضت المدة التي حددها القانون دون أن يصدر خلالها حكم آخر عليه . كما أن من رد إعتباره قضاءً وإن كان لا يمكن رد إعتباره قضاءً مرة أخرى عن حكم جديد إلا أنه بعد فوات المدة المقررة قانوناً لرد إعتباره بحكم القانون عن الحكم الجديد ، يمكن رد إعتباره قانوناً ، وهو ما حرص المشرع على تلافيه في حالة رد الاعتبار القضائي^(٤) .

٤ - إنه من جهة قائم على إفتراض قانوني مجرد ، مقتضاه إنصلاص حال المحكوم عليه وهو إفتراض لا يقوم على أساس دقيق من الواقع ، ومن

(١) يسر أنور علي شرح قانون العقوبات ، النظريات العامة ، الكتاب الثانى ، بدون ناشر ، ١٩٨٩ م ، ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٢) يسر أنور علي . شرح قانون العقوبات . . . المرجع السابق ، ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ ،
(٣) نصت المادة (٧٦٧) من تعليمات النيابة العامة اليمنية على أنه «يجوز أن يرد الاعتبار بحكم القانون أكثر من مرة وذلك على خلاف رد الاعتبار بحكم المحكمة الذى لا يجوز أن يتكرر» .

(٤) عادل حافظ غانم : «بعض الجوانب التطبيقية فى رد الاعتبار» ، المجلة الجنائية القومية ، القاهرة ، العدد ٢ ، المجلد ١٧ ، عام ١٩٧٤ م ، ص ٢٣٦ .

جهة أخرى، أن مدد^(١) رد الاعتبار القانوني الطويلة ليس من شأنها تحقيق الهدف الاجتماعي الذي شرع من أجله رد الاعتبار لذلك ينبغي أثناء تعديل قانون الإجراءات الجنائية طرح هذا النظام وعدم الأخذ به والإكتفاء بأسلوب رد الاعتبار القضائي مع إعادة النظر في مدده وتبسيط أسلوب حسابها الذي يبدو أمراً بالغ التعقيد^(٢).

٥ - ان نظام رد الاعتبار القانوني منتقد أيضاً في فرنسا من حيث أنه يفيد صاحب السلوك غير الأخلاقي الذي يعيش على هامش القانون وكذلك

(١) «إذا تأملنا الفترات الزمنية التي نص القانون على إنقضائها لتوافر رد الاعتبار القانوني نجدها ضعف المدة اللازمة لرد الاعتبار القضائي، ويمكن تفسير ذلك أن المدة المضاعفة هذه تحمل محل فحص حالة المحكوم عليه بمعرفة القضاء، إفتراضاً منه أن هذه المدة الطويلة تسدل الستار على الحكم الصادر ضده، وإثماً كفيلاً لأن تكشف عن إنصلاح حال المحكوم عليه مادام لم يصدر خلالها عليه حكم آخر. ومع ذلك فإنه من الناحية التطبيقية نجد أن إشتراط توافر هذه المدة الطويلة لرد الاعتبار القانوني من شأنه بقاء آثار هذا الحكم لاصقة بالمحكوم عليه فترة طويلة من الزمن، فسد في وجهه سبل العيش الشريف طوال هذه الفترة فتدفعه للإجرام مرة أخرى فإذا حكم على شخص في جنابة مثلاً بعشر سنوات سجن، فإن مدة رد الاعتبار القانوني هذه اللازمة لإنقضاء هذه العقوبة وهي ١٢ سنة لا تحسب إلا من تاريخ إنتهاء تنفيذ العقوبة أي يجب لرد إعتباره مضي ٢٢ سنة من تاريخ إرتكابه الجريمة، وفي مثل هذه الحالة غالباً ما يحكم عليه بالمراقبة كعقوبة تبعية أو تكميلية لمدة خمس سنوات فتكون المدة اللازمة لرد إعتباره هي ٢٧ سنة. مثل هذه المدة الخيالية تقضي على حياة المحكوم عليه الاجتماعية ولا تجعل سبيلاً لإصلاحه وتدفعه دفعاً إلى الانحراف والإجرام حاقداً على المجتمع بل ومنتقماً منه. حتى لو تصورنا إنصلاح حاله بعد إنقضاء هذه المدة فماذا يجدي رد إعتباره بعد أن يكون قد إنقضت زهرة شبابه وهي فترة العمل والإنتاج وبعد أن يكون قد بلغ من السن عتياً». أنظر: عادل حافظ غانم: المرجع السابق، ص ٢٣٥.

(٢) عادل حافظ غانم: المرجع السابق، ص ٢٣٦.

من إرتكب جرائم أخرى عديدة ولم يكشف أمرها ، كما إن التوسع في رد الاعتبار القانوني من شأنه أن يفقد رد الاعتبار القضائي طابعه التقليدي بإعتباره مكافأة لحسن سلوك المحكوم عليه^(١).

نخلص مما سبق إلى أن رد الاعتبار القانوني وإن كان يتم بقوة القانون وكحق مكتسب للمحكوم عليه ، يحصل عليه في أغلب التشريعات بدون حاجة إلى إتخاذ أى إجراءات قانونية ، وبدون حكم محكمة ولكن بمجرد مرور المدة التي نص عليها القانون ، وبهذا فهو يعتبر أبسط من حيث الإجراءات . إلا أنه - كما رأينا - محل نقد كثير من الفقهاء كما أن المؤتمر الثاني عشر لقانون العقوبات وعلم العقاب المنعقد في لاهاي سنة ١٩٥٠م ، كان قد أوصى بعدم إتباعه إذ أنه ، لكي يتحقق الغرض من نظام رد الاعتبار يجب أن يكون أساسه فحص حالة الطالب فلا يستفاد بناءً على قواعد مجردة^(٢).

ومن الواضح بعد هذا العرض أن رد الاعتبار القانوني ليس النظام الأمثل للحكم على حسن سلوك المحكوم عليه ، ومن هنا نتمنى من التشريعات العربية بما فيها اليمنى إلغائه من بين نصوصها .

الفرع الثاني : رد الاعتبار القضائي

رد الاعتبار القضائي هو محو الآثار الجنائية للحكم بالإدانة للمستقبل ، بحيث يصبح المحكوم عليه ابتداءً من رد إعتباره كأى مواطن لم يصدر ضده

(١) حسن صادق المرصفاوي : رد الاعتبار . ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٢) عادل حافظ غانم : المرجع السابق ، ص ٢٣٥ .

أحكام جنائية، وهو لا يتقرر إلا بحكم قضائي بناءً على طلب المحكوم عليه ولا ينتج آثاره إلا من تاريخ صدور هذا الحكم^(١).

ويتميز رد الاعتبار القضائي عن رد الاعتبار القانوني بما يلي :

- ١ - إن رد الاعتبار القضائي لا يكون إلا بحكم قضائي، بناءً على طلب يقدمه من يريد رد إعتباره إلى الجهة المختصة، بينما رد الاعتبار القانوني يكون عادة بقوة القانون وبدون تدخل من صاحب الشأن.
- ٢ - إن رد الاعتبار القضائي يجوز إلغائه من قبل المحكمة التي أصدرته، بناءً على طلب يقدم من النيابة العامة أو الجهة المختصة بذلك، بينما رد الاعتبار القانوني ليس لأحد إلغائه، ولا يخضع لتقييم القضاء أصلاً.
- ٣ - إن رد الاعتبار القضائي في أغلب التشريعات العربية لا يجوز إلا مرة واحدة، بينما رد الاعتبار القانوني قد يحصل عليه المحكوم عليه أكثر من مرة وليس لأحد أيضاً الاعتراض على ذلك إذا توافرت شروطه.
- ٤ - إن مدد رد الاعتبار القضائي في أغلب التشريعات العربية أقل من مدد رد الاعتبار القانوني والتي تزيد بضعف المدة الموجودة في رد الاعتبار القضائي.

وبما أن رد الاعتبار القضائي لا يتم إلا بصور حكم قضائي، بعد تقديم طلب من الراغب في رد إعتباره إلى الجهة المختصة بذلك، فإن ذلك يستلزم منا معرفة الجهة المختصة بتلقى طلبات رد الاعتبار، كما يتعين معرفة الإجراءات التي تتخذ لفحص طلب رد الاعتبار، ثم المحكمة المختصة بإصدار حكم رد الاعتبار وذلك وفقاً للتقسيم التالي :

(١) عدلي خليل المرجع السابع، ص ٩٢.

أولاً : الجهة المختصة بتلقى طلب رد الاعتبار:

نص بعض^(١) التشريعات العربية مثل اليمني واللبناني والمصري والليبي على أن يقدم طلب رد الاعتبار القضائي بعريضة إلى النيابة العامة ويجب أن يشتمل على البيانات اللازمة لتعيين شخصية الطالب ، وأن يبين فيها تاريخ الحكم الصادر عليه والأماكن التي أقام فيها من ذلك الحين .

(١) جاء في قانون الإجراءات الجزائية اليمني لعام ١٩٩٤م المادة (٤٥٤) منه التي نصت على أن «يقدم طلب رد الاعتبار القضائي بعريضه إلى النيابة العامة تشتمل على البيانات اللازمة لتعيين شخصية الطالب وتاريخ الحكم الصادر ضده والأماكن التي أقام فيها من ذلك الحين» .

كما جاء في تعليمات النيابة العامة اليمنية المادة (٧٤٨) مايلى : «يتعين على وكيل النيابة التأشير على طلب رد الاعتبار فور وروده بتاريخ الورود ومايراه خاصة ما يتعلق بطلب صحيفة الحالة الجزائية للطالب وبطلب المطلوبين للتحقيق وإرفاق صور طبق الأصل من الأحكام الواردة بصحيفة الحالة الجزائية وتقرير من السجس الذي نفذت العقوبة به عن سلوك الطالب أثناء تنفيذ العقوبة عليه وما إذا كانت العقوبة قد نفذت بكاملها وتاريخ إنتهاء تنفيذ العقوبة الأصلية وما إذا كان قد صدر قرار بالعفو عنها وتاريخه وكذلك بالإستعلام من الشرطه عن تاريخ إنتهاء المراقبة التبعية»

والمادة (٤٣٠) من قانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني لعام ١٩٤٨م ، كما إن القانون الجنائي المصري لعام ١٩٥٠م ، المادة (٥٤٢) منه نصت على أن «يقدم طلب رد الاعتبار بعريضة إلى النيابة العامة ويجب أن يشتمل على البيانات اللازمة لتعيين شخصية الطالب ، وأن يبين فيها تاريخ الحكم الصادر عليه والأماكن التي أقام فيها من ذلك الحين» .

وقانون الإجراءات الجنائية الليبي لعام ١٩٥٤م نصت المادة (٤٨١/ب) منه على أن «... يصدر الحكم برد الاعتبار من محكمة الجنايات التابع لها محل إقامة المحكوم عليه ، وذلك بناءً على طلبه ، بعريضة يقدمها إلى رئيس النيابة . ويجب أن تشتمل العريضة على البيانات اللازمة لتعيين شخصية الطالب وأن يبين فيها تاريخ الحكم الصادر عليه والأماكن التي أقام بها من ذلك الحين» .

وجاء في بعض التشريعات كالتشريع السوري^(١) أن يقدم المحكوم عليه طلب رد إعتباره إلى قاضى الإحالة، على أن يدرس قاضى الإحالة الطلب ويتحقق من إستيفاء الطالب الشروط المقتضاة ثم يحيل الأوراق إلى النائب العام لإبداء مطالبته.

كما جاء في بعض التشريعات كالمغربي^(٢) على أن يقدم المحكوم عليه طلباً برد الإعتبار لوكيل الدولة بمحل إقامته الحالي وينص بدقة في هذا الطلب على تاريخ الحكم وعلى الأماكن التي أقام بها المحكوم عليه منذ تسريحه.

(١) المواد (٤٢٧، ٤٢٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري لعام ١٩٥٠م، حيث نصت المادة (٤٢٧) على أن «يقدم المحكوم عليه طلب إعادة إعتباره إلى قاضى الإحالة ويعين فيه أياً من المادتين المذكورتين من قانون العقوبات تنطبق حاله عليها».

والمادة (٤٢٨) منه، نصت على أن «يدرس قاضى الإحالة الطلب ويتحقق من إستيفاء الطلب للشروط المقتضاة ثم يحيل الأوراق إلى النائب العام لإبداء مطالبته».

(١) الفصل (٧٣٩) من قانون المسطرة الجنائية المغربي لعام ١٩٥٩م، نص على أن : يقدم المحكوم عليه طلباً برد الإعتبار لوكيل الدولة بمحل إقامته الحالى وينص بدقة فى هذا الطلب : ١- على تاريخ الحكم . ٢- على الأماكن التى أقام بها المحكوم عليه منذ تسريحه . ونجد أن الفصل ٣٧ منه نص على أن «يمثل وكيل الدولة بنفسه أو بواسطة نوابه النيابة العامة، ويقيم فى دائرة المحكمة المنتصب لديها وتحت رئيس النيابة العامة الدعوى العمومية أما تلقائياً وأما إستناداً إلى شكاية كل شخص متضرر ويلزمه أن يخبر دائماً النيابة العامة بالجنايات التى تبلغ إلى علمه وكذا بمختلف الحوادث والجرائم الخطيرة التى من شأنها أن تخل بالأمن العمومى» .

ونص في البعض الآخر^(١) مثل التشريع الكويتي على أن يكون تقديم طلب رد الاعتبار القضائي إلى رئيس الشرطة والأمن العام، مشتملاً على البيانات الواجبة في عرائض الاستئناف، مع إضافة بيانات عن الأمكنة التي أقام فيها خلال المدة المقررة لرد الاعتبار.

كما نجد أن بعض التشريعات كالعماني جاء فيه أن يقدم طلب رد الاعتبار خطياً إلى المدعى العام في محكمة البداية المختصة متضمناً البيانات المتعلقة بشخصية الطالب ومكان إقامته وأن يرفق بالطلب صورة مصدقة عن الحكم الصادر بحقه وتقريراً من الدوائر الأمنية المختصة تتضمن الأحكام الصادرة بحقه وسوابقه القضائية وتقريراً عن سلوكه أثناء وجوده في السجن^(٢).

(١) المادة (٢٤٨) من قانون الإجراءات والمحاكمة الجزائية الكويتي رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ م، وجاء في المادة (٩ / ٣) منه «تتولى النيابة العامة سلطة التحقيق والتصرف والادعاء في الجنايات. ويتولى سلطة التحقيق والتصرف والادعاء في الجناح محققون يعينون لهذا الغرض في دائرة الشرطة والأمن العام. وتثبت صفة المحقق أيضاً لضباط الشرطة الذين يعينهم النظام الداخلي المنصوص عليه في المادة (٣٨). ومع هذا فإن للنياية أن تحيل أية جناية على المحققين أو الضباط في دائرة الشرطة لتحقيقها كما أن لرئيس دائرة الشرطة. والأمن العام أن يعهد للنياية العامة بالتحقيق والتصرف في أية جنحة إذا رأى من ظروفها أو أهميتها ما يتطلب ذلك». والمادة (٣٨ / ١) نصت على أن «يباشر المحققون اختصاصاتهم في التحقيق الابتدائي المنصوص عليها في هذا الباب، وفقاً للنظام الداخلي الذي يصدر به قرار من رئيس الشرطة والأمن العام»

(١) المادة (٣٦٥) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العماني رقم (٩) لسنة ١٩٦١ م، نصت على أن «يقدم طلب إعادة الاعتبار خطياً إلى المدعى العام في محكمة البداية المختصة متضمناً البيانات المتعلقة بشخصية الطالب ومكان إقامته وأن يرفق بالطلب مايلي: أ- صورة مصدقة عن الحكم الصادر بحقه. ب- تقرير من الدوائر الأمنية =

وفي بعض التشريعات كالسعودي^(١) يقدم طلب رد الاعتبار متضمناً البيانات الوافية إلى أمير المنطقة التي يقع بدائرتها محل إقامة طالب رد الاعتبار.

وبخلص مما سبق إلى أن طلب رد الاعتبار يقدم إلى الجهات التي حددتها التشريعات من قبل المحكوم عليه بنفسه، ولكن هناك تشريعات كالمغربي سمحت للمحكوم عليه توكيل غيره في تقديم الطلب، كما سمحت أيضاً لورثة المتوفي تقديم طلب رد الاعتبار، حيث أنه إذا توفي المحكوم عليه وتوافرت الشروط القانونية لرد الاعتبار جاز تقديم الطلب من الزوج أو الأصول أو الفروع خلال سنة من تاريخ الوفاة^(٢).

وهناك تشريعات لم تحدد شخص مقدم الطلب وتكلمت فقط عن الطلب، وهذا يعنى بمفهوم المخالفة أن الطلب يقدم سواء من المحكوم عليه أو من وكيله وذلك وفقاً للقواعد العامة، خاصة إذا كان المحكوم عليه غير قادر صحياً أو كبيراً في السن أو غير ذلك من الأسباب، بجانب جهله مثلاً لنظام رد الاعتبار من الأصل.

= المختصة تتضمن الأحكام الصادرة بحقه وسوابقه القضائية ج. تقرير عن سلوكه أثناء وجوده في السجن.

(١) يقدم طالب رد الاعتبار الطلب إلى لجنة لدراسة الطلب مكونة من : ١- مدير إدارة الجنايات بالأمن العام. ٢- مستشار شرعى من وزارة الداخلية. ٣- مدير التحقيق القضائي بوزارة العدل. أنظر د. عدنان خالد التركماني الإجراءات الجنائية الإسلامية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ١٩٩٩م، ص ٤٧٣.

(٢) الفصل ٧٣٤ من قانون المسطرة الجنائية المغربي لعام ١٩٥٩م، والمادة ٧٨٥ من قانون الإجراءات الفرنسي، أنظر: حسن صادق المرصفاوي: رد الاعتبار...، المرجع السابق، ص ١٠٦.

ونود أن نشير هنا إلى أن التشريعات التي سمحت لورثة المحكوم عليه بتقديم طلب رد الاعتبار أحسنت في هذا، لأن آثار الجريمة ووصمتها لا تمس فقط المحكوم عليه بل تتعدى آثارها إلى أسرته في أغلب الأحيان وتظل الأسرة تعاني من ذلك لفترة طويلة بدون ذنب جتته، فرد إعتبار مورثهم بعد بموته يزيل عنهم هذه الوصمة التي لا ذنب لهم فيها.

ونريد أن نوضح هنا أن تقديم طلب رد الاعتبار إلى النيابة العامة بالنسبة للتشريعات التي نصت على ذلك ومنها اليمن أنه ليس الحل الأمثل بالنسبة لهذا الموضوع، وذلك لأن النيابة العامة لديها من المهام والمسؤوليات ما يجعلها لا تعير موضوع الطلب أى أهمية بجانب مهامها اليومية، وهذا ينعكس سلباً على دراسة طلبات رد الاعتبار - إن وجدت - والاهتمام بها وتوصيلها إلى المحكمة للفصل فيها.

ومن هنا نرى أنه من الأوفق لنظام رد الاعتبار وأعماله حقاً هو أن تقدم طلبات رد الاعتبار إلى جهة أخرى ولتكن «جمعية الرعاية اللاحقة للمسجونين»، والتي نتمنى أن تنشأ قريباً في اليمن^(١)، خاصة وأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٤٨) لعام ١٩٩١م بشأن السجون اليمنية قد تضمنت «الرعاية اللاحقة» في المادة (٥/ثالثاً) تحت عنوان «في مجال الرعاية اللاحقة»، حيث جاء في الفقرة (٤) مايلي: «تتبع حالات المفرج عنهم

(١) وقد سبق لنا المطالبة بإنشاء جمعية تسمى «جمعية رعاية المرأة السجينة»، وذلك في إجتماعنا مع اللجنة الوطنية للمرأة في تاريخ ٥/٩/٢٠٠٠م وقدمنا إقتراحنا في ورقة تتضمن التشكيل والإختصاصات لهذه الجمعية بصورة مبدئية، وذلك في ظل المناداة بحقوق المرأة وعمل الندوات وورش العمل الكثيرة التي شهدتها اليمن في هذه الفترة، ففكرنا في المرأة السجينة، وفكرنا أن جمعية كهذه سوف تقدم لها العون الكثير، ونتمنى أن ترى النور قريباً.

والوقوف على أوضاعهم والمشاكل التي تعترضهم، والمساعدة في حلها،
وقيد الإجراءات التي أتخذت لتتبع حالات المفرج عنهم في السجل المعد
لذلك».

كما إن الفقرة الخامسة من المادة الخامسة من اللائحة قد نصت على
«موافاة إدارة السجن ورئاسة المصلحة حسب الحالة بتقارير مستوفاة عن
عمله».

ونرى ان كلمة عمله الواردة في الفقرة السابقة الذكر تنصرف إلى المفرج
عنه، كما نرى أن الفقرات السابقة من اللائحة تدعم وجهة نظرنا من حيث
تقديم طلبات رد الاعتبار إلى جمعية أو إدارة أو غير ذلك من المسميات،
لأن بيانات المفرج عنهم وتتبع حالاتهم ومشاكلهم وأماكن عملهم وغير
ذلك تكون كلها مقيدة في السجل المعد لذلك، ومن ثم سيكون من السهل
لهذه الجهة أن تقيم المفرج عنهم وتقدم كل البيانات عنهم، وبهذا سوف
توفر الكثير من الوقت والجهد على النيابة العامة التي وظيفتها الأولى هي
تحريك الدعوى الجنائية ورفعها ومباشرتها أمام المحاكم.

كما إن إنشاء مثل هذه الجهة لتقوم برعاية المفرج عنهم سوف تساعد
في تحقيق مبدأ إن العقوبة إصلاح وتهذيب، كما سوف تساعد في عودة
المحكوم عليهم إلى المجتمع إناساً صالحين يساهمون في بنائه بدلاً من
عودتهم إلى أحضان الجريمة.

ثانياً : الإجراءات اللازمة للتصرف في الطلب

بعد تقديم الطلب للجهة المختصة - سواء كانت النيابة العامة أم غيرها من المسميات التي أشرنا إليها - فإن أغلب التشريعات العربية^(١) مثل اليمني

(١) المادة (٥٤٦) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني لعام ١٩٩٤م ، وجاء في تعليمات النيابة العامة اليمنية المادة (٧٥٠) مايلي . «أ - على أعضاء النيابة أن يفرغوا من تحقيق طلبات رد الاعتبار قبل مضي ثلاثة أشهر من تواريخ تقديمها . ب - وأن يرسلوها الى المحامى العام عن طريق رؤساء النيابة بمذكرة بالرأى يوضح بها ماتم نحو الإلتزامات المتعلقة بالغرامات وما يجب رده والتعويضات والمصاريف القضائية وتاريخ سقوط العقوبة بمضي المدة إن كانت قد أنقضت ، وإذا كانت تهمة تفالس يبين إن كان الطالب قد حصل على حكم بإعادة إعتباره التجارى إليه وقدمه بالتحقيق وإذا كانت الأحكام المطلوبه رد الاعتبار عنها عديده تبين تفصيلات كل منها على حده ، وما إذا كانت قد طبقت بها أو بأحدها حالة العود والتأريخ المحدد لإنهاء تنفيذ العقوبة الأصلية بصرف النظر عن تأريخ الإفراج تحت شرط ، على أن يبين فى هذه الحالة تأريخ إنتهاء مدة المراقبة المحكوم بها والمنفذ بها بعد إنقضاء العقوبة الأصلية ج - ويأمر المحامى العام أو رئيس النيابة بإستيفاء ما قد يوجد من نقص فى تحقيقها أو أوراقها ثم يعيدها إلى المحامى العام للنصرف فيها حسبما يترأى له سواء بالحفظ أو بطلب تقديم ما يستوجب تقديمه منها إلى محكمة أستئناف المحافظة التابع لها محل إقامة المحكوم عليه قبل إنتهاء مدة الثلاث شهور المشار إليها فى المادة ٥٤٢ إجراءات جزائية ويكون ذلك بإرسال جميع أوراق طلب رد الاعتبار بما فيها الملف الفرعى المنشأ أصلاً بناية إستئناف المحافظة بتقرير إلى رئيس محكمة إستئناف المحافظة التابع لها محل إقامة الطالب لعرضها ولتحديد أيام الجلسات فى القضايا العادية د - وتعلن نيابة الإستئناف المختصة طالبي رد الاعتبار بالحضور أمام المحكمة قبل الجلسة بعشرة أيام على الأقل (قياساً على المادة ٤٢٤ إجراءات جزائية) .

والمادة (٤٣١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني لعام ١٩٤٨م ،
والمادة (٥٤٣) من القانون الجنائى المصرى لعام ١٩٥٠م ، والمادة (٤٨٤) من قانون =

واللبناني والمصري والليبي والكويتي والعماني قد أجمعت على أن الجهة التي قدم إليها الطلب عليها أن تجري تحقيقاً بشأن الطلب للإستيثاق من تاريخ إقامة الطالب في كل مكان أقام فيه من وقت الحكم عليه ، ومدة تلك الإقامة والوقوف على سلوكه ووسائل إرتزاقه ، وبوجه عام تتقصى كل ماتراه لازماً من المعلومات ويضم التحقيق إلى الطلب ويرفع إلى المحكمة المختصة^(١)

= الإجراءات الجنائية الليبية لعام ١٩٥٤م ، والمادة (٢٤٨) من قانون الإجراءات والمحاكمة الجزائية الكويتي رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠م ، والمادة (٣٦٢) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العماني رقم ٩ لسنة ١٩٦١م .

(١) بعض التشريعات تنص على أن طلب رد الاعتبار يمر بمرحلتين من الإجراءات قبل وصوله إلى المحكمة المختصة ، فالتشريع المغربي ينص على رفع الطلب مع البيانات من وكيل الدولة إلى رئيس النيابة ثم رئيس النيابة بدوره يرفعه إلى المحكمة المختصة وذلك كما يلي : الفصل (٧٣٩) نص على أن «يقدم المحكوم عليه طلباً برد الاعتبار لوكيل الدولة بمحل إقامته الحالي وينص بدقة في هذا الطلب ١٠ - على تاريخ الحكم ٢ - على الأماكن التي أقام بها المحكوم عليه منذ تسريحه» . وجاء في الفصل (٧٤٠) منه «يطلب وكيل الدولة شهادات العمال أو المفوضين من طرفهم بالأماكن التي أقام بها المحكوم عليه ويتعين أن تحتوي على البيانات الآتية ١٠ - مدة إقامة المحكوم عليه بكل بلدة ٢ - سيرته أثناء هذه الإقامة ٣ - وسائل معيشتة خلال نفس المدة . ويمكن لوكيل الدولة زيادة على ذلك أن يأمر بإجراء بحث من طرف مصالح رجال الدرك أو رجال الأمن بالأماكن التي أقام بها المحكوم عليه» والفصل (٧٤١) نص على أن «يتخذ وكيل الدولة ما ينبغى من الوسائل للحصول على :

١ - نسخة من الأحكام الصادرة بالعقوبة .

٢ - ملخص دفتر الإيداع في السجون التي قضى بها المحكوم عليه مدة سجنه وكذلك رأى مدير السجن أو المشرف رئيس السجن حول سلوك المحكوم عليه خلال مدة الاعتقال .

٣ - البطاقة رقم ٢ من السجل العدلي . ثم يوجه هذه الوثائق مشفوعة برأيه إلى رئيس النيابة العامة» .

في الثلاثة الأشهر^(١) التالية لتقديم الطلب بتقرير تدون فيه رأيها وتبين الأسباب التي بنى عليها ويرفق بالطلب :

١- صورة الحكم الصادر على الطالب .

٢- شهادة بسوابقه .

٣- تقرير عن سلوكه أثناء وجوده في السجن .

ونرى أن أغلب التشريعات العربية قد أتفقت على أن يقدم الطلب للجهة المختصة وأن على الجهة المختصة أن تجرى تحقيقاً، وأن تجمع كافة البيانات اللازمة عن حالة مقدم الطلب وأن ترفق بذلك تقريراً برأيها في الموضوع وتقدم كل ذلك إلى المحكمة المختصة في مدة ثلاثة أشهر تالية لتقديم الطلب، وبالنسبة للتشريعات التي لم تحدد مدة لدراسة الطلب وإستكمال البيانات المطلوبة، نرى أنه من الأوفق أن تحدد مدة لذلك، لكي لا يظل مقدم الطلب في حالة إنتظار قد يطول أمدها ولا يعرف مداها إلا الله، وبهذا تكون مدة الإنتظار قد توازى مدة العقوبة نفسها، وفي نهاية إنتظاره قد يفاجأ برفض طلبه .

= وجاء في الفصل (٧٤٢) منه «يرفع الملف إلى محكمة الاستئناف من طرف رئيس النيابة العامة» .

كما أن التشريع السوري ينص على أن يقدم طلب رد الإعتبار إلى قاضى الإحالة وهو بدوره يرفعه إلى النائب العام ومن ثم بعد ذلك يرفع من قبل النائب العام إلى المحكمة المختصة، أنظر : المواد (٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩) ، من قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري لعام ١٩٥٠ م

(١) التشريعات التي لم تحدد مدة معينة لدراسة الطلب هي القانون السوري، واللبناني، والمغربي، والكويتي

كما نشيد بالتشريع السوري والمغربي^(١) اللذين حددا جهة أخرى غير النيابة العامة لإستقبال الطلب ودراسته ثم بعد ذلك إرساله إلى النيابة العامة مشفوعاً برأيها، وهي بدورها ترفعه إلى المحكمة المختصة، لأنها قد جعلت دور النيابة العامة دوراً إستشارياً ولم ترهق النيابة العامة بالبحث والتقصي عن المحكوم عليه، بل تقدم لها الطلب مع جميع البيانات بعد إجراء البحث والتقصي وإستكمال البيانات اللازمة وهذا يسهل عملها كثيراً فيما يتعلق بقضايا رد الإعتبار.

ثالثاً : المحكمة المختصة بالفصل في طلب رد الإعتبار:

إن المنطق يقول أن طلب رد الإعتبار يرسل إلى المحكمة التي أصدرت حكم الإدانة على المحكوم عليه، ولكن نجد أن هناك تشريعات عربية^(٢) مثل المصري والليبي قد نصت على أن يصدر الحكم برد الإعتبار من محكمة الجنايات التابع لها محل إقامة المحكوم عليه. وهي بدرها تفصل في الطلب المقدم إليها، وفي بعض التشريعات كالمغربي المحكمة المختصة هي محكمة

(١) من هذه التشريعات التشريع السوري والمغربي. وقد إشتط التشريع السعودي التأكد من إستيفاء الطلب البيانات الآتية :

- ١ - إكمال المدة المقررة من قبل القضاء أو مضي خمس سنوات بعد تنفيذ الحكم.
- ٢ - إثبات صلاحية وحسن سيرة وسلوك طالب رد الإعتبار وإندماجه في المجتمع.
- ٣ - إبداء أمير المنطقة رأيه في طلب رد الإعتبار.

٤ - التثبت من أن طالب رد الإعتبار لم يرتكب جريمة أخرى بعد صدور الحكم موضوع المطالبة برد الإعتبار. أنظر : عدنان خالد التركماني : المرجع السابق، ٤٧٢.

(١) المادة (٥٥٢) من القانون الجنائي المصري لعام ١٩٥٠م، والمادة (٤٨١) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي لعام ١٩٥٤م.

الإستئناف^(١) أو محكمة الإستئناف العليا كما في الكويت^(٢) أو محكمة إستئناف المحافظة كما في اليمن^(٣)، وفي التشريع العماني محكمة البداية المختصة^(٤)، وفي السوري المحكمة المختصة هي المحكمة التي حكمت على المحكوم عليه بحكم الإدانة^(٥).

أما التشريع السعودي فيقدم فيه الطلب إلى لجنة خاصة فإن مهمة هذه اللجنة هي دراسة طلب رد الاعتبار من حيث إستكمالها للإجراءات المطلوبة فإن كان الطلب مستوفياً لجميع الشروط قضت اللجنة برد الاعتبار إليه، وإذا تبين للجنة خلاف ذلك حفظت الطلب مع إبداء الأسباب، على أن لا يحول حفظ الطلب في تقديم رد الاعتبار مرة أخرى إذا زال السبب الذي رد الطلب من أجله^(٦).

إذن ترسل طلبات رد الاعتبار في أغلب التشريعات العربية بعد التحقيق والتحري وجمع البيانات إلى المحكمة المختصة بنظر - مهما كان إسمها - طلب رد الاعتبار وعليها الفصل فيه. وسوف نبحث في هذه النقطة، قبول المحكمة طلب رد الاعتبار والفصل فيه، رفض المحكمة للطلب، تجديد الطلب، الغاء الحكم أو القرار الصادر برد الاعتبار، وذلك كما يلي :

١ - قبول طلب رد الاعتبار.

(١) الفصل (٧٤٢) من قانون المسطرة الجنائية المغربي لعام ١٩٥٩ م.

(٢) المادة (٢٤٨) من قانون الإجراءات والمحاكمة الجزائية الكويتي رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ م.

(٣) المادة (٥٤٢) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني لعام ١٩٩٤ م.

(٤) المادة (٣٦٥) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العماني رقم (٩) لسنة ١٩٦١ م.

(٥) المادة (٤٣٠ / ١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري لعام ١٩٥٠ م.

(٦) عدنان خالد التركماني . المرجع السابق ، ٤٧١ .

٢ - رفض طلب رد الاعتبار .

٣ - إلغاء الحكم الصادر برد الاعتبار .

١ - قبول طلب رد الاعتبار :

بمأن طلب رد الاعتبار يرسل إلى محكمة الجنايات التابع لها محل إقامة المحكوم عليه أو محكمة الاستئناف . . . الخ ، فإن المحكمة تنظر الطلب وتفصل فيه في غرفة المشورة كما في مصر وليبيا^(١) أو في غرفة المداولة كما في اليمن والكويت^(٢) ، ويجوز للمحكمة سماع أقوال النيابة العامة والطالب ، كما يجوز لها إستيفاء كل ماتراه لازماً من المعلومات .

فإذا تبين للمحكمة أن شروط رد الاعتبار متوافرة وجميع البيانات أيضاً تؤكد حسن سلوك المحكوم عليه منذ صدور الحكم عليه ويدعو إلى الثقة بتقويم نفسه ، فإنها تحكم برد إعتباره وترسل النيابة العامة^(٣) صورة من حكم رد الإعتبار إلى المحكمة التي أصدرت الحكم بالعقوبة للتأشير بذلك على هامشه ، وتأمراً بأن يؤشر به في صحيفة الحالة الجنائية للمحكوم عليه أو في قلم السوابق .

(١) المادة (٥٤٤) من القانون الجنائي المصري لعام ١٩٥٠ م ، المادة (٤٨٥) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي لعام ١٩٥٤ م .

(٢) المادة (٥٤٧) من قانون الإجراءات الجزائية اليمنى لعام ١٩٩٤ م ، والمادة (٢٤٩) من قانون الإجراءات والمحاكمة الجزائية الكويتي رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ م .

(٣) نصت المادة (٣٨٩) من تعليمات النيابة العامة اليمنية على أنه « عند صدور حكم برد الاعتبار يرسل رئيس نيابة الاستئناف صحيفة عن هذا الحكم في خلال ثمانية أيام على الأكثر إلى الإدارة المركزية المختصة أو الجهة المحلية المختصة على حسب الأحوال للتأشير بالحكم وحفظ الصحيفة في ملف الشخص المحكوم برد إعتباره » .

وحكم المحكمة برد الاعتبار في أغلب التشريعات العربية^(١) كما في اليمني والمصري والليبي والعماني لا يقبل الطعن فيه إلا بطريق النقض خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله، كما تتبع في الطعن الأوضاع والمواعيد المقررة للطعن بطريق النقض في الأحكام بشكل عام. ولكن بعض التشريعات كالكويتي لم تجز الطعن في الحكم الصادر برد الاعتبار وأعتبرته نهائياً^(٢).

ونود أن نشير هنا إلى أن هناك تشريعات جعلت الجهة المختصة برد الاعتبار - بجانب محكمة الاستئناف - هي المجلس الأعلى، حيث نص الفصل (٧٤٧) من قانون المسطرة الجنائية المغربي على أنه «في الحالة التي يرفع فيها الملف إلى المجلس الأعلى تطبيقاً للفصل (٢٦٧)^(٣) والفقرة الثانية من الفصل (٢٧٠)^(٤) يصدر المجلس حكماً بالإدانة، وهذا وإن المجلس

(١) المادة (٥٤٧) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني لعام ١٩٩٤ م، والمادة (٥٤٤) من القانون الجنائي المصري لعام ١٩٥٠ م، المادة (٤٨٥) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي لعام ١٩٥٤ م، المادة (٣٦٥/٣) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العماني رقم (٩) لسنة ١٩٦١ م.

(٢) المادة (٢٤٩) من قانون الإجراءات والمحاكمة الجزائية الكويتي رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ م.

(٣) نص الفصل (٢٦٧) (ظهير ١ / ١١ / ٦٦) على إنه «إذا كان الفعل منسوباً إلى وزير مستشار بمجلس التاج أو أى عضو من أعضاء الحكومة أو قاض بالمجلس الأعلى أو عامل إقليم أو رئيس أول لمحكمة استئناف أو وكيل الدولة العام، فإن الغرفة الجنائية بالمجلس الأعلى تأمر - عند الاقتضاء - بناءً على ملتمسات الوكيل العام بنفس المجلس بأن يجري التحقيق فيها عضو أو عدة أعضاء في هيئته...».

(٤) والفصل (٢٧٠) (ظهير ١ / ١١ / ٦٦) نص على إنه «إذا كان الفعل منسوباً إلى ضباط شرطة قضائية غير كبار الموظفين أو القضاة المشار إليهم في الفصول السابقة من أجل ارتكاب جناية أو جنحة أثناء مزاولة وظيفتهم، فإن الرئيس الأول لمحكمة

المذكور هو وحده المختص بالبت في طلب رد الاعتبار . ويجرى التحقيق حينئذ في الطلب على يد الوكيل العام بالمجلس المذكور .

وذلك لكون المجلس الأعلى إبتداءً هو المختص أصلاً بمحاكمتهم وإصدار حكم الإدانة عليهم .

٢ - رفض طلب رد الاعتبار :

للمحكمة بعد نظر الطلب أن ترفضه ، وذلك لسبب راجع إلى سلوك المحكوم عليه ، وفي هذه الحالة لا يجوز تجديد الطلب إلا بعد مضي سنة في بعض التشريعات كاليمني والسوري^(١) ، وفي المصري والليبي والمغربي

= الأستئناف المرفوعة إليها القضية من طرف وكيل الدولة العام لدى هذه المحكمة يقرر ما إذا كان يقتضى الحال إجراء البحث ، وفي حالة الإيجاب يأمر بالتحقيق فى القضية على يد قاض للتحقيق يختار خارج الدائرة التى يزاول فيها الظنين وظيفته . وإذا كان ضباط الشرطة القضائية مؤهلاً لمباشرة وظيفته فى مجموع تراب المملكة فإن المجلس الأعلى هو المختص فى شأنه حسب الكيفيات المنصوص عليها فى الفصل (٢٧٦) .

وتجرى مقتضيات المقطع الأول من هذا الفصل على خلفاء الباشوات وخلفاء القواد ولو كانت الجناية أو الجنبحة قد أرتكبت خارج مزاولة وظائفهم . ويمكن المطالب بالحق المدنى التدخل لدى هيئة المحكمة ضمن الشروط المحددة فى الفصل (٣٣٥) .

(١) المادة (٥٤٩) من قانون الإجراءات الجزائية اليمنى لعام ١٩٩٤ م ، وقد نصت المادة (٧٦٢) من تعليمات النيابة العامة اليمنية على إنه «إذا حكم برفض طلب رد الاعتبار لسبب راجع إلى سلوك المحكوم عليه فلا يجوز تجديده إلا بعد مضي سنة ، أما فى الأحوال الأخرى فيجوز تجديده متى توافرت الشروط اللازم توافرها قانوناً» والمادة (٤٣٢) من قانون أصول المحاكمات الجزائية السورى لعام ١٩٥٠ م .

والعماني بعد مضي سنتين^(١)، أما إذا رفض الطلب لأسباب أخرى فهنا يجوز تجديد الطلب متى توافرت الشروط اللازمة.

٣ - الغاء الحكم الصادر برد الاعتبار :

أجاز بعض التشريعات العربية كاليمني والمصري والليبي والعماني للمحكمة التي أصدرت الحكم برد الاعتبار أن تلغيه، وذلك في الحالات الآتية^(٢):

أ- إذا ظهر أن المحكوم عليه قد صدرت ضده أحكام أخرى لم تكن المحكمة قد علمت بها، ويستوى في هذه الحالة أن تكون هذه الأحكام سابقة في التاريخ على الأحكام التي رد الاعتبار عنها أو لاحقة لها.

ب- إذا حكم عليه بعد رد الاعتبار في جريمة وقعت قبله. وهي جريمة كانت تجهلها المحكمة التي حكمت برد الاعتبار، على أن الإلغاء قد جعل

(١) المادة (٥٤٨) من القانون الجنائي المصري لعام ١٩٥٠م، المادة (٤٨٩) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي لعام ١٩٥٤م، الفصل (٧٤٥) من قانون المسطرة الجنائية المغربي لعام ١٩٥٩م. المادة (٤/٣٦٥) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العماني رقم (٩) لسنة ١٩٦١م

(٢) المادة (٥٥٠) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني لعام ١٩٩٤م، وقد نصت المادة (٧٦١) من تعليمات النيابة العامة اليمنية على إنه «إذا تبين أن من حكم برده إعتباره سبق أن صدرت ضده أحكام أخرى لم تكن معلومة للمحكمة وقت أن أصدرت حكمها برد الاعتبار أو إذا حكم عليه بعد صدور الحكم برد الاعتبار في جريمة وقعت قبل صدوره، فيجب على عضو النيابة أن يرسل مذكرة بذلك إلى المحامي العام للنظر في الغاء حكم رد الاعتبار، ويقدم طلب الإلغاء إلى المحكمة التي حكمت برد الاعتبار». والمادة (٥٤٩) من القانون الجنائي المصري لعام ١٩٥٠م، والمادة (٤٩٠ / أ) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي لعام ١٩٥٤م، والمادة (٣٦٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العماني رقم (٩) لسنة ١٩٦١م.

إختيارياً للمحكمة في الحالتين ، حتى يكون لها حرية رفضه إذا رأت أن الجريمة أو الحكم الذي لم تكن قد علمت به ما كان يغير قرارها لو عرفتة ، أو لم يعد يغير النظر الآن لو أن طلب رد الإعتبار لم يسبق طرحه^(١) .

وهناك تشريعات كالسوري والمغربي والكويتي^(٢) لم تشر إلى إلغاء حكم رد الإعتبار ، ومعنى ذلك أن الحكم الذي صدر لا يجوز إلغاؤه .

ونجد أن المشرع الكويتي^(٣) قد نص على أنه لا يجوز الحكم برد الإعتبار القضائي للمحكوم عليه لأمرة واحدة .

كما أن بعض التشريعات كالمصري والليبي^(٤) قد نصا على أنه لا يجوز الحكم برد إعتبار المحكوم عليه لأمرة واحدة .

ولكن هناك تشريعات كالسوري والمغربي^(٥) أغفلت ذكر عدد مرات الحكم برد الإعتبار وهذا يعنى أن المحكوم عليه قد يرد إعتباره أكثر من مرة .

(١) علي راشد : القانون الجنائي ، المرجع السابق ، ص ٧٢٢ ، ٧٢٣

(٢) التشريعات هي : سوريا المغرب والكويت

(٣) المادة (٢٥٠) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ م .

(٤) المادة (٥٤٧) من القانون الجنائي المصري لعام ١٩٥٠ م ، والمادة (٤٨٨) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي لعام ١٩٥٤ م .

(٥) التشريع السوري والمغربي .

المبحث الثاني: شروط رد الاعتبار وآثاره

تناولنا في المبحث الأول تعريف رد الاعتبار وأنواعه وعرفنا أن رد الاعتبار القانون يمنح بقوة القانون في حالات معينة وبشروط معينة أيضاً، وكذلك رد الاعتبار القضائي الذي يمنح بناءً على حكم من المحكمة المختصة أيضاً إذا توافرت شروط معينة وفي هذا المبحث سوف نتناول شروط رد الاعتبار بنوعيه، القانوني والقضائي، كما سنتعرف على آثار رد الاعتبار وذلك وفقاً للخطة الآتية :

المطلب الأول : شروط رد الاعتبار.

إشترطت التشريعات العربية ومنها القانون اليمني شروطاً معينة لكي يرد للمحكوم عليه إعتباره سواء بقوة القانون أو بحكم عن طريق القضاء، فإذا لم تتوافر الشروط التي إشتراطتها التشريعات فإنه لا يرد إعتبار المحكوم عليه، ومن هنا سوف نحاول معرفة هذه الشروط سواء بالنسبة لرد الاعتبار القانوني أو القضائي، وذلك حسب التقسيم التالي :

الفرع الأول : شروط رد الاعتبار القانوني .

الفرع الثاني : شروط رد الاعتبار القضائي .

الفرع الأول: شروط رد الإعتبار القانوني

ذكرنا أن رد الإعتبار القانوني - في أغلب التشريعات العربية - هو الذي يحصل بحكم القانون بدون حاجة إلى طلب من المحكوم عليه أو صدور حكم به ، وتشترط التشريعات العربية بعض الشروط لكي يحصل المحكوم عليه على رد إعتباره بحكم القانون وفي هذا المطلب سوف نبين الشروط التي إشتراطتها التشريعات وذلك في النقاط التالية :

١ - من حيث نوع العقوبة:

أجمعت التشريعات العربية^(١) على إن رد الإعتبار القانوني يمنح لكل محكوم عليه بعقوبة ، ولكنها إختلفت في تحديد نوع العقوبة ، حيث نجد أن بعض التشريعات قد إشتراط نوع العقوبة التي يمنح على ضوئها رد الإعتبار ، وبينت أيضاً نوع الجرائم ، وتشريعات لم تحدد نوع الجرائم ولكنها حددت نوع العقوبة ، وذلك كما يلي :

١ - يرد الإعتبار بحكم القانون إذا كانت العقوبة المحكوم بها هي الغرامة أو الحبس ، (٩) وهذا هو إتجاه المشرع اليمني^(٢) .

٢ - يرد الإعتبار بقوة القانون لكل محكوم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحة

(١) ماعدا قانون أصول المحاكمات الجزائية العماني لعام ١٩٩١م الذي إستثنى المحكوم عليهم بجرائم الخيانة والتجسس .

(٢) المادة (٥٤١) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني لعام ١٩٩٤م .

في جريمة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات، والمحكوم عليه بعقوبة جنحة في غير ما ذكر. وهذا هو مذهب القانون المصري والقانون الليبي^(١).

٣- يرد الاعتبار بقوة القانون لكل محكوم عليه بعقوبة جنحية مانعة أو مقيدة للحرية، ولكل محكوم عليه بالغرامة الجنحية. وهذا هو إتجاه المشرع السوري واللبناني^(٢).

٤- يكتسب قانونياً المحكوم عليه رد الاعتبار الذي حرم منه مالم يصدر عليه داخل الآجال المنصوص عليها أسفله أى حكم جديد بالسجن أو بعقوبة أخطر مما سبقها من أجل جنائية أو جنحة^(٣):

أ- كل محكوم عليه بالغرامة.

ب- كل محكوم عليه بالعقوبة بالسجن لمدة لا تتجاوز ستة أشهر.

ج- كل محكوم عليه بالسجن لمدة لا تتجاوز سنتين أو فيما يخص عدة عقوبات لا يتجاوز مجموعها سنة واحدة.

د- كل محكوم عليه بالسجن لمدة تتجاوز سنتين أو فيما يخص عدة عقوبات لا يتجاوز مجموعها سنتين.

(١) المادة (٥٥٠) من القانون الجنائي المصري لعام ١٩٥٠م، والمادة (٤٩١) / أولاً،

ثانياً) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي لعام ١٩٥٤م.

(٢) المادة (١٦٠) من قانون العقوبات اللبناني لعام ١٩٤٣م، والمادة (١٥٩) / ١ من قانون العقوبات السوري لعام ١٩٤٩م.

(٣) الفصل (٧٣١ / ١، ٢، ٣، ٤)، والفصل (٧٣٢) من قانون المسطرة الجنائية المغربي لعام ١٩٥٩م.

هـ- لكل محكوم عليه بعقوبة سجن أو غرامة مع تأجيل التنفيذ^(١). وهذا هو موقف المشرع المغربي.

٥- يرد إعتبار المحكوم عليه حتماً بحكم القانون إذا كانت العقوبة تزيد على الحبس لمدة ثلاث سنوات والغرامة بمبلغ ثلاثة آلاف روبية. وهذا هو موقف المشرع الكويتي^(٢).

٦- يرد إعتبار لكل محكوم عليه بعقوبة جنحية بالحبس، أو بالغرامة الجنحية. وهذا هو ماأخذه المشرع العماني^(٣).

٧- إن بعض التشريعات العربية ليس لديها نظام رد الإعتبار القانوني، ولكنها تحدد العقوبات التي يجوز للمحكوم عليه بها أن يرد إليه إعتباره وهي الأحكام التي تسجل في صحيفة السوابق^(٤).

نلاحظ من خلال ما سبق أن أغلب التشريعات العربية كاليمني واللبناني والسوري والمغربي والكويتي والعماني^(٥) قد منحت رد الإعتبار بحكم القانون لكل محكوم عليه بعقوبة جنحة أو غرامة، أو بعقوبة الحبس لمدة عادة ماتكون قصيرة وتتراوح بين سنة وأكثر حسب ماسوف نرى ذلك في المدة.

(١) المادة (٢٤٥) من قانون الإجراءات والمحاكمة الجزائية الكويتي رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠م.

(٢) المادة (٣٦٤/٣/أ، ب) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العماني لسنة ١٩٩١م.

(٣) وتسجل في صحيفة السوابق الأحكام الآتية : «أ- الحكم الصادر في جريمة عمدية. ب- الحكم القاضي بالجلد حداً أو بالسجن مدة لا تقل عن سنتين أو بعقوبتين من العقوبات الآتية : الجلد الذي لا يقل عن أربعين جلدة. الحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر. التغريب مع الغرامة التي لا تقل عن ألف ريال».

عن : عدنان خالد التركماني : المرجع السابق، ص ٤٦٩.

(٣) اليمني والقانون اللبناني، والسوري، والمغربي، والكويتي، والعماني.

في حين أن هناك تشريعات كالمصري والليبي منحت رد الاعتبار بقوة القانون للمحكوم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحة في جريمة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات^(١).

وتطبيقاً لذلك حكمت محكمة النقض المصرية في عام ١٩٦٦م بما يلي :
«تضمنت المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات المعدلة بالقانون رقم (٢٧١) لسنة ١٩٥٥م النص على رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة اثنتي عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بـقلم السواق . . . »^(٢).

إذن رد الاعتبار القانوني تمنحه التشريعات العربية لكل من حكم عليه بعقوبة ، الجنائية أو الجنحة أو الغرامة أو الحبس القصير ، وهذه قاعدة معمول بها في أغلب التشريعات كما رأينا .

٢ - من حيث تنفيذ العقوبة

القاعدة العامة التي أجمعت عليها التشريعات العربية هي إن رد الاعتبار القانوني لا يمنح للمحكوم عليه بعقوبة الجنائية أو الجنحة أو الغرامة أو الحبس ، إلا بعد أن تكون العقوبة قد نفذت ، أو صدر عنها عفو ، أو سقطت بمضى المدة .

(١) القانون المصري ، والليبي .

(٢) (طعن رقم ١٩١٩) لسنة ٣٥ ق ، جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٦٦م س ١٧ ، ص ١٥٩ ،
عن : حسن الفكهاني وعبد المنعم حسني : الموسوعة الذهبية ، المرجع السابق ،
ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

وهذا يعنى إن تلك التشريعات قد إشتطت لكى يرد إعتبار المحكوم عليه بحكم القانون أن يكون قد وفي دينه قبل المجتمع بتنفيذ العقوبة الصادر بها الحكم عليه تنفيذاً كاملاً، ويفترض المشرع أن تنفيذ العقوبة هو الذى يجعل المحكوم عليه جديراً ببرد الإعتبار، لأن تنفيذ العقوبة يعنى أنها قد حققت أهدافها للمحكوم عليه فأصلحته وهيأته لكى يسترد مكانته في المجتمع ويندمج فيه من جديد^(١).

كما إن صدور عفو عن العقوبة أو إنقضائها بمضى المدة - التقادم - يؤدي نفس غرض تنفيذ العقوبة حسب تصوص التشريع اليمني واللبناني والسوري والمصري والليبي والمغربي والكويتي والعماني بالنسبة لرد الإعتبار القانوني، حيث أجمعت على أن: يرد إعتبار المحكوم عليه حتماً بقوة القانون متى مضت المدة القانونية بعد تمام تنفيذ العقوبة أو صدور عفو عنها أو سقوطها بالتقادم^(٢).

نخلص إلى أن رد الإعتبار بقوة القانون يمنح لكل محكوم عليه نفذ العقوبة أو صدر عنها عفو أو سقطت بمضى المدة، وذلك بعد مضي مدة على التنفيذ أو العفو أو التقادم.

-
- (١) محمود نجيب حسني: دروس فى العقوبة، المرجع السابق، ص ١٤١
 (٢) المادة (٥٤١) من قانون الإجراءات الجزائية اليمنى لعام ١٩٩٤م، والمادة (١٦٠) من قانون العقوبات اللبناني لعام ١٩٤٣م، والمادة (١٥٩/١) من قانون العقوبات السوري لعام ١٩٤٩م، والمادة (٥٥٠) من القانون الجنائي المصري لعام ١٩٥٠م، والمادة (٤٩١/أولاً، ثانياً) من قانون الإجراءات الجنائية الليبية لعام ١٩٥٤م، والفصل (٧٣١) من قانون المسطرة الجنائية المغربي لعام ١٩٥٩م، والمادة (٢٤٥) من قانون الإجراءات والمحاكمة الجزائية الكويتي رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠م، والمادة (٣٦٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العماني لعام ١٩٩١م.

٣ - من حيث مضى المدة بعد تنفيذ العقوبة :

أجمعت التشريعات العربية التي تضمنت نظام رد الاعتبار على إن رد الإعتبار القانوني لا يمنح للمحكوم عليه إلا بعد مضى مدة معينة على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو تقادمها ، ولكنها اختلفت بالنسبة لتحديد هذه المدة وذلك كما يلي :

١ - يرد الإعتبار بحكم القانون لكل محكوم عليه بعقوبة الغرامة أو الحبس الذي لا تزيد مدته على سنة ، وذلك بعد مضى سنتين على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوط الحق في تنفيذها بمضى المدة ، وهذا هو مذهب المشرع اليمني^(١).

٢ - يرد الإعتبار بقوة القانون لكل محكوم عليه بعقوبة جنحية مانعة أو مقيدة للحرية في خلال سبع سنوات منذ إنقضاء عقوبته ، وإذا حكم عليه بالغرامة الجنحية ففي خلال خمس سنوات منذ الأداء أو إنتهاء مدة الحبس المستبدل ، وهذا هو مذهب القانون البناني والقانون السوري^(٢).

٣ - يرد الإعتبار بقوة القانون لكل محكوم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحة في جريمة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة أثنتى عشرة سنة . وبالنسبة إلى المحكوم

(١) المادة (٥٤١) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني لعام ١٩٩٤ م .

(٢) المادة (١٦٠) من قانون العقوبات البناني لعام ١٩٤٣ م ، والمادة (١٥٩ / ١) من

قانون العقوبات السوري لعام ١٩٤٩ م .

عليه بعقوبة جنحة في غير ما ذكر متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات، إلا إذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عائداً أو كانت العقوبة قد سقطت بمضى المدة فتكون المدة اثنتى عشرة سنة، وهذا هو مذهب القانون المصرى والقانون الليبي^(١).

وتطبيقاً لذلك حكمت محكمة النقض المصرية في عام ١٩٥٨ م بالحكم التالى: «إذا كان الحكم لم يتعرض إلى مائسك به المتهم بإحراز سلاح نارى وذخائره بغير ترخيص من أن السابقة المحكوم بها عليه في جريمة من جرائم الإعتداء على النفس قد مضت عليها المدة التي جعلها الشارع حداً لرد الإعتبار بقوة القانون، وهو دفاع - أن صح - فإن الحكم الصادر ضد المتهم بالحبس لمدة سنة يمحق بالنسبة للمستقبل وتزول آثاره الجنائية عملاً بنص المادة (٥٥٢) من قانون الإجراءات الجنائية المصرى التي لم يورد الشارع في قانون الأسلحة والذخائر إستثناء لها، فإذا لم يتعرض الحكم لهذا الدفاع فإن إدانة المتهم على إعتبار توافر الظرف المشدد المستمد من وجود سابقة له يكون قضاء صادراً بغير تمحيص سببه»^(٢).

كما قضت محكمة النقض المصرية أيضاً بأنه «يجب لرد الإعتبار بقوة القانون بالنسبة إلى المحكوم عليه بعقوبة جنحة، في غير ما ذكر في البند

(١) المادة (٥٥٠) أولاً وثانياً من القانون الجنائى المصرى لعام ١٩٥٠ م، والمادة (٤٩١) / أولاً، ثانياً من قانون الإجراءات الجنائية الليبي لعام ١٩٥٤ م.

(٢) (طعن رقم ١٠٤٠) لسنة ٢٨ ق، جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٨ م س ٩، ص ٨١٣، مجموعة القواعد، ج ٣، بند ٢، ص ٥٧٠. عن: حسن الفكهانى وعبد المنعم حسنى: الموسوعة الذهبية، المرجع السابق، ص ٢٦٣.

أولاً من المادة (٥٥٠) من قانون الإجراءات المصرية ، أن يمضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات إلا إذا كان الحكم قد أعتبر المحكوم عليه عائداً أو كانت العقوبة قد سقطت بمضى المدة فتكون المدة اثنتى عشر سنة . فإذا كان الثابت أن عقوبة الغرامة المقضى بها على طالب رد الاعتبار لم ينفذ بها عليه إلا في حدود القدر الذى يجوز فيه التنفيذ بطريق الأكره البدنى ، وهو ما لا يجاوز ثلاثة أشهر عملاً بنص المادة (٥١١) من قانون الإجراءات المصرية ، فلا تبرأ ذمته إلا بإعتبار عشرة قروش عن كل يوم طبقاً لحكم المادة (٥١٨) من القانون المذكور ، وكان باقى مبلغ الغرامة المحكوم به والذى تبرأ منه ذمة المحكوم عليه قد سقطت بمضى المدة المسقطه للعقوبة في الجرح وهي خمس سنين إعتباراً من تاريخ آخر إجراء من إجراءات التنفيذ التي أتخذت في مواجهته عملاً بحكم البند ثانياً من المادة (٥٥٠) سالفه الذكر ، فإن ما إنتهى إليه الحكم من أن إعتبار الطالب قد رد إليه بحكم القانون لمضى أكثر من ست سنوات على نهاية تنفيذ العقوبة يجافي التطبيق السليم للقانون»^(١).

٤ - يرد الإعتبار بقوة القانون لكل محكوم عليه بالغرامة بعد إنتهاء قدره خمس سنوات من يوم أداء الغرامة أو من يوم إنتهاء الإجبار بالسجن أو إنصرام أمد التقادم ، وإذا كانت العقوبة بالسجن لمدة لا تتجاوز ستة أشهر فبعد إنتهاء أجل قدره عشر سنين ، وإذا كانت العقوبة الوحيدة بالسجن لمدة لا تتجاوز سنتين أو فيما يخص عدة عقوبات لا يتجاوز

(١) (طعن رقم (٣٧٩) لسنة ٣١ ق ، جلسة ١٥ / ٦ / ١٩٦١ م ، س ١٢ ، ص ٦٤١) ،
عن : حسن الفكهاني وعبد المنعم حسنى : الموسوعة الذهبية ، المرجع السابق ،
ص ٢٦٤ .

مجموعها سنة واحدة : فبعد إنتهاء أجل قدره خمس عشرة سنة ، وإذا كانت العقوبة الوحيدة بالسجن لمدة تتجاوز سنتين أو فيما يخص عدة عقوبات لا يتجاوز مجموعها سنتين : فبعد إنصرام أجل قدره عشرون سنة ، وإذا كانت العقوبة سجن أو غرامة مع تأجيل التنفيذ بعد إنتهاء فترة إختيار تحدد في خمس سنين مالم يقع إلغاء تأجيل التنفيذ . وهذا هو مذهب القانون المغربي^(١).

٥ - يرد الإعتبار بقوة القانون لكل محكوم عليه بعقوبة تزيد على الحبس لمدة ثلاث سنوات والغرامة بمبلغ ثلاثة آلاف روبية بعد عشر سنوات ، وخمس سنوات إذا كانت العقوبة لا وهكذا تزيد على ذلك ، وهذا هو مذهب القانون الكويتي^(٢).

٦ - يرد الإعتبار بقوة القانون لكل محكوم عليه بعقوبة جنحية بالحبس خلال خمس سنوات من تاريخ إنتهاء تنفيذ العقوبة ، وإذا حكم عليه بالغرامة الجنحية خلال ثلاث سنوات من تاريخ إنتهاء تنفيذ العقوبة ، وهذا هو مذهب القانون العماني^(٣).

نستنتج من كل ما سبق إن أطول مدة يجب أن تمضي بعد تنفيذ العقوبة لكي يرد إعتبار المحكوم عليه بقوة القانون هي عشرين سنة ، وهذا ما أخذ به المشرع المغربي ، وأقل مدة أشرطتها التشريعات هي مرور سنتين ، وهذا هو مذهب القانون اليمني ، وبين السنتين والعشرين سنة تتدرجت المدد .

(١) الفصل (٧٣١) من قانون المسطرة الجنائية المغربي لعام ١٩٥٩ م .

(٢) المادة (٢٤٥) من قانون الإجراءات والمحاكمة الجزائية الكويتي رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ م .

(٣) المادة (٣٦٤/٣/أ، ب) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العماني لعام ١٩٩١ م .

ونعتقد أن طول المدة اللازمة لرد الاعتبار في بعض التشريعات قد أفقدت نظام رد الاعتبار أهميته للمحكوم عليه ، من حيث إن الشخص المفرج عنه يريد أن ينسى ماضيه ويندمج في المجتمع فكيف يتحقق له ذلك إذا كان سوف ينتظر كل هذه السنين لكي يرد إليه إعتباره ، وكيف له أن يلتحق بعمل إذا كانت أغلب التشريعات الداخلية تتضمن في نصوصها شرط رد الاعتبار للشخص الذي سبق الحكم عليه لكي يلتحق بالعمل .

ونخلص إلى أن طول مدة رد الاعتبار القانوني لا تساعد المفرج عنه في الاندماج مع المجتمع وإيجاد العمل الشريف ، بل إنها سوف تدفعه إلى طريق الجريمة من جديد إذا سدت سبل العمل الشريف في وجهه بسبب ماضيه وصحيفة سوابقه .

٤ - ألا يكون قد صدر حكم جديد على المحكوم عليه :

القاعدة العامة التي أجمعت عليها أغلب التشريعات العربية هي إن رد الاعتبار القانوني لا يمنح للمحكوم عليه بعقوبة الجناية أو الجنحة أو الغرامة أو الحبس ، إلا بعد أن تكون العقوبة قد نفذت ، أو صدر عنها عفو ، أو سقطت بمضى المدة ، وبعد مضي مدة معينة حسب ما تناولناه في الشرط السابق .

كما يتعين ألا يكون قد صدر ضد المحكوم عليه في خلال المدة التي إشرطتها التشريعات بعد تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو تقادمها حكم جديد ، حيث إن عدم صدور حكم في خلال المدة التي حددتها القوانين يعتبر قرينة قاطعة على حسن سلوك المحكوم عليه وجدارته بأن يرد إليه إعتباره ، لأن المحكوم عليه ليس ملزماً بإثبات حسن سلوكه ، لكي يرد إليه إعتباره القانوني ، كما لا يتطلب إجراءات معينة يستطيع المحكوم عليه

إتخاذها لكي يثبت حسن سلوكه ، لأن القوانين إفتترضت حسن السلوك بعدم صدور حكم جديد خلال المدة التي إشتراطتها بعد تنفيذ العقوبة أو إنقضائها أو صدور عفو عنها^(١) .

وتطبيقاً لذلك حكمت محكمة النقض المصرية بما يلي : «تضمنت المادة (٥٥٠) من قانون الإجراءات المصرى المعدلة بالقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٥م النص على رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنحة في جريمة سرقة أو أخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة وتزوير أو الشروع في هذه الجرائم متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة اثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جناية أو جنحة مما تحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق ، مما يوجب التحقق من إنقضاء الأجل المنصوص عليه في تلك المادة على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي أتخذت أساساً للظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة (٢٦) من قانون الأسلحة والذخائر»^(٢) .

ومن البديهي إنه إذا تعددت الأحكام الصادرة بالإدانة ضد المحكوم عليه ، فإن رد الاعتبار لا يتحقق إلا إذا تحققت بالنسبة لكل حكم على حدة الشروط السابقة ، على أن يراعى عند حساب المدة إستنادها إلى أحدث الأحكام^(٣) .

(١) محمود نجيب حسني : دروس فى العقوبة ، المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

(٢) (طعن رقم ١٩١٩) لسنة ٣٥ق ، جلسة ١٩٦٦/٢/٢١م ، س ١٧ ، ص ١٥٩ ، عن : حسن الفكهاني وعبد المنعم حسني : الموسوعة الذهبية ، المرجع السابق ، ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(٣) رمسيس بهنام : النظرية العامة للمجرم . . . ، المرجع السابق ، ص ٢٠٨ .

وهذا ما أكدت عليه المادة (٧٦٦) من تعليمات النيابة العامة اليمنية حيث نصت على أنه «إذا كان المحكوم عليه قد صدرت ضده عدة أحكام فلا يرد إعتباره إليه بحكم القانون إلا إذا تحققت بالنسبة لكل منها الشروط المنصوص عليها في المادتين السابقتين على أن يراعى في حساب المدة إسنادها إلى أحدث الأحكام».

كما يجب التنويه هنا إلى أن مجرد الإتهام لا يؤثر في شروط رد الاعتبار، وإنما الذي يؤثر هو صدور الحكم، وهذا ما أكدته محكمة النقض المصرية في أحد أحكامها حيث قضت بما يلي: «لما كانت المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات المعدلة بالقانون رقم (٢٧١) لسنة ١٩٥٥م قد تضمنت رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة أثنى عشرة سنة دون أن يصدر خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة سوابق، ورتبت المادة (٥٥٢) من من قانون الإجراءات على رد الاعتبار محو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من إنعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية، وكان الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصاً يتنافى مع هذه القاعدة العامة يؤدي إلى الإعتداد بالسابقة رغم سقوطها».

ولما كان مفاد المادة (٥٥٠) سالفة الذكر أن المدة المحددة لزوال أثر الحكم ورد الاعتبار عنه لا تنقطع إلا بصور حكم لاحق لا بمجرد الإتهام، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن نفذ العقوبة المحكوم بها عليه في الجنائية. وقد أنتهي في ٣٠/٣/١٩٦٠م ثم صدر الحكم عليه في الدعوى الحالية بتاريخ ١٣/٥/١٩٧٢م ولم يثبت صدور حكم عليه بعقوبة عن جريمة مما

يحفظ عنه صحيفة الحالة الجنائية في الفترة ما بين التاريخين وهي تزيد على اثنتي عشرة سنة ميلادية، ومن ثم فإن الطاعن يكون قد رد إليه إعتباره بقوة القانون ويكون الحكم المطعون فيه، إذا أقام قضاءه على توافر الظرف المشدد المستمد من وجود سابقة للطاعن قد أخطأ في تطبيق القانون»^(١).

هذه هي شروط رد الإعتبار القانوني في التشريعات العربية وتطبيقاته في بعض المحاكم العربية، وبقي لنا بحث شروط رد الإعتبار القضائي والتي سوف نتناولها في الفرع الثاني.

الفرع الثاني: شروط رد الإعتبار القضائي

يجيز أغلب التشريعات العربية رد الإعتبار لكل محكوم عليه في جريمة مهما كانت العقوبة المحكوم بها فلا عبرة بنوع الجريمة التي من أجلها صدر الحكم أو على العقوبة المحكوم بها، فسواء كانت الجريمة ماسة بالشرف أو غير ماسة به، وسواء أكانت العقوبة مالية أو مقيدة للحرية أو غير ذلك، وسواء ترتب عليها فقد الأهلية أو الحرمان من الحقوق أم لم يترتب عليها شيء من ذلك^(٢).

ونود أن نشير هنا إلى أن التشريعات العربية لم تتحدث عن المخالفات، وذلك بإعتبار أنه ليس لها آثار جنائية من شأنها التأثير على المحكوم عليه،

(١) (طعن رقم (٦٥) لسنة ٤٣ ق، جلسة ١١/٣/١٩٧٣ م، ص ٢٤، ص ٣١٥)،
عن: حسن الفكهاني وعبد المنعم حسني: الموسوعة الذهبية، المرجع السابق،
ص ٢٦٨.

(٢) عدلي خليل: المرجع السابق، ص ٩٣.

فهي لا يعتد بها في العود ولا تظهر في صحيفة الحالة الجنائية ، ولهذا فهي لا تخضع لنظام رد الاعتبار^(١).

كما رأينا إن رد الاعتبار القضائي يمنح للمحكوم عليه في التشريعات العربية بناء على طلب يقدمه للجهة المختصة إذا توافرت شروطه ، والتشريعات العربية قد أجمعت على أغلب الشروط ، وهناك شروط تنفرد بها بعض التشريعات ، وفي هذا الفرع سوف نتناول الشروط التي أجمعت عليها أغلب التشريعات ، كما سنشير إلى الشروط المختلف فيها كلاً في موضعه وتتمثل شروط رد الاعتبار القضائي فيما يلي :

١ - تمام تنفيذ العقوبة :

القاعدة العامة التي أجمعت عليها التشريعات العربية كاليمني واللبناني والسوري والمصري والليبي والمغربي والكويتي والعماني^(٢) هي أن المحكوم عليه لا يرد إعتباره إلا بعد تمام تنفيذ العقوبة التي حكم عليه بها جزاء جريمته ، ويفترض المشرع أن تنفيذ العقوبة على المحكوم عليه يجعله جديراً

(١) عدلي خليل : المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٢) والمادة (٥٤٢ / ١) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني لعام ١٩٩٤ م ، والمادة (١٥٩) من قانون العقوبات اللبناني لعام ١٩٤٣ م ، والمادة (١٥٨ / أ) من قانون العقوبات السوري لعام ١٩٤٩ م ، والمادة (٥٣٧) من القانون الجنائي المصري لعام ١٩٥٠ م ، والمادة (٤٨١ / مكرر / أ ، ب) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي لعام ١٩٥٤ م ، والفصل (٧٣٦) من قانون المسطرة الجنائية المغربي لعام ١٩٥٩ م ، والمادة (٢٦٤ / ١) من قانون الإجراءات والمحاكمة الجزائية الكويتي رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ م ، والمادة (٣٦٤ / أ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العماني لعام ١٩٩١ م .

برد الاعتبار، لأنه يفترض أن العقوبة قد حققت هدفها بالنسبة له فقومته وأصلحته وجعلته جديراً بأن يستعيد مكانته في المجتمع برد إعتباره^(١).

كما إن تنفيذ العقوبة يستوى وصدور عفو عنها لإفترض أن مصلحة المجتمع تقتضى الا تنفيذ هذه العقوبة، فالعفو عن العقوبة يقوم مقام تنفيذها حكماً، حيث لا يجوز أن يحرم المحكوم عليه من رد إعتباره لكونه حصل على عفو، ولأن العفو يعنى أن مصلحة المجتمع هي في العدول عن ذلك التنفيذ^(٢).

كما إن إنقضاء العقوبة بالتقادم يغنى عن تنفيذها لأن إضطرار المحكوم عليه إلى الإختفاء عن أعين السلطات العامة خلال مدة التقادم يعتبر جزاء كافياً لجريمته، وعدم إرتكابه جريمة أثناء هذه المدة يعنى تحسن سلوكه إلى الحد الذى يجعله جديراً بأن يسترد مكانته في المجتمع، كما إنه بمضى المدة يفترض أن الحكم قد نسي، وليس من المصلحة إثارة ذكريات الجريمة بعد أن طواها النسيان^(٣).

ولكن توجد بعض التشريعات العربية^(٤) كالمغربي الذي إشترط أن لا

(١) محمود نجيب حسني : دروس فى العقوبة، المرجع السابق، ص ١٤١.

(٢) محمود نجيب حسني : دروس فى العقوبة، المرجع السابق، ص ١٤١، عدلي خليل : المرجع السابق، ص ٩٤.

(٣) محمود نجيب حسني : دروس فى العقوبة، المرجع السابق، ص ١٤١، عدلي خليل : المرجع السابق، ص ٩٤.

(٤) الفصل (٧٣٦) من قانون المسطرة الجنائية المغربي لعام ١٩٥٩م، نص على «... وبإستثناء الحالة المنصوص عليها فى الفصل (٧٣٨) لا يمكن للمحكوم عليهم الذين سقطت عقوبتهم بالتقادم أن يحصلوا على رد الاعتبار القضائى». والفصل (٧٣٨) نص على : «أن أدنى المحكوم عليه خدمات سنية للبلاد مخاطراً بحياته بعد إرتكاب الجريمة لم يتقيد طلب رد الاعتبار بأي شرط من حيث الآجال أو تنفيذ العقوبة».

تكون العقوبة قد سقطت بالتقادم، لكي يحصل المحكوم عليه على رد إعتباره القضائي، وفي نفس الوقت إستثنت من هذا الشرط المحكوم عليه الذي أدّى خدمات سنية للبلاد مخاطرأ بحياته بعد إرتكاب الجريمة.

وننتهي إلى أن الشرط الأول لتقديم طلب رد الإعتبار القضائي هو تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة، ولا يهم نوع العقوبة أو مقدارها، فكل محكوم عليه يستطيع أن يرد إليه إعتباره إذا توافرت فيه الشروط التي تضمنتها القوانين، فسواء كانت العقوبة المحكوم بها عقوبة بدنية أو ماسة بالحرية أو بالشرف والأمانة أو مالية. الخ، حيث لا يهم نوع العقوبة هنا كما في رد الإعتبار القانوني الذي إشتراط نوع العقوبة.

٢ - مضي فترة بعد تنفيذ العقوبة :

لقد أشرت التشريعات العربية بجانب شرط تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة أن تمضي مدة معينة تبدأ من تاريخ إنتهاء التنفيذ، وهذه المدة تختلف من تشريع إلى آخر كما تختلف من عقوبة إلى أخرى أيضاً، وتسمى مدة الإختبار^(١)، أو التجربة^(٢) وهذه المدة حسب ما جاء في التشريعات العربية هي كما يلي :

١ - أن يكون قد مضي على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بالتقادم ثلاث سنوات إذا كانت مدة الحبس المحكوم بها لا تتجاوز ثلاث سنوات، وست سنوات في الحالات الأخرى، وهذا هو موقف القانون اليمني^(٣).

(١) محمود نجيب حسني : دروس في العقوبة، المرجع السابق، ص ١٤٢، حسن صادق المرصفاوي : المرجع السابق، ص ٩٨.

(٢) عدلي خليل : المرجع السابق، ص ٩٧.

(٣) المادة (٢/٥٤٢) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني لعام ١٩٩٤ م.

٢- أن يكون قد إنقضى على تنفيذ العقوبة سبع سنوات في الجناية وثلاث سنوات في الجنحة، وإذا كان الحكم عليه عائداً أو سبق أن منع رد الاعتبار ضوعفت المدة، وهذا هو مذهب القانون اللبناني والقانون السوري^(١).

٣- أن يكون قد إنقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة، أو صدور العفو عنها مدة ست سنوات إذا كانت عقوبة جنائية، أو ثلاث سنوات إذا كانت عقوبة جنحة وتضاعف هذه المدة في حالتي الحكم للعود وسقوط العقوبة بمضى المدة، وهذا هو موقف المشرع المصري والليبي^(٢).

وتطبيقاً لذلك حكمت محكمة النقض المصرية في عام ١٩٦٩م في أحد أحكامها بما يلي: «متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن عدد الأحكام الصادرة ضد طالب رد الاعتبار قد رفض طلبه على سند من أن المدة اللازمة لرد إعتباره بحكم القانون اثنتا عشرة سنة طبقاً للفقرة الثانية من المادة (٥٥٠) من قانون الإجراءات، وهي لم تمض بعد، ولما كان ينبغي على المحكمة أن تفصل في الطلب المعروض عليها وفقاً لأحكام القانون الخاص برد الاعتبار القضائي الواردة في المواد من (٥٣٦ - ٥٤٩) من قانون الإجراءات، وتنص الفقرة الثانية من المادة (٥٣٧) على أنه «يجب لرد الاعتبار أولاً» أن تكون العقوبة قد نفذت تنفيذاً كاملاً أو صدر عنها عفو وسقطت بمضى المدة. ثانياً» أن يكون قد إنقضى من تاريخ تنفيذ

(١) المادة (١٥٩ / ١) من قانون العقوبات اللبناني لعام ١٩٤٣م، والمادة (١٥٨ / أ)

من قانون العقوبات السوري لعام ١٩٤٩م.

(٢) المادة (٥٣٧ / أولاً، وثانياً) من القانون الجنائي المصري لعام ١٩٥٠م، والمادة

(٤٨١ / مكرر / ب) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي لعام ١٩٥٤م

العقوبة ، أو صدور العفو عنها مدة ست سنوات إذا كانت عقوبة جناية ، أو ثلاث سنوات إذا كانت عقوبة جنحة وتضاعف هذه المدة في حالتي الحكم للعود وسقوط العقوبة بمضى المدة» . بذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه»^(١) .

وقضت أيضاً في عام ١٩٨١ م بما يلي : «لما كانت المادة ٥٣٧ / ٢ من قانون الإجراءات قد تضمنت أنه يجب لرد الاعتبار القضائي إلى المحكوم عليه أن يكون قد إنقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو العفو عنها مدة ست سنوات إذا كانت عقوبة جناية أو ثلاث سنوات إذا كانت عقوبة جنحة وتضاعف هذه المدد في حالة الحكم للعود . وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده قد حكم عليه بعقوبة جناية حالة كونه عائداً لمدة ثلاث سنوات في ١٣ / ٣ / ١٩٦٣ م تم تنفيذها في ٢٩ / ١ / ١٩٦٦ م ثم مراقبة ثلاث سنوات تنتهي في ٢٩ / ١ / ١٩٦٩ م فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برد إعتبار المطعون ضده في ٢٩ / ٣ / ١٩٧٩ م قبل إنقضاء مدة اثنتي عشرة سنة على تاريخ تنفيذ العقوبة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه ، ولما كان موضوع الطلب صالحاً للفصل وهو خطأ الحكم المطعون في قضائه برد إعتبار المطعون ضده إليه»^(٢) .

٤ - أن يكون قد إنقضى من تاريخ إنتهاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها أو صدور

(١) (طعن رقم (٩١٥) لسنة ٣٩ ق ، جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٦٩ م ، س ٢٠ ، ص ١٢٧٧) عن : حسن الفكهاني وعبد المنعم حسني : الموسوعة الذهبية ، المرجع السابق ، ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

(٢) (طعن رقم (١٢١٩) لعام ٥١ ق ، جلسة ٢١ / ١١ / ١٩٨١ م ، س ٣٢ ، ص ٩٥١) عن : عدلي خليل : المرجع السابق ، ص ١١٤ .

العفو عنها مدة ثلاث سنوات . ويرفع هذا الأجل إلى خمس سنوات في حق المحكوم عليهم بعقوبة جنائية ، وفي حالة العود إلى الجريمة وصدور حكم بعقوبة جديدة بعد رد الاعتبار بعد مرور أجل ست سنوات من يوم تسريحهم . غير أنه إذا كانت العقوبة الجديدة عقوبة جنائية رفعت فترة الاختبار إلى عشر سنين ، وهذا مأخذ به المشرع المغربي^(١) .

٥ - أن يكون قد مضى من تاريخ تمام التنفيذ أو صدور العفو أو إنقضاء مدة التقادم خمس سنوات بالنسبة إلى العقوبة التي تزيد على الحبس لمدة ثلاث سنوات والغرامة بمبلغ ثلاثة آلاف روبية ، وثلاث سنوات بالنسبة إلى العقوبة التي لا تزيد على ذلك ، وهذا هو مذهب القانون الكويتي^(٢) .

٦ - أن يكون قد إنقضى من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها أو صدور العفو عنها مدة ست سنوات إذا كانت العقوبة جنائية أو ثلاث سنوات إذا كانت العقوبة جنحية ، ويؤخذ بمثل هذه المدة لرد الاعتبار في الحالتين إذا كان المحكوم عليه عائداً ، وهذا هو موقف القانون العماني^(٣) .

٧ - أن بعض النظم العربية تركت تحديد إنقضاء مدة بعد تنفيذ العقوبة للقضاء ، فإن قدر مدة عمل بها وإن لم يقدر مدة فلا يكون طلب رد الاعتبار إلا بعد مضي خمس سنوات بعد تنفيذ العقوبة ، وهذا هو النظام المعمول به في التشريع السعودي^(٤) .

(١) الفصل (٧٣٥) من قانون المسطرة الجنائية المغربي لعام ١٩٥٩ م .
(٢) المادة (٢٦٤ / ٢) من قانون الإجراءات والمحاكمة الجزائية الكويتي رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ م .

(٣) المادة (٣٦٤ / أ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العماني لعام ١٩٩١ م .

(٤) د . عدنان خالد التركماني : المرجع السابق ، ص ٤٦٩ .

ونود أن نشير هنا إلى ضرورة إنتهاء المدد السابقة بعد تنفيذ العقوبة لكي يقبل طلب طالب رد الاعتبار القضائي ، ولكن إذا كان قد أفرج عن المحكوم عليه تحت شرط أو إذا كان الحكم بوقف التنفيذ ، فلا تبديء المدة اللازمة لجواز رد الاعتبار إلا من التاريخ المقرر لإنقضاء العقوبة أو من التاريخ الذي يصبح فيه الإفراج تحت شرط نهائياً^(١) ، أما إذا كان المحكوم عليه خاضعاً لمراقبة البوليس بعد إنقضاء العقوبة الأصلية فإن المدة تبدأ من اليوم الذي تنتهي فيه مدة المراقبة^(٢) .

وتطبيقاً لذلك حكمت محكمة النقض المصرية في أحد أحكامها بما يلي : «المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا عفي عن عقوبته يجب حتماً بمقتضى المادة (٦٩) من قانون العقوبات وضعه تحت مراقبة البوليس لمدة خمس سنوات ، وإذا أراد رد إعتباره فإن مدة الخمس عشرة سنة الواجب إنقضاؤها بمقتضى الفقرة التالية من المادة الثانية من قانون إعادة الاعتبار تبدأ

(١) المادة (٥٤٣) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني لعام ١٩٩٤ م ، والمادة (٥٣٨) / أولاً ، وثانياً) من القانون الجنائي المصري لعام ١٩٥٠ م ، والمادة (٤٨٢) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي لعام ١٩٥٤ م ، المادة (٢٤٧) من قانون الإجراءات والمحاكمة الجزائية الكويتي رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ م .

(٢) المادة (٥٤٣) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني لعام ١٩٩٤ م ، ونصت المادة (٧٥٢) من تعليمات النيابة العامة اليمنية على أنه «إذا كان المحكوم عليه قد وضع تحت مراقبة الشرطة بعد إنقضاء العقوبة الأصلية بتبديء المدة من اليوم الذي تنتهي فيه مدة المراقبة ، وإذا كان قد أفرج عن المحكوم عليه تحت شرط فلا تبديء المدة الا من التاريخ المقرر لإنقضاء العقوبة أو من التاريخ الذي يصبح فيه الإفراج تحت شرط نهائياً» والمادة (٥٣٧) / أولاً ، وثانياً) من القانون الجنائي المصري لعام ١٩٥٠ م ، والمادة (٤٨٢) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي لعام ١٩٥٤ م ، والفصل (٧٣٥) من قانون المسطرة الجنائية المغربي لعام ١٩٥٩ م .

من اليوم الذي تنتهي فيه مدة هذه المراقبة ولو كانت لم تنفذ عليه . ولا يجوز إغفال حساب مدة المراقبة بالإستناد إلى المادة (٢٤) من القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٢٣ م ، الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم ، لأن الغرض من هذه المادة هو أن المراقبة تنتهي بإنقضاء مدتها ، ولا تمتد بسبب قضاء الشخص الموضوع تحت المراقبة مدة في الحبس أو بسبب تغيبه عن محل إقامته بسبب آخر وعدم تنفيذها لهذا السبب لا يستلزم إغفالها بالمرّة عند احتساب المدة الواجب إنقضاءها لإعادة الإعتبار^(١) .

كما قضت في حكم آخر لها في عام ١٩٦٤ م بأن «الأصل أن إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً هو إجراء يرمى إلى إنذار المحكوم عليه بعدم العودة إلى مخالفة القانون مدة الإيقاف ، فإذا إنقضت هذه المدة من تاريخ صيرورة الحكم بوقف التنفيذ نهائياً ولم يكن قد صدر خلالها حكم بالغائه ، فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن ، فيسقط بكل آثاره الجنائية ويعتبر سقوطه بمثابة رد إعتبار قانوني للمحكوم عليه فلا يحسب هذا الحكم سابقة في تطبيق أحكام العود»^(٢) .

كما إن بعض التشريعات العربية كاللبيي تشترط الا يكون طالب رد الإعتبار خاضعاً لاي تدبير من التدابير الوقائية^(٣) .

(١) جلسة ١٩٣٦/١١/٩ ، طعن رقم (٢١١١) لسنة ٦ ق . مجموعة القواعد، ج ١، بند ٦، ص ٢٧٠، عن : عدلي خليل : المرجع السابق، ص ١١٥ .

(٢) (طعن رقم (٢٠٨٣) لسنة ٣٣ ق، جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣ م، س ١٥، ص ٢١٤) عن : عدلي خليل : المرجع السابق، ص ١١٦ .

(٣) المادة (٤٨١ / مكرر / د)، من قانون الإجراءات الجنائية اللبيي لعام ١٩٥٤ م.

ونرى أن المدد التي إشتراطتها التشريعات العربية بعد تنفيذ العقوبة قد تفاوتت ، حيث نجد أن أطول مدة هي أربع عشرة سنة في حالة العود في بعض التشريعات ، وأثنى عشر سنة في البعض الآخر ، وأقل مدة إشتراطتها التشريعات هي ثلاث سنوات .

ونلاحظ هنا أن مدد رد الاعتبار القضائي بالنسبة لحالة العود أو التقادم في بعض التشريعات العربية لا تختلف كثيراً عن مدد رد الاعتبار القانوني ، بل إنها في بعض التشريعات متساوية^(١) ، كالعماني وتستثنى بعض التشريعات كاللبيي^(٢) من شروط المده المحكوم عليهم في جرائم سياسيه .

ومن هنا فإننا نرى إن حذف رد الاعتبار القانوني من بين نصوص التشريعات العربية أجدى ، وذلك لعدم أهميته ، ونطالب المشرعين في الدول العربية إدخال نظام إلغاء السابقة الأولى^(٣) وعدم تسجيلها في صحيفة السوابق ، بإستثناء بعض الجرائم ، وذلك إقتداً بالمشرع الكويتي الذي أصدر تشريعاً بهذا الشأن في عام ١٩٧١ م ،^(٤) واستثنى من ذلك الشهادات التي يطلبها

(١) إن المدة التي إشتراطها المادة (٣٦٤ / ٣ / أ ، ب) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العماني لعام ١٩٩١ م ، في رد الاعتبار القانوني ، هي المدة نفسها التي إشتراطتها المادة (٣٦٤ / أ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العماني لعام ١٩٩١ م ، في رد الاعتبار القضائي .

(٢) المادة (٤٨١ مكرر/ ب) من قانون الإجراءات الجنائية اللبيي لعام ١٩٥٤ م

(٣) ويوجد خلاف فقهي كبير بالنسبة لموضوع إلغاء السابقة الأولى بين مؤيد ومعارض عادل حافظ غانم : «مشكلة السابقة الأولى» مجلة الأمن العام ، القاهرة ، العدد ٤٦ ، عام ١٩٦٩ م ، ص ٢٥ وما بعدها .

(٤) نص القانون رقم (٩) لسنة ١٩٧١ م الكويتي ، في شأن عدم إثبات السابقة الجزائية الأولى ، على مايلي . المادة الأولى «لايثبت في الشهادة التي يطلبها المحكوم عليه ، عن السوابق الجزائية الأحكام التالية : ١- الأحكام التي رد إعتباره عنها قضاء . =

راغبو الترشيح لعضوية مجلس الأمة أو عضوية المجلس البلدى أو لوظيفة المختار أو الوزير أو للوظائف العليا للدولة . فتثبت فيها جميع الأحكام .

وكان قد سبق التشريع الكويتى التشريع المصرى فى القرار الوزارى رقم (١٥٥) لعام ١٩٥٥م الخاص بتنظيم السوابق ، وقد وضع لذلك أسساً معينة مثل عدم إثبات الأحكام الصادرة فى أى جريمة لأول مرة بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بالوضع تحت مراقبة الشرطة أو بإنذار المحكوم عليه بوصفه متشرداً أو مشتبهاً فيه^(١) .

ويعتبر قرار كهذا وإن كان يفيد عدداً قليلاً من المحكوم عليهم إلا أنه يفتح أمامهم سبيل الحياة الشريفة بعد الإفراج عنهم ، كما أنه يتمشى مع مبدأ تفريد العقاب ومذهب الدفاع الاجتماعى^(٢) .

= ٢- الحكم الصادر فى أية جريمة بالغرامة أو بالحبس أو بهما أو بالوضع تحت مراقبة الشرطة وذلك بشرط عدم صدور حكم آخر بآية عقوبة سابقة على هذا الحكم مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية وأن تكون العقوبة قد نفذت مالم تكن قد سقطت بمضى المدة أو بالعفو عنها .

ويستثنى من ذلك الشهادات التى يطلبها راغبو الترشيح لعضوية مجلس الأمة أو عضوية المجلس البلدى أو لوظيفة المختار أو الوزير أو للوظائف العليا للدولة . فتثبت فيها جميع الأحكام .

المادة الثانية «على وزير العدل ووزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية»

(١) لنص القرار أنظر : عبد القادر حسن فهمي : «تطور برامج رعاية المسجونين»

المجلة الجنائية القومية ، القاهرة ، العدد ٢ المجلد ١٦ ، عام ١٩٧٣م ، ص ٢١٧ .

(٢) حافظ سابق : «إلغاء السابقة الأولى أو عدم إثباتها فى صحيفة السوابق» مجلة الأمن العام ، القاهرة ، العدد ٢ ، عام ١٩٥٨م ، ص ٢٠ .

٣ - الوفاء بالالتزامات المالية :

الشرط الثالث من شروط رد الاعتبار القضائي التي إشتراطه أغلب التشريعات العربية هو أن يوفي المحكوم عليه بكل ما حكم عليه من إلتزامات مالية، نشأت عن الجريمة، سواء في ذلك الغرامة أو الرد أو المصاريف أو التعويضات، ولكنها إختلفت في بعض التفاصيل، وبعض التشريعات لم يشترط ذلك أصلاً، كالقانون الكويتي والنظام السعودي^(١) وذلك كما يلي :

١- أن تكون الإلتزامات المدنية والغرامات وسائر المبالغ المحكوم بها في الجريمة قد أدت أو أن يثبت المحكوم عليه أنه ليس بحال يستطيع معها الوفاء، وهذا هو مذهب كل من القانون اليمني والقانون الليبي^(٢).

٢- أن تكون الإلتزامات المدنية التي ينطوى عليها الحكم قد نفذت أو أسقطت أو مر عليها الزمن أو أن يثبت المحكوم عليه أنه كان في حالة لم يتمكن معها من القيام بتلك الإلتزامات. ويشترط في حالة الحكم بالإفلاس أن يثبت المفلس أنه قضى الدين أو أبرئ منه، وهذا هو ما أخذ به المشرعان السوري واللبناني^(٣).

٣- يجب للحكم برد الاعتبار أن يوفي المحكوم عليه كل ما حكم به عليه من

(١) القانون الكويتي لم يضع هذا الشرط، وكذلك التشريع السعودي.

(٢) المادة (٥٤٢ / ٣) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني لعام ١٩٩٤م، والمادة (٤٨١ / مكرر / ج)، من قانون الإجراءات الجنائية الليبي لعام ١٩٥٤م.

(٣) المادة (١٥٩ / ٣) من قانون العقوبات اللبناني لعام ١٩٤٣م، والمادة (١٥٨ / ج) من قانون العقوبات السوري لعام ١٩٤٩م، والمادة (٣٦٤ / ج) من قانون أصول

المحاكمات الجزائية العماني لعام ١٩٩١م،

غرامة أو رد أو تعويض أو مصاريف، وللمحكمة أن تتجاوز عن هذا إذا ثبت أنه ليس بحال يستطيع معها الوفاء. وإذا كان المحكوم عليه قد صدر عليه الحكم بالتضامن يكفي أن يدفع مقدار ما يخصه شخصياً في الدين، وعند الإقتضاء تعين المحكمة الحصة التي يجب عليه دفعها. وفي حالة الحكم في جريمة تفالس يجب على الطالب أن يثبت أنه قد حصل على حكم برد إعتباره التجاري، وهذا هو موقف القانون المصري^(١).

٤ - يتعين على المحكوم عليه أن يدلي بما يثبت أداء المصاريف العدلية والغرامة والتعويض عن الضرر أو بما يثبت إعفاءه من أداء ما ذكر. فإن كان الحكم صادراً عليه من أجل الإفلاس بطريق التدليس تعين عليه أن يدلي بما يثبت أداء المصاريف العدلية والغرامة والتعويض عن الضرر أو بما يثبت إعفاءه من أداء ما ذكر. لكن إذا أثبت المحكوم عليه أنه عاجز عن أداء المصاريف العدلية أمكن له أن يسترد الاعتبار الذي حرم منه ولو في حالة عدم أداء هذه المصاريف أو أداء بعضها فقط، وهذا هو ما أخذ به المشرع المغربي^(٢).

من خلال ما سبق رأينا إن أغلب التشريعات قد إشتراط لرد الاعتبار القضائي الوفاء بالالتزامات المالية، وبعض التشريعات لم تشرط ذلك،^(٣)

(١) المواد (٥٣٩/٢، ٥٤٠) من القانون الجنائي المصري لعام ١٩٥٠ م.

(٢) الفصل (٧٣٧) من قانون المسطرة الجنائية المغربي لعام ١٩٥٩ م. ونجد إن القانون المغربي قد أستثنى من هذه الشروط كل من: «أدى المحكوم عليه خدمات سنوية للبلاد مخاطرأ بحياته بعد إرتكاب الجريمة لم يتقيد طلب رد الاعتبار بأى شرط من حيث الأجال أو تنفيذ العقوبة». فى الفصل (٧٣٨) منه.

(٣) القانون الكويتى لم يضع هذا الشرط، وكذلك التشريع السعودى.

ونعتقد إن عدم اشتراطها مثل هذا الشرط لأن شرط تنفيذ العقوبة يفى بالغرض ، لأن العقوبة هنا تشمل العقوبات المالية أيضاً ، ومن هنا فإن هذا الشرط يكون موجوداً ضمناً في الشرط الأول الخاص بالتنفيذ .

كما يرى بعض الفقهاء^(١) - ونحن نؤيده - أنه لا محل لهذا الشرط في حالة ما إذا كانت الإلتزامات المالية المذكورة قد سقط الحق فيها بمضى المدة .

ورأينا ان هناك تشريعات كالمصري^(٢) اشترطت في حالة الحكم في جريمة تفالس أن يثبت الطالب أنه قد حصل على حكم برد إعتباره التجارى ، وتشريعات أخرى لم تشترط ذلك ، ونرى إن عدم اشتراطها ذلك إنما يرجع لكون رد الإعتبار التجارى يختص بالنظر فيه القضاء الجنائى وله شروطه الخاصة به .

كما إن هذا الشرط غير ممكن قانوناً لمن قال به من التشريعات - كالقانون المصرى - وذلك لأن قانون التجارة المصرى الجديد رقم (١٧) لعام ١٩٩٩م قد تضمن في المادة (٧١٢) منه النص على أنه «فيما عدا حالة الإفلاس بالتدليس تعود بحكم القانون جميع الحقوق التي سقطت عن المفلس . . . » ، ومعنى ذلك إن المحكوم عليه بجريمة الإفلاس بالتدليس لن يستطيع رد إعتباره جنائياً لعدم استطاعته رد إعتباره تجارياً إلا بعد إنقضاء مدة خمس سنوات من تاريخ تنفيذ العقوبة المحكوم بها أو صدور عفو عنها^(٣) .

(١) علي راشد : القانون الجنائى ، المرجع السابق ، ص ٧٢٦ .

(٢) المادة (٥٤٠) من القانون الجنائى المصرى لعام ١٩٥٠م .

(٣) المادة (٧١٦ / ٢) من قانون التجارة المصرى لعام ١٩٩٩م .

٤ - حسن سلوك المحكوم عليه :

إن شرط حسن سلوك المحكوم عليه هو من الشروط التي أجمعت عليها التشريعات العربية، حيث إن المحكمة لا تحكم ببرد الاعتبار إلا إذا تبين لها حسن سلوك المحكوم عليه، وتبين ذلك من خلال التحريات التي تجريها الجهة التي يقدم إليها طلب رد الاعتبار، وأيضاً من عدم صدور أحكام جديدة على الطالب، فإذا كان الطالب قد صدرت عليه عدة أحكام فلا يحكم ببرد إعتباره إلا إذا تحققت الشروط المنصوص عليها في القانون بالنسبة إلى كل حكم منها على أن يراعى في حساب المدة اسنادها إلى أحدث الأحكام^(١).

وننتهي إلى أن شرط حسن السلوك هو من أهم شروط رد الاعتبار القضائي، حيث إن المحكمة يجب أن تتأكد من حسن سلوك طالب رد الاعتبار، فإذا ثبت لها عكس ذلك فإن لها أن ترفض طلب رد الاعتبار، وفي هذه الحالة ليس أمام مقدم الطلب إلا تقديمه بعد مضي فترة من الزمن عادة ما تكون مدة سنة إلى سنتين حسب ماتضمنته أغلب التشريعات العربية^(٢).

(١) المادة (٥٤٤) من قانون الإجراءات الجزائية اليمنى لعام ١٩٩٤م، والمادة (١٦٠) من قانون العقوبات البناني لعام ١٩٤٣م، والمادة (١٥٩/١) من قانون العقوبات السوري لعام ١٩٤٩م، والمادة (٥٤١) من القانون الجنائي المصري لعام ١٩٥٠م، والمادة (٤٨٢) من قانون الإجراءات الجنائية الليبية لعام ١٩٥٤م، والفصل (٧٣٦) من قانون المسطرة الجنائية المغربي لعام ١٩٥٩م، والمادة (٢٤٧) من قانون الإجراءات والمحاكمة الجزائية الكويتي رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠م، والمادة (٣٦٤/٢) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العماني لعام ١٩٩١م، وبالنسبة للنظام السعودي أنظر: عدنان خالد التركماني : المرجع السابق، ص ٤٦٩

(٢) المادة (٥٤٩) من قانون الإجراءات الجزائية اليمنى لعام ١٩٩٤م، والمادة (٣٤٣) من قانون أصول المحاكمات الجزائية البناني لعام ١٩٤٨م، والمادة (٥٤٨) من القانون الجنائي المصري لعام ١٩٥٠م، والمادة (٤٨٩) من قانون الإجراءات الجنائية =

وغنى عن البيان إن رد الاعتبار القضائي في بعض التشريعات العربية^(١) لا يجوز الحكم به إلا مرة واحدة، والبعض الآخر^(٢) لم يبين ذلك، وهذا يعنى إن رد الاعتبار القضائي يجوز أن تحكم به المحكمة أكثر من مرة.

ونرى بصواب التشريعات التي لم تجز منح رد الاعتبار القضائي إلا مرة واحدة، كما نتفق مع رأى الذى يرى إنه إذا أدين المحكوم عليه بعد أن رد إليه إعتباره فقد أثبت على وجه أكيد أنه غير جدير بالمزايا التي ينطوى عليها هذا النظام، ولا داعى لتكرار التسامح من جانب المجتمع ازاء شخص يكرر الإعتداء على حقوق المجتمع^(٣).

نخلص من هذا البحث إلى أن رد الاعتبار القضائي لم يتعد كثيراً من حيث شروطه عن رد الاعتبار القانونى، كما إن المدة في بعض التشريعات متقاربة كثيراً وفي بعض التشريعات متساوية وفي البعض الآخر تعتبر مدة رد الاعتبار القانوني أقصر من مدة رد الاعتبار القضائي، وفي البعض الآخر تعتبر مدة رد الاعتبار القانوني ضعف مدة رد الاعتبار القضائي، وهذا مايدعونا إلى القول بحذف رد الاعتبار القانوني والإكتفاء برد الاعتبار

= الليبي لعام ١٩٥٤م، والفصل (٧٤٥) من قانون المسطرة الجنائية المغربي لعام ١٩٥٩م، والمادة (٣٦٥/٢) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العماني لعام ١٩٩١م.

(١) المادة (٥٥١) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني لعام ١٩٩٤م، والمادة (٥٤٧) من القانون الجنائي المصري لعام ١٩٥٠م، والمادة (٤٨٨) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي لعام ١٩٥٤م، والمادة (٢٥٠) من قانون الإجراءات والمحاكمة الجزائية الكويتي رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠م.

(٢) التشريع اللبناني، والسوري، والمغربي، والعماني، والسعودي.

(٣) عدلي خليل : المرجع السابق، ص ١٠٣، ١٠٤.

القضائي، مع إيجاد نظام محو السابقة الأولى أو عدم إثباتها في صحيفة السوابق مع وضع ضوابط معينة لذلك، لكي تغني عن رد الاعتبار القانوني المنتقد كما رأينا ذلك في سياق البحث.

المطلب الثاني: آثار رد الاعتبار

نعرف أنه يترتب على ارتكاب الجريمة وصدور حكم بالعقوبة الجنائية آثار جنائية، سواء نص في الحكم صراحة على هذه الآثار، أو ترتب عليه بنص القانون. وتظل هذه الآثار ملازمة للمحكوم عليه حتى بعد إتمام تنفيذ العقوبة الأصلية أو إنقضائها بالتقادم، أو بالعفو. الخ. ومؤدى ذلك هو أن يبقى المحكوم عليه في المجتمع مجرداً من الاعتبار طوال حياته، ويظل محروماً من مباشرة حقوقه السياسية والمدنية التي يمارسها سائر المواطنين. ويترتب على رد الاعتبار بنوعيه القانوني والقضائي نفس الآثار سواء من الناحية الجنائية أو المدنية، وفي هذا المطلب سوف نتناول هذه الآثار من الناحيتين، من الناحية الجنائية، والناحية المدنية، وذلك وفقاً للتقسيم التالي:

الفرع الأول: الآثار الجنائية.

ذهب أغلب التشريعات العربية كاليمني واللبناني والمصري^(١) إلى أنه يترتب على رد الاعتبار محو الحكم القضائي بالإدانة بالنسبة للمستقبل،

(١) المادة (٥٥٢) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني لعام ١٩٩٤م، والمادة (١٦٠) من قانون العقوبات اللبناني لعام ١٩٤٣م، والمادة (١/١٦٠) من قانون العقوبات السوري لعام ١٩٤٩م، والمادة (٥٥٢) من القانون الجنائي المصري لعام ١٩٥٠م، =

وزوال كل ما يترتب عليه من إنعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية .

وترى بعض التشريعات كالسعودي بأنه^(١) : «يترتب على صدور قرار رد الاعتبار إخراج المحكوم عليه من حظيرة أصحاب السوابق وشطب الحكم الصادر بحقه من السجلات ، وبالتالي تصبح له جميع الحقوق التي للمواطن الصالح والتي كانت محظورة عليه ، كقبول شهادته وإعادة توظيفه في الوظائف العامة وإن كان قد فصل عن وظيفته نتيجة لإخلاله بأمانة الوظيفة أو إرتكابه ما يوجب عزله عنها» .

إذاً فرد الاعتبار سواء كان قانونياً أو قضائياً يؤثر على الحكم بالإدانة فيمحوه ويجرده من كل آثاره الجنائية ، وذلك بالنسبة للمستقبل ، أما الآثار التي ترتبت على الحكم بالإدانة بالنسبة للماضي ، أي قبل حصول المحكوم عليه على رد إعتباره فلا يمسها رد الاعتبار ، لأن رد الاعتبار ليس له أثر رجعي^(٢) .

فالآثار الجنائية التي تنتج عن رد الاعتبار - بنوعيه - هي محو الحكم بالإدانة وإعتباره مجرداً من كل أثر قانوني ، حيث تزول حالات الحرمان

= والمادة (٤٨١/أ) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي لعام ١٩٥٤ م ، والفصل (٧٣٠) من قانون المسطرة الجنائية المغربي لعام ١٩٥٩ م ، والمادة (٢٤٤) من قانون الإجراءات والمحاكمة الجزائية الكويتي رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ م ، والمادة (٣٦٤/٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العماني لعام ١٩٩١ م

(١) النظام السعودي : عدنان خالد التركماني : المرجع السابق ، ص ٤٧٤ .

(٢) محمود نجيب حسني : دروس في العقوبة ، المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

من الحقوق والمزايا التي ترتبت على الحكم، فلا يعد سابقة في العود في حالة ارتكاب المحكوم عليه جريمة أخرى بعد رد إعتباره^(١).

فرد الاعتبار يمحو فقط آثار حكم الإدانة ولكنه لا يمحو الجريمة نفسها، وهذا ما حكمت به محكمة النقض المصرية في عام ١٩٦٩م حيث جاء في أحد أحكامها ما يلي: «لئن كان الحكم برد الاعتبار يترتب عليه عملاً بنص المادة (٥٥٥) من قانون الإجراءات الجنائية محو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من إنعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية إلا أنه لا يمكن أن يترتب عليه محو الجريمة في ذاتها لأن ما حدث بالفعل قد أضحى من الواقع، والواقع لا يمحى، ولئن أمكن أن تزول آثاره فعلاً أو قانوناً، فإن معانيه ودلالاته قد تبقى لتنبئ عنه، والأمر في ذلك بالنظر إلى قانون المحاماة تقديري يرجع فيه إلى الهيئة التي تفصل في طلبات القيد متى كان تقديرها سائغاً»^(٢).

هذه هي الآثار الجنائية لرد الاعتبار القانوني والقضائي، ولكن يتميز الحكم برد الاعتبار القضائي أنه غير قابل للتجزئية، بمعنى إنه إذا تعددت الأحكام الصادرة ضد المحكوم عليه، فلا يجوز له أن يطلب رد إعتباره عن بعضها دون البعض الآخر، كما لا يجوز للمحكمة أن ترد إعتباره عن بعض الأحكام وترفض لبقية الأحكام، لأنها إذا قدرت عدم توافر شروط رد الاعتبار لبعض الأحكام كان عليها أن ترفضه لكل الأحكام^(٣).

(١) محمود نجيب حسني: دروس في العقوبة، المرجع السابق، ص ١٤٦.

(٢) (طعن رقم (٢) لسنة ٣٩ ق، جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩م، س ٢٠، ص ٩٩٩)، عن:

حسن الفكهاني وعبد المنعم حسني: الموسوعة الذهبية، المرجع السابق، ص ٢٦٦

(٣) محمود نجيب حسني: دروس في العقوبة، المرجع السابق، ص ١٤٧.

الفرع الثاني: الآثار المدنية

ذهب أغلب التشريعات العربية كاليمني والمصري والليبي والكويتي^(١) إلى أنه لا يجوز الإحتجاج برد الإعتبار على الغير فيما يتعلق بالحقوق التي تترتب لهم من الحكم بالإدانة وعلى الأخص فيما يتعلق بالرد والتعويضات . وقد رأينا أن من شروط رد الإعتبار القضائي أن يكون المحكوم عليه قد دفع جميع إلتزاماته المالية من رد وتعويضات وغرامات وغير ذلك مما أشتمل عليه الحكم بالإدانة . ومع ذلك فإن الإلتزامات المالية التي تتعلق بذمة المحكوم عليه سواء للدولة أو للأفراد لا يطولها رد الإعتبار - بنوعية - وهذا يعنى أن رد الإعتبار ليس له أثر على حقوق الغير ، حيث تبقى عالقة في ذمة المحكوم عليه بالرغم من رد إعتباره إذا تم ذلك إفتراضاً .

كما إن بعض التشريعات العربية كالسعودي^(٢) لم تشر إلى الآثار المدنية لرد الإعتبار - بنوعيه - والبعض الآخر نص على أن «إعادة الإعتبار تبطل للمستقبل مفاعيل جميع الأحكام الصادرة وتسقط العقوبات الفرعية أو الإضافية والتدابير الاحترازية وما ينجم عنها من فقدان أهلية . ولا يمكن أن تحسب الأحكام المذكورة فيما بعد للتكرار ولإعتياد الإجرام أو أن تحول دون وقف التنفيذ»^(٣) .

(١) المادة (٥٥٢) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني لعام ١٩٩٤ م ، والمادة (٥٥٣) من القانون الجنائي المصري لعام ١٩٥٠ م ، والمادة (٤٨١/أ) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي لعام ١٩٥٤ م ، والمادة (٢٤٤) من قانون الإجراءات والمحاكمة الجزائية الكويتي رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ م .

(٢) الفصل (٧٣٠) من قانون المسطرة الجنائية المغربي لعام ١٩٥٩ م ، وقانون أصول المحاكمات الجزائية العماني لعام ١٩٩١ م ، والتشريع السعودي .

(٣) نص المادة (١٦١) من قانون العقوبات اللبناني لعام ١٩٤٣ م ، والمادة (١٦٠/١) من قانون العقوبات السوري لعام ١٩٤٩ م

ونرى من خلال نص المادة السابقة أن رد الاعتبار يمحو للمستقبل جميع الأحكام الصادرة في حق المحكوم عليه، كما يسقط أيضاً العقوبات الفرعية أو الإضافية، وهذا يعنى أن لرد الاعتبار أثراً أيضاً للعقوبات المالية الصادرة ضد المحكوم عليه وذلك عملاً بنص المادة المذكورة، ومن هنا فإن أثر رد الاعتبار لهذه التشريعات يكون سارياً بالنسبة لحقوق الغير أيضاً.

ونود أن نشير هنا إلى أن آثار رد الاعتبار لا تمتد إلى الأحكام التأديبية كالغرامات الصادرة من السلطات التأديبية ولو كانت ناتجة عن الجريمة الجنائية ذاتها التي كانت موضوع الحكم الجنائي، ومن هنا فإن رد الاعتبار بخصوص الحكم الجنائي، لا يزيل أثر هذه القرارات أو الأحكام التأديبية^(١).

نخلص من هذا إلى أن رد الاعتبار - بنوعيه - له أثر مدنى في بعض التشريعات وليس له نفس الأثر بالنسبة للبعض الآخر، مما يدعونا للقول أن رد الاعتبار يفترض فيه أنه يمحو حكم الإدانة للمستقبل والمفروض أنه يمحو حكم الإدانة كاملاً بدون تجزئية، لأن من شروط رد الاعتبار أن يوفي المحكوم عليه بتنفيذ العقوبة أو تكون قد سقطت عنه بالعفو أو التقادم، وبما أن مدد رد الاعتبار طويلة لذا فإن الفرض أن الإلتزامات المالية أيضاً تكون قد نفذت أو تقادمت ومن هنا كان يجب أن يشمل أثر رد الاعتبار الحكم بكل تبعاته ويكون الأثر سارياً أيضاً على الحقوق المالية كما فعل بعض التشريعات العربية.

(١) عبد الوهاب البنداري : العقوبات التأديبية للعاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام وذوى الكادرات الخاصة، دار الفكر العربى، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٥٤١.

الخاتمة :

بعد الانتهاء من تناولنا لموضوع «رد الاعتبار في القانون اليمني والتشريعات العربية» ، والذي كان يعرف قديماً عند الفلاسفة والمفكرين «بترضية الشرف أو محو البصمة» ، ورأينا إنه عرف عند الرومان باسم «إعادة الحال إلى سابق عهده» ، وعرف في التشريع الفرنسي القدم باسم «خطاب إعادة الأهلية» ، وكان يصدر بخطاب من الملك في عام ١٦٧٠م ، ودخل لأول مرة في التشريع الفرنسي كحق قانوني للمحكوم عليه في عام ١٧٩١م ، ومن التشريع الفرنسي انتقل إلى التشريعات الأخرى ومنها العربية ، فالمشرع المصري استقي نظام رد الاعتبار من الفرنسي ، وبالقانون المصري تأثرت أغلب التشريعات العربية وأخذت به . وهذا ماتناولناه في الملحة التاريخية .

كما عرفنا إن رد الاعتبار ربطه الفلاسفة بجرائم الشرف ، وكذلك التشريعات الحالية ، بحيث وجدنا إن أغلبها تتضمن العبارة التالية «ما لم يكن قد رد إليه إعتباره» ، بما في ذلك الدساتير ، وهذا ماتناولناه في بند رد الاعتبار في التشريعات الحالية .

وإنتهينا من استعراضنا للتشريعات العربية والآراء الفقهية إلى أن رد الاعتبار - سواء كان قضائياً أو قانونياً أو عسكرياً - هو نظام تمنحى بمقتضاه آثار الحكم الجنائي المستقبلية ويصبح المحكوم عليه في حكم من لم يصدر في حقه حكم أصلاً ، أو هو «محو الحكم القاضى بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما ترتب من آثار جنائية . . .» .

فرد الاعتبار منحة من المشرع لغرض محو الوصمة التي علقت بالشخص بسبب إرتكابه الجريمة والحكم عليه فيها . وهذا ما بحثناه في ثم

ميزنا بين رد الاعتبار وغيره من المصطلحات القانونية، وأنتهينا إلى أن رد الاعتبار لا يعتبر عفواً عاماً، ولا وقف تنفيذ للعقوبة أيضاً، كما أنه لا يعتبر إفراجاً تحت شرط، وليس عفواً عن العقوبة، كما لا يعتبر إختباراً قضائياً، كما أنه ليس حصانة ولا إعادة نظر الدعوى، وإنما نعتبره نظام محو وصمة الجريمة وعقوبتها وما يترتب عليها من آثار.

كما بحثنا التكييف القانوني لرد الاعتبار، وخلصنا إلى أنه ليس عفواً عاماً وليس سبباً من أسباب إنقضاء العقوبة أو سقوطها أو غير ذلك، وإنما هو محو لآثار وصمة الجريمة وعقوبتها وما تبعها من حكم وتنفيذه.

كما بينا أنواع رد الاعتبار الجنائي ورأينا إنها نوعين قانوني وقضائي وأنتهينا إلى أن رد الاعتبار القانوني ليس النظام الأمثل للحكم على حسن سلوك المحكوم عليه، ومن هنا نتمنى من التشريعات العربية بما فيها اليمنى إلغائه من بين نصوصها.

كما تناولنا شروط رد الاعتبار بنوعيه - القانوني والقضائي وخلصنا إلى أن رد الاعتبار القضائي لم يبتعد كثيراً من حيث شروطه عن رد الاعتبار القانوني، كما إن المدة في بعض التشريعات متقاربة كثيراً وفي بعض التشريعات متساوية وفي البعض الأخر تعتبر مدة رد الاعتبار القانوني أقصر من مدة رد الاعتبار القضائي، وفي البعض الأخر تعتبر مدة رد الاعتبار القانوني ضعف مدة رد الاعتبار القضائي، وهذا مادعانا إلى القول بحذف رد الاعتبار القانوني والإكتفاء برد الاعتبار القضائي، مع إيجاد نظام محو السابقة الأولى أو عدم إثباتها في صحيفة السوابق مع وضع ضوابط معينة لذلك، لكي تغني عن رد الاعتبار القانوني المنتقد كما رأينا ذلك في سياق البحث.

أما آثار رد الاعتبار بنوعية - القانوني والقضائي - فقد إنتهينا فيه إلى أن رد الاعتبار له أثر مدنى في بعض التشريعات وليس له نفس الأثر بالنسبة للبعض الآخر ، مما يدعونا للقول أن رد الاعتبار يفترض فيه أنه يمحو حكم الإدانة للمستقبل والمفروض أنه يمحو حكم الإدانة كاملاً بدون تجزئة ، لأن من شروط رد الاعتبار أن يوفي المحكوم عليه بتنفيذ العقوبة أو تكون قد سقطت عنه بالعفو أو التقادم ، وبما أن مدد رد الاعتبار طويلة لذا فإن الفرض أن الإلتزمات المالية أيضاً تكون قد نفذت أو تقادمت ومن هنا كان يجب أن يشمل أثر رد الاعتبار الحكم بكل تبعاته ويكون الأثر سارياً أيضاً على الحقوق المالية كما فعل بعض التشريعات .

توصيات الباحث :

بعد إنتهائنا من الخاتمة وما تضمنته من نتائج نود أن نورد هنا أيضاً بعض التوصيات التي رأينا أنها قد تفيد المشرع اليمني أولاً ، كما نتمنى أن تصل إلى المشرع العربي أيضاً نبدأها بالتوصيات الخاصة بالمشرع اليمني ثم بعد ذلك التوصيات الخاصة بالمشرع العربي ، وذلك كما يلي :

أولاً : التوصيات الخاصة بالمشرع اليمني وهي كما يلي :

- ١- نوصى المشرع اليمني بحذف الفقرة (د) من المادة (١٠٦) من الدستور .
- ٢- نوصى المشرع اليمني أيضاً بحذف الفقرة (د) من البند (٢) من المادة (٦٣) من الدستور اليمني .

٣- نوصى المشرع اليمني أن يشترط فيمن يتولى مناصب هامة في الدولة أو يعمل في وظائف معينة كالقضاء والنيابة ومجلس النواب والمجلس

الاستشارى، وغير ذلك من الوظائف، أن يكون محمود السير والسلوك، حسن السمعة، وألا يكون قد حكم عليه قضائياً في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة. وذلك كما جاء في قانون قضايا الدولة اليمنى لعام ١٩٩٦م، وقانون الانتخابات المعدل في عام ١٩٩٦م في النص الخاص للمرشح للجنة العليا للانتخابات اليمنى

٤- نوصى المشرع اليمنى بتغيير مصطلح «جناية» الوارد في قانون الخدمة المدنية اليمنى لعام ١٩٩١م المادة (١٢٥) الفقرة (ب) منه وإستبداله بمصطلح يتفق مع قانون الجرائم والعقوبات اليمنى وتقسيمه للجرائم.

٥- نوصى المشرع اليمنى والجهات المعنية بإنشاء جمعية تسمى جمعية «الرعاية اللاحقة للمحكوم عليهم»، وذلك بغرض توفير العيش الشريف لهم وأيضاً متابعة قضايا رد الاعتبار وغير ذلك.

٦- نوصى المشرع اليمنى بحذف المادة (٥٤١) من قانون الإجراءات الجزائية اليمنى الخاصة برد الاعتبار القانوني وذلك لعدم جدواه، وأن تستبدل به نظام عدم إثبات السابقة الأولى وذلك وفق ضوابط معينة، أو جعلها أكثر تحديداً كأن يحدد نوع الجريمة أو يضيف إليها كلمة «الأحكام التي تسجل في الصحيفة الجنائية... الخ.

٧- نوصى المشرع اليمنى بإعادة صياغة المادة (٥٤٢ / ٢) من قانون الإجراءات الجزائية اليمنى وذلك لعدم وضوحها، فقد جاء فيها النص على: «أن يكون قد مضى على ذلك ثلاث سنوات إذا كانت مدة الحبس المحكوم بها لا تتجاوز ثلاث سنوات، وست سنوات في الحالات الأخرى». ولم يحدد المقصود بالحالات الأخرى؟.

ثانياً : التوصيات الخاصة بالمشرع العربى وتمثل فيما يلى :

- ١ - وجدنا أن النظم العربية الجنائية والعقابية في معظمها متشابهة ، بل إنها تصل في بعض التشريعات إلى درجة التطابق ، لذا نوصى المشرع العربى في كل الدول العربية العمل على توحيد التشريعات لكى تكون خطوه جاده في تحقيق الوحدة العربية الشاملة إن شاء الله تعالى .
- ٢ - وجدنا أن نظام رد الإعتبار القانوني في أغلب التشريعات يحتاج إلى مدد طويله وغير مجدية للمحكوم عليه ، لذا نوصى بحذفه من بين نصوصها لعدم جدواه من الناحية العملية وعدم إفادة المحكوم عليه منه الإفاده الكامله .
- ٣ - إتضح لنا من إستقراء نصوص شروط رد الإعتبار القضائي أن مدده طويله أيضاً في أغلب التشريعات العربية ، لذا نوصى المشرع العربى بإعادة النظر في مدد رد الإعتبار القضائي وذلك لكى يحقق النتيجة المرجوه منه .
- ٤ - تبين لنا من بحث الآثار الخاصة برد الإعتبار - بنوعية - أن هذه الآثار تقتصر على الآثار الجنائية للحكم بالإدانه مع بقاء الآثار المدنية كما هى . لذا نوصى المشرع العربى بأن ينص على أن تكون آثار رد الإعتبار شاملة أيضاً الآثار المدنية وذلك لكون حكم الإدانة يشمل هذه أيضاً .

المراجع

أولاً : الكتب القانونية :

الدكتور أحمد فتحي سرور

١- الوسيط في قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١ م.

الدكتور أحمد عبد العزيز الألفي

٢- شرح قانون العقوبات، القسم العام، بدون ناشر، ١٩٨٣ م.

الدكتور إدوار غالي الذهبي

٣- حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني، ط ٢، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٨٠ م.

الدكتور أنور العمروسي

٤- رد الاعتبار في القانون الجنائي والقانون التجاري، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ط ١، ٢٠٠٠ م.

الدكتورة إلهام محمد حس العاقل

٥- الإجراءات الجنائية اليمنى، الجزء الأول، ط ١، مؤسسة الثورة للطباعة والنشر، صنعاء، ١٩٩٩ م.

الدكتور حسن صادق المرصفاوي

٦- رد الاعتبار للمجرم التائب في الدول العربية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٠ م.

الدكتور حسنى أحمد الجندي

- ٧ - شرح قانون العقوبات اليمني ، الجزء الثانى ، العقوبة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ م . الدكتور الدكتور رؤوف عبيد
- ٨ - مبادئ القسم العام من التشريع العقابى ، ط ٤ ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٧٩ م . الدكتور الدكتور رمسيس بهنام
- ٩ - النظرية العامة للقانون الجنائى ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٦٨ م .
- ١٠ - النظرية العامة للمجرم والجزاء ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩١ م .

الدكتور سمير الشناوي

- ١١ - النظرية العامة للجريمة والعقوبة في قانون الجزاء الكويتى ، دراسة مقارنة ، بدون ناشر ، ط ٢ ، ١٩٩٢ .

الدكتور سليمان محمد الطماوي

- ١٢ - الجريمة التأديبية ، دراسة مقارنة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ م .

عبد الوهاب البنداري

- ١٣ - العقوبات التأديبية للعاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام وذوى الكادرات الخاصة ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، بدون تاريخ .

الدكتور عبد الفتاح مصطفى الصيفي

- ١٤ - القاعدة الجنائية . مطابع مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .

الدكتور عبد الرحمن محمد خلف

١٥ - الحماية الجنائية للحق في الشرف والإعتبار، ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢ م.

عدلي خليل

١٦ - العود ورد الإعتبار، ط ١، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٨ م.

الدكتور عدنان خالد التركماني

١٧ - الإجراءات الجنائية الإسلامية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ١٩٩٩ م.

الدكتور مأمون محمد سلامة

١٨ - قانون العقوبات القسم العام، ط ٣، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٣ م

الدكتور محمود نجيب حسنى

١٩ - شرح قانون العقوبات اللبناني، القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤ م.

٢٠ - دروس في العقوبة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٩ م

٢١ - شرح قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ٦، ١٩٨٩ م

الدكتور محمود محمود مصطفى

٢٢ - شرح قانون العقوبات القسم العام، ط ٦، دار مطابع الشعب، القاهرة، ١٩٦٤ م.

٢٣ - شرح قانون العقوبات القسم العام ، ط ١٠ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣ م .

الدكتور وحيد محمود إبراهيم

٢٤ - حجية الحكم الجنائي على الدعوى التأديبية ، دراسة مقارنة ، بدون ناشر ، بدون تاريخ .

الدكتور يسر أنور علي

٢٥ - شرح قانون العقوبات ، النظريات العامة ، الكتاب الثاني ، بدون ناشر ، ١٩٨٩ م .

٢٦ - دراسات في الجريمة والعقوبة ، بدون ناشر ، ١٩٨٧ م .

ثانياً : الكتب المترجمة :

بتنام

١ - أصول الشرائع ، ج ٢ ، ترجمة : أحمد أفندي فتحي زغلول : المطبعة الأميرية العامرة ، القاهرة ، ١٣٠٩ هـ .

تشيزاري بكاريا

٢ - الجرائم والعقوبات ، ترجمة : د . يعقوب محمد حياتي : مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الكويت ، ١٩٨٥ م .

ثالثاً : الرسائل العلمية :

الدكتور أحمد محمد يدرى يوسف

١ - النظرية العامة للعفو الشامل في التشريع المصري المقارن ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٤ م .

الدكتورة إلهام محمد حس العاقل

٢ - الحصانة في الإجراءات الجنائية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة،

١٩٩٧ م.

الدكتور حسنين إبراهيم عبيد

٣ - النظرية العامة للظروف المخففة، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه،

جامعة القاهرة، ١٩٧٠ م.

الدكتور عبد العظيم مرسى وزير

٤ - دور القضاء في تنفيذ إجراءات جنائية، دراسة مقارنة، رسالة

دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧٨ م.

رابعاً : الدوريات :

الدكتور أحمد جمعة شحاتة

١ - « جرائم الإعتداء على الحق في السمعة والشرف والإعتبار، الجزء

الأول ؛ جرائم القذف والسب » مجلة المحاماة، القاهرة، السنة ٧١،

العدد ٣، ٤، مارس وابريل ١٩٩١ م.

الدكتورة آمال عبد الرحيم عثمان

٢ - « النموذج القانوني للجريمة » مجلة العلوم القانونية والإقتصادية،

العدد الأول، السنة ١٤، عام ١٩٧٢ م.

٣ - « جريمة القذف »، مجلة القانون والإقتصاد، العدد ٤، السنة ٣٩،

١٩٦٩ م.

حافظ سابق

٤ - «إلغاء السابقة الأولى أو عدم إثباتها في صحيفة السوابق» مجلة الأمن العام، القاهرة، العدد ٢، عام ١٩٥٨ م.

الدكتور السيد صبري

٥ - «حق العفو» مجلة القانون والإقتصاد، العدد الأول، السنة التاسعة، ١٩٣٩ م.

الدكتور عادل حافظ غانم

٦ - «بعض الجوانب التطبيقية في رد الإعتبار»، المجلة الجنائية القومية، القاهرة، العدد ٢، المجلد ١٧، عام ١٩٧٤ م.

٧ - «واجبات الخبراء» مجلة الأمن العام، القاهرة، العدد ٤٧، عام ١٩٦٩ م،

٨ - «مشكلة السابقة الأولى» مجلة الأمن العام، القاهرة، العدد ٤٦، عام ١٩٦٩ م.

عبد القادر حسن فهمي

٩ - «تطور برامج رعاية المسجونين» المجلة الجنائية القومية، القاهرة، العدد ٢ المجلد ١٦، عام ١٩٧٣ م.

عبد السميع سالم الهروائ

١٠ - «ضوابط الإعتبار القانوني»، مجلة الأمن العام القاهرة، العدد ٦١، عام ١٩٧٣ م. الدكتور الدكتور عزت مصطفى الدسوقي

١١ - «رد الإعتبار في الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية للشرطة»، مجلة الأمن العام، القاهرة، العدد ١٢٣، السنة ٣١، عام ١٩٨٨ م.

الدكتور زكي النجار

١٢ - «أثر الحكم الجنائي في الوظيفة العامة»، المجلة الجنائية القومية، القاهرة، العدد ١، المجلد ٢٤، ١٩٨١ م.

١٣ - «أثر الحكم الجنائي في إنهاء خدمة العامل دراسة تطبيقية على ضباط الشرطة»، مجلة الأمن العام، القاهرة، العدد ١١٣، عام ١٩٨٦ م.

خامساً : التشريعات :

١ - التشريعات التي لم تتناول رد الاعتبار :

١ - قانون أصول المحاكمات الحقوقية الأردني رقم (٤٢) لسنة ١٩٥٢ م.

٢ - قانون أصول المحاكمات الشرعية الأردني رقم (٣١) لسنة ١٩٥٩ م.

٣ - قانون العقوبات الأردني لسنة ١٩٦٠ م.

٤ - قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني رقم (٩) لسنة ١٩٦١ م.

٥ - قانون أصول المحاكمات الجزائية البحريني لعام ١٩٦٦ م.

٦ - قانون العقوبات التونسي رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٨ م.

٧ - قانون الإجراءات الجنائية السوداني لسنة ١٩٧٤ م.

٨ - قانون العقوبات السوداني لسنة ١٩٧٤ م.

٩ - قانون العقوبات لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لعام ١٩٧٦ م.

١٠ - لائحة الإجراءات الجنائية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لعام ١٩٧٦ م.

١١ - كان في العراق القانون رقم (٣) لسنة ١٩٦٧ م الخاص برد الاعتبار، ثم أستمر في ظل القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ م الخاص بأصول

المحاكمات الجزائية العراقية ، ثم الغيت المواد الخاصة برد الاعتبار بموجب قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٩٩٧) الصادر في ٣٠ / ٧ / ١٩٧٨ م.

ب - التشريعات التي تناولت رد الاعتبار :

- ١٢ - قانون العقوبات اللبناني لعام ١٩٤٣ م.
- ١٣ - قانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني لعام ١٩٤٨ م.
- ١٤ - قانون العقوبات السوري رقم (١٤٨) لعام ١٩٤٩ م.
- ١٥ - قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري لعام ١٩٥٠ م.
- ١٦ - القانون الجنائي المصري لعام ١٩٥٠ م.
- ١٧ - قانون الإجراءات الجنائية الليبي لعام ١٩٥٤ م.
- ١٨ - قانون المسطرة الجنائية المغربي لعام ١٩٥٩ م.
- ١٩ - قانون الإجراءات والمحاكمة الجزائية الكويتي رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ م.
- ٢٠ - قانون أصول المحاكمات الجزائية العماني رقم (٩) لسنة ١٩٦١ م.
- ٢١ - القرار الجمهوري رقم (٢) لعام ١٩٦٩ م بشأن رد الاعتبار عن الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية المصرية.
- ٢٢ - القانون رقم (٩) لسنة ١٩٧١ م الكويتي ، في شأن عدم إثبات السابقة الجزائية الأولى ،
- ٢٣ - القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠ م ، بشأن الصحافة والمطبوعات اليمني .
- ٢٤ - قانون العقوبات العماني رقم (١٥) لسنة ١٩٩١ م المعدل .

- ٢٥- قانون الخدمة المدنية اليمني لعام ١٩٩١ م.
- ٢٦- القانون رقم (٢) لعام ١٩٩١ م بشأن السلك الدبلوماسي والقنصلي اليمني.
- ٢٧- قانون التوثيق اليمني لعام ١٩٩٢ م.
- ٢٨- القانون رقم (٩) لسنة ١٩٩٧ م، بتعديل بعض مواد القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٢ م، بشأن الإشراف والرقابة على شركات ووسطاء التأمين اليمني.
- ٢٩- القرار الجمهوري رقم (١٩٢) لعام ١٩٩٩ م، بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على شركات ووسطاء التأمين رقم (٣٧) لعام ١٩٩٢ م وتعديلاته اليمني.
- ٣٠- قرار العفو العام الذي صدر في اليمن أثناء حرب الانفصال في يوم ٢٣ / ٥ / ١٩٩٤ م.
- ٣١- تعليمات النيابة العامة اليمنية لعام ١٩٩٤ م.
- ٣٢- قانون الإجراءات الجزائية اليمني لعام ١٩٩٤ م.
- ٣٣- القانون رقم (٣٤) لعام ١٩٩٧ م بتعديل بعض مواد القرار بالقانون رقم (٢٩) لعام ١٩٩٢ م بشأن التوثيق اليمني.
- ٣٤- القرار الجمهوري اليمني رقم (٦) لسنة ١٩٩٩ م بتاريخ ٢٤ / ٣ / ١٩٩٩ م.
- ٣٥- القرار الجمهوري اليمني رقم (٦) لسنة ١٩٩٩ م بتاريخ ٢٤ / ٣ / ١٩٩٩ م المتعلق بإسقاط بقية العقوبة المحكم بها على «.....».
- ٣٦- قانون التجارة المصري لعام ١٩٩٩ م.